الروضة الندية
في
السياسة الشرعية

الروضة الندية
في
السياسة الشرعية

تصنيف

أحمد بن محمد بن بسّام بن عساكر

المتوفى بعد ١٠٦٧ هـ

تحقيق

محمد خير رمضان يوسف

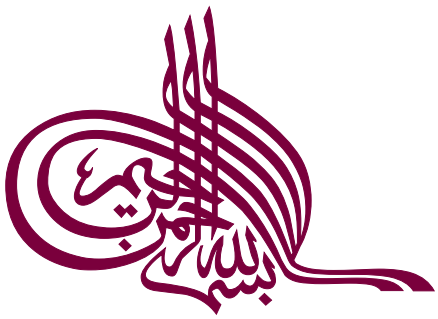
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمد، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أجمعين، وبعد:

فقد ذكرَ المؤلفُ أنه سمَّى كتابَهُ هذا «سياسة الملك»، ولكنْ وردَ عنوانهُ على غلافهِ بمصطلحٍ إسلامي، هو: «الروضة الندِيَّة في السياسة الشرعية» مما يعني أنه معالجٌ بأحكامٍ شرعية، ولكنْ بقراءتهِ يتبيَّنُ أنه عامٌّ في «سياسة المـُلك» كما ذكرَ المؤلف عنوانَهُ في المقدِّمة، وليس في الإسلامِ وحده، فهو يوردُ نصوصًا لحكماءَ وكتّابٍ من اليونانِ والهندِ والفرسِ والعرب، ويضيفُ إليها سِمَةً دينيةً أحيانًا، وما نقلهُ عن المسلمينَ أقلُّ ممّا نقلَهُ من جميعِ الأقوامِ السابقين، وأعجبُ من هذا أنه لم يوردْ في رسالتهِ هذه سوَى آيةٍ واحدة، ولم يوردْ حديثًا واحدًا، ولم يصرِّحْ بالنقلِ من كتابِ فقهٍ ولا سياسةٍ شرعية، ولا غيرها، وإن كنت أجدُ نتفًا منها في بعضِ المراجعِ الإسلامية، ولكنها ليستْ بكتبِ فقه، مع أن المؤلفَ يخصُّه شيءٌ لا بأسَ به من هذه الصنعة، فقد كان قاضيًا، ومن علماءِ نجد، لكنها كانت عقودًا مظلمةً تلك التي عاشَ فيها المؤلف، وشحيحةً بالمصادر والتآليف، بل لا تكادُ تجدُ كتبًا لعلماءَ في نجدٍ طُبعتْ في ذلك العهدِ إلا النزرَ اليسير، وما كان يوجدُ عندهم علماءُ كبار، فكانوا يذهبونَ إلى الهندِ والعراقِ والحجازِ ليتعلَّموا أمورَ دينهم، ولذلك يُعرَفُ فضلُ الدعوةِ السلفيةِ التي حلَّتْ في عصرٍ مظلمٍ مليءٍ بالجهلِ والأميَّةِ والتخلُّفِ، وحوَّلتْ خطابَ الناس ووجهتَهم إلى كتابِ الله تعالَى وسنَّةِ رسولهِ ﷺ، وتوفي المؤلفُ والدعوةُ في أول ظهورها، فهو جدُّ صاحبِ الدعوةِ لأمِّه.

ومن ثم فإن وجودَ كتابٍ في علمٍ صعبٍ وقليلِ التأليفِ فيه أصلًا، في ذلك العصر، يبعثُ على الإعجابِ والإكبار، لو أن المؤلفَ وشَّحَهُ بشرعةِ الإسلامِ وتوسَّعَ فيه، وليس في المللِ الأخرى وحدها، وإن كان يُفهَمُ من كلامِهِ أن ما يوردهُ لا يناقضُ الإسلام، بل أبانَ في المقدِّمةِ أنه يكتبُ في السياسةِ الشرعية، فقال: «أَولَى ما صُرِفَتْ في طلبِهِ الأيامُ والساعات، علمُ السياسةِ الشرعية، التي خُصَّتْ لإقامةِ الملك، ولإقامةِ الشرائعِ والأديان، وقد أقلَّ التصنيفَ فيه أهلُ هذا الشأن، فأردتُ مساعدةَ الإخوان، ومذاكرةَ الخلاّن، بما أجمعهُ فيه». ولكن لا يسلَّمُ له هذا القول، كما لا يسلَّمُ قولهُ إنه لا ينقلُ إلا من ثقةٍ من أهل الاختصاصِ في هذا الشأن، فقد قال رحمهُ الله: «جمعتُ مختصرًا مفيدًا محرَّرًا ممّا أجمعَ عليه من يعتدُّ به في هذه الصناعة، وإن كان عندي مزجاةً من البضاعة. والتزمتُ فيه أن لا أنقلَ إلاّ ممن قد ذكرهُ جماعةٌ من أعيانِ هذا الشأن، سيَّما من اشتُهرَ بالتحريرِ والتدقيقِ والإتقانِ إن شاءَ الله». فالدينُ له أهله، وتصرفاتُ الحكّامِ لا بدَّ أن تُضبطَ بأحكامِ الدين، وتكونَ النصوصُ صريحةً وظاهرةً في ذلك؛ لئلا يتجاوزها هو ومن ينوبُ عنه، من الولاةِ والقادةِ السياسيينَ والعسكريين. وما نقلهُ عن أئمَّةِ الإسلامِ وعلمائِهِ في هذا الشأنِ غيرُ كافٍ فيما يناسبُ صبغتَهُ الدينية.

ومن العجبِ أن يجدَ المؤلفُ مصادرَ شبهَ كافيةٍ تتحدَّثُ عن سياسةِ الملك عند اليونانِ والفرسِ والهنودِ، ويفتقدَها في الدِّين والفقه! وقد لا يكونُ السببُ في هذا إلا ما ذكرت، من أن الجهلَ كان يضربُ أطنابَهُ في نجدٍ في ذلك العصر، من القرنِ العاشرِ والحادي عشر الهجري، وكانت قبلَ الدولةِ السعوديةِ الأولى بقرنٍ ونصفٍ أو قرنين.

على أنه ذكرَ في آخرِ ما سطَّرَهُ من كتابِهِ أن من أرادَ التفاصيلَ في هذا الموضوع فليطالعْ كتابَ مبشِّر بن فاتك في السياسةِ العظمى، ويعني كتابه «مختار الحكم ومحاسن الكلم». ولم يُذكرْ عن هذا الكاتبِ أنه كان عالمًا أو فقيهًا، بل كان (أميرًا)

ومثقفًا، ومهتمًّا بالفلسفة.

والحقُّ يُقال: أن قارئَ هذه الرسالةِ لا يخرجُ منها إلا بتصوُّرٍ وتفهُّمٍ متكاملٍ عن سياسةِ الملكِ وقادتهِ في الحكمِ والإصلاح، ويعرفُ قيمةَ النصائحِ التي أوردَها إذا علمَ أنها تميلُ إلى العدلِ ومكارمِ الأخلاق، والتحذيرِ من الظلمِ وسوءِ الخُلقِ والمعاملةِ السيئة، مع اطِّلاعٍ على أدبِ الحربِ وفنونها وسيرها في ذلك الوقت.

وكان المؤلفُ قد ذكرَ في المقدمةِ أن كتابَهُ يقعُ في خمسةِ أقسام، وأوردَ عناوينها، لكنهُ لم يجعلها في متنِ الكتاب، إلا فصلًا واحدًا، وما سواهُ يذكرهُ بقولهِ (فائدة). فوزَّعتُ تلكَ العناوين التي ذكرها في المقدِّمةِ على موضوعاتِ الكتابِ ولم أتصرَّفْ فيها، ووضعتُها بين معقوفاتٍ ليُعلمَ أنها من إضافةِ المحقِّقِ في تلك المواضع. كما وضعتُ كلماتٍ أخرَى في المتنِ بين معقوفاتٍ لضرورةِ تكملةِ الكلام، ليُعلمَ أنها لسيتْ من قبلِ المؤلف.

وقد بحثتُ عن كثيرٍ من العباراتِ التي أوردَها في المصادرِ فلم أجدها، والسببُ في ذلكَ أن مصادرَهُ قد تكونُ غيرَ معروفةٍ لدينا، فهو لم يذكر سوَى مصدرٍ واحدٍ أشار إليه في آخرِ ما كتب، ثم إنهُ كان يتصرَّفُ فيما ينقلهُ ولا يوردهُ بنصِّهِ وحرفه، وهذا في كثيرٍ ممّا نقله، وأحيانًا يكونُ اختصارًا مخلًا، وإذا صاغَها فبصياغةٍ غيرِ موفَّقةٍ أحيانًا.

ولا يبدو شيءٌ من مذهبِ المؤلف العقدي أو الفقهي في هذا الكتاب، لأنه لم يتحدَّثْ في هذين الموضوعينِ أصلًا.

وقد كان العثورُ على نسخةٍ من هذه المخطوطةِ وأهميةِ موضوعها مدعاةً للاهتمامِ بها وتحقيقها، على الرغمِ من أنني لم أجدْ لها ذكرًا في المصادر، كما أوردَ لنفسه كتابًا آخرَ في فضلِ العربِ لم أجدهُ هو الآخر، وعندما رجعتُ إلى ترجمته عند أحدِ أحفادهِ (وهو مؤرخُ علماء نجد في ثمانية قرون) ذكرَ له بضعةَ كتبٍ ليسَ بينها كتاباهُ المذكوران!

والنسخةُ موجودٌ أصلُها في «مركز البابطين الخيري للتراث والثقافة» بالرياض، وتقع في (٢٠) ورقة، في كلِّ صفحةٍ (٢٧ سطرًا)، ويبدو أنها كانت ضمنَ مجموع، فإن ترقيمها ينتهي بالصفحة (٢٣٣)، وتكون بدايتها من ص (١٩٤). وقد كتبها (حرَّرها) حسن بن علي النشرتي عام ١٠٦٧هـ في أثناءِ حياةِ المؤلف، فقد ذكرَ أدنَى اسمهِ قولَهُ: «متَّعَنا الله بحياته ونفعنا بعلومه». وقرأهُ أحدُ أبناءِ الشيخِ محمد بن عبد الوهاب، هو عبد الله، صاحبُ عدَّةِ مؤلفات، وولادتهُ عام ١١٦٥هـ، ووفاته ١٢٤٢هـ. وأدناهُ تملُّكٌ كُتِبَ في أدنى ورقةِ العنوان، صورته: «أعاره الدهر للفقير حماد بن محمد بن شبانه التميمي النجدي أصلح الله حاله».

والمخطوطُ بحالةٍ جيدة، وقد أصابتِ الرطوبةُ أوراقًا منه ولكنها لم تؤثِّرْ في كلماته. وكُتبَ بخطٍّ واضح، وضُبطتْ جميعُ كلماته، مع دوائرَ صغيرةٍ بمدادٍ أحمرَ في نهاياتِ الجمل، بديلًا عن علاماتِ الترقيم، وبداياتِ كلماتٍ بالأحمرِ كذلك. فظاهرُ المخطوطِ الجمالُ والضبط، ولكنَّ باطنَهُ غيرُ ذلك، فهو مليءٌ بالتحريفِ والتصحيف، وضبطُ كلماتهِ بالحركاتِ لا يكادُ يؤبَهُ به، فهي طائشةٌ في كثيرٍ من الأحيانِ وعند اللزومِ والتحرِّي، ولا تفيدُ الباحثَ الحصيف. وقد أعيتني كلماتٌ وجملٌ كثيرةٌ فيها لم أستطعْ فكَّ معانيها ومراميها، فتركتُ بعضَها هكذا، ولم أصلحْ كلَّ شيءٍ فيها، وقد استعملَ المؤلفُ مصطلحاتٍ ربما في عصره، لم يكنْ لي سابقُ عهدٍ بها، كما تصرَّف في ألفاظٍ وأوردَ عباراتٍ هي أقرب إلى تركيبها بالعاميةِ أو لغةٍ ركيكةٍ لا تناسبُ أهلَ العلم، ولكنَّ الكلمةَ لا تتوجَّهُ إلى المؤلفِ وحدهُ ما دامتِ النسخةُ ليستْ بخطِّه، فإن الناسخَ قد يكونُ هو السببَ أيضًا في ذلك.

ولكنْ لا أظنُّ أن الناسخَ يتعمَّدُ إيرادَ ألفاظٍ ويتصرَّفُ في جمعها خطأً، وهذا ما لاحظتهُ في الكتابِ في أكثرَ من موضع.

وبما أني لم أعثرْ على نسخةٍ أخرى غيرها، فقد كان الاعتمادُ على واحدةٍ مع وجودِ الأخطاءِ فيها سببًا لأن تبقى هناك أخطاءٌ في المطبوعِ منها أيضًا، كما في المخطوط،

وإن كنتُ قد وثَّقتُ وحقَّقتُ وعلَّقت، في حدودِ ما وهبني الله من علمٍ وصبر.

المؤلف:

والمؤلفُ -كما ظهر اسمهُ على كتابه المخطوط هذا - هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن منيف بن بسام بن عساكر التميمي النجدي، ولد في أُشيقر، إحدى بلدانِ الوشم بنجد، في النصفِ الأخير من القرنِ العاشر الهجري، وتعلمَ فيها وأخذَ عن علمائها، وأشهرُ مشايخهِ الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل، الذي لازمَهُ واستفادَ منه كثيرًا، كما أخذ عن عالمِ الرياض أحمد بن محمد بن خيخ، وصارَ من كبارِ علماءِ نجد.

وفي عام ١٠١٠هـ انتقلَ إلى بلدةِ القصب من قرى الوشم وصارَ قاضيًا فيها، ولكنه لم يرغبْ فيها، فانتقلَ إلى بلدة (ملهم) وبقيَ فيها قاضيًا أربعَ سنوات، ومنها إلى (العُيَينة) ليستوطنها، وكانت أكبرَ بلدانِ نجدٍ يومذاك، ويحكمها آل معمر من آل عناقر. وتزوَّجَ ابنتَهُ الشيخُ سليمانُ بن علي، فولدتْ له (عبد الوهاب) والد الشيخ المشهور (محمد بن عبد الوهاب). وقد وليَ قضاءَ العيينة، وأقامَ بها حتى وفاته.

وآل بسام في عنيزة وأشيقر والهفوف هم ذريته.

وقد أخذَ عنه جملةٌ من أهلِ العلم، أشهرهم عبد الله بن عبد الوهاب المشرفي الوهيبي.

مؤلفاته:

رسالةٌ في الفقه. نقلَ منها الشيخ أحمد المنقور.

ثلاثون مسألة فقهية، حرَّرها عن شيخه محمد بن أحمد بن إسماعيل، مخطوطة في كراسة.

نبذةٌ في تاريخ نجد، أرَّخَ فيها من عام ١٠١٥ إلى ١٠٣٩هـ، منها نسخة في عنيزة،

وقد ذكر المؤرخ عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام -من أحفاده- أنه اطَّلع عليها وسينشرها ضمن مصادر تواريخ نجد. وقد صدر من جمعه وترتيبه وتصحيحه (خزانة التواريخ النجدية) عام ١٤١٩هـ، وفيها (٢٩) كتابًا ورسالة، فلعل تلك النبذة بينها.

الروضةُ النديةُ في السياسةِ الشرعية، وهو هذا الكتاب، وسمَّاهُ في المقدمةِ (سياسة الملك)، ولعلَّ العنوانَ الأولَ جاءَ متأخِّرًا من قبله، ولم يعدِّلهُ في المقدِّمة، أو يكونُ هذا التغييرُ بتصرُّفٍ من الناسخ، وإن كنتُ أستبعدُ ذلك؛ لكونهِ مكتوبًا في أثناءِ حياته. والله أعلم.

تفضيل العرب وتبيين ما لهم من المناقب والأدب. ذكره في كتابه السابق.

وفاته:

ذكرَ ابنُ بسّامٍ الحفيد في (علماء نجد) أنه توفي في العيينة سنة ١٠٤٠هـ تقريبًا، نقلًا من ابن عيسى المؤرِّخ. وأستبعدُ ذلك، فإن مخطوطةَ هذا الكتابِ نُسِختْ وهو حيٌّ في عام ١٠٦٧هـ، والله أعلمُ كم عاشَ بعدها. وأظنُّ أن دليلهُ في هذا هو توقُّفهُ في التاريخِ الذي كتبهُ إلى سنة (١٠٣٩هـ)، ولكنهُ لا ينهضُ دليلًا في هذا، فإنه قد يكونُ كتبَ ما تبقَّى في مخطوطٍ آخر، أو توقَّفَ ولم يكتبهُ لأسباب، أو أنه ضاعَ... ولكنه أحسنَ عندما ذكرَ الوفاةَ بالتقريب[1].

وأدعو الله تعالَى أن ينفعَ بهذا الكتاب. والحمدُ له وحدَهُ على ما أعانَ ويسَّر.

محمد خير رمضان يوسف

١١ صفر ١٤٣٣هـ

(١) مصدر ترجمته: علماء نجد خلال ثمانية قرون ١/ ٥٢٨.

ورقة العنوان من المخطوط

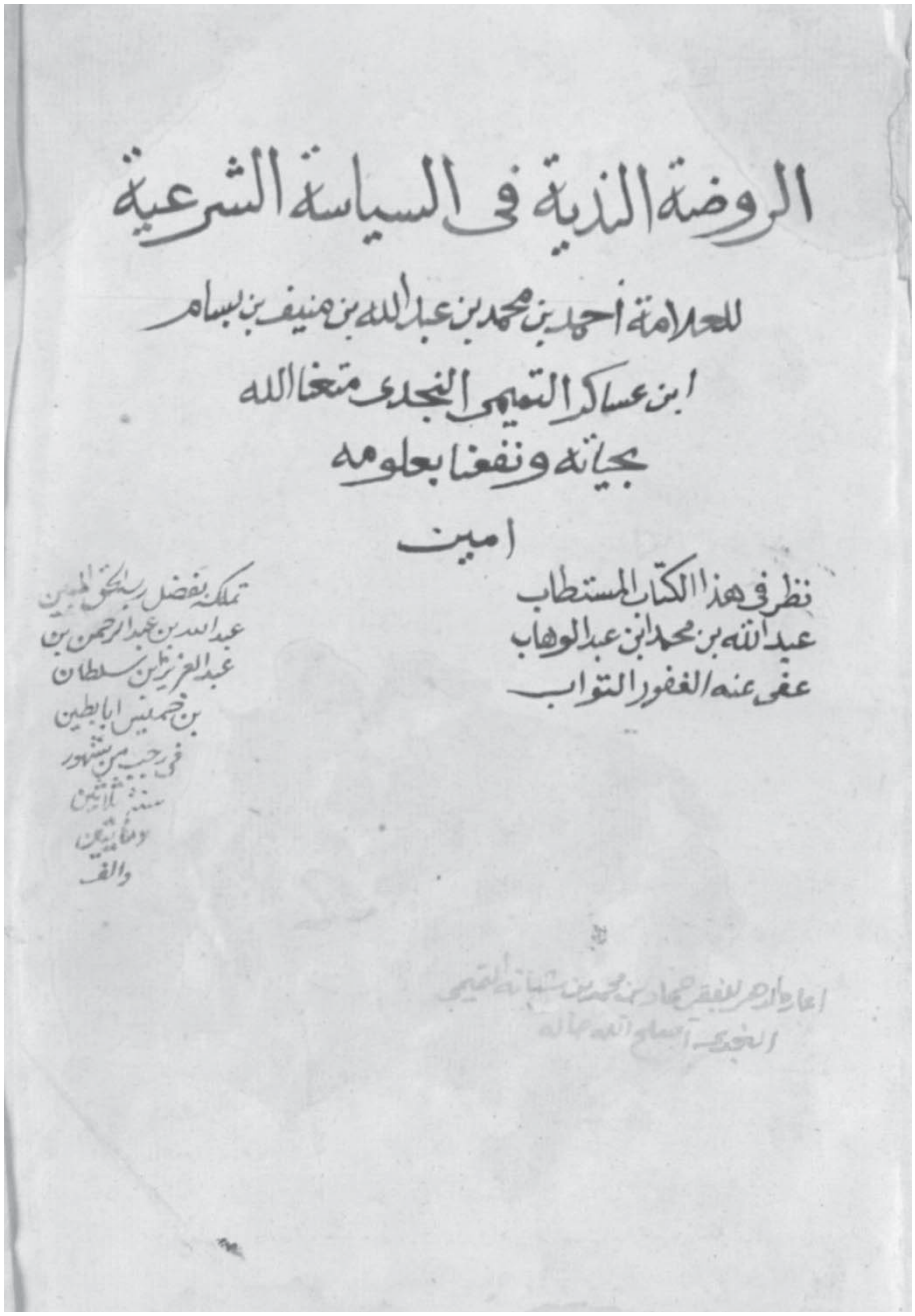
الروضة الندية في السياسة الشرعية

للعلامة أحمد بن محمد بن عبد الله بن منيف بن بسام
ابن عساكر التميمي النجدي متعنا الله
بحياته ونفعنا بعلومه
امين

نظر في هذا الكتاب المستطاب
عبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب
عفى عنه الغفور التواب

تملكه بفضل ربه الحق المبين
عبد الله بن عبد الرحمن بن
عبد العزيز بن سلطان
بن حمد بن ابا بطين
في رجب من شهور
سنة ثلاثين
ومائتين
والف

آخر المخطوط

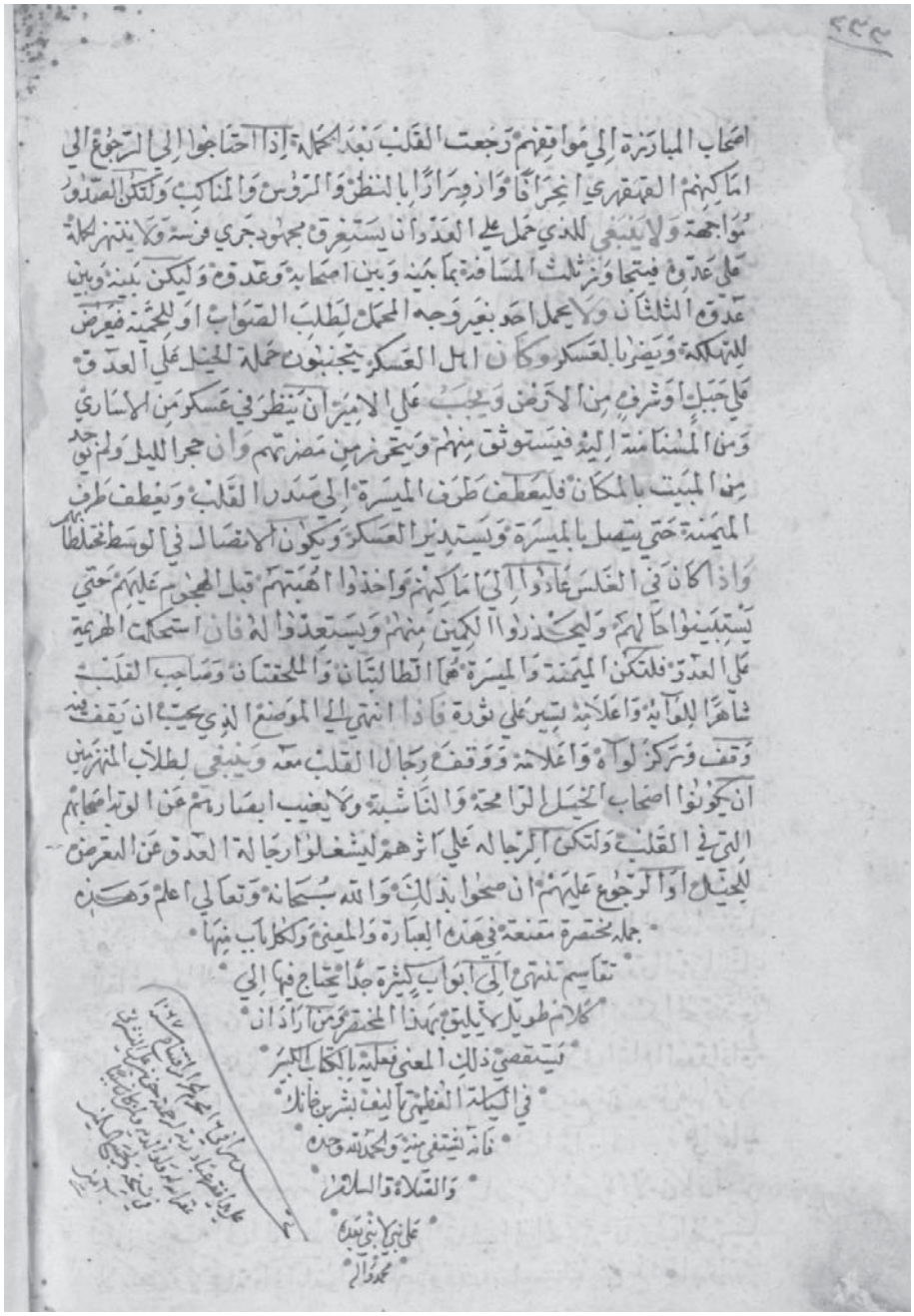

اصحاب المبارزة الى مواقفهم رجعت القلب بعد حملة اذا احتاجوا الى الرجوع الى
اماكنهم القهقرى انحرافا وازورارا بالنظر والرؤوس والمناكب ولتكن الصدور
مواجهة ولا ينبغي للذي حمل على العدو ان يستغرق مجهود جري فرسه ولا ينتهز الحملة
على عدوه فيتجاوز ثلث المسافة بما بينه وبين اصحابه وعدوه وليكن بينه وبين
عدوه الثلثان ولا يحمل احد بغير وجه المحمل لطلب الصواب او للحمية فيعرض
للتهلكة ويضر بالعسكر وكان اهل العسكر يجتنبون حملة الخيل على العدو
على جبل او شرف من الارض ويجب على الامير ان ينظر في عسكره من الاسارى
ومن المستامنة اليه فيستوثق منهم ويتحرز من مضرتهم وان حجزا الليل ولم يجد
منها المبيت بالمكان فليعطف طرف الميسرة الى صدر القلب ويعطف طرف
الميمنة حتى يتصل بالميسرة ويستدير العسكر ويكون الاتصال في الوسط فخلطا(?)
واذا كان في الغلس عادوا الى اماكنهم واخذوا اهبتهم قبل الهجوم عليهم حتى
يستبينوا احوالهم وليحذروا الكمين منهم ويستعدوا له فان استحكمت الهزيمة
على العدو فلتكن الميمنة والميسرة هما الطالبتان والمحتفتان(?) وصاحب القلب
ناهرا للراية والعلامة يسير على تؤدة فاذا انتهى الى الموضع الذي يجب ان يقف فيه
وقف وركز لواءه واعلامه ووقف رجال القلب معه وينبغي لطلاب المنهزمين
ان يكونوا اصحاب الخيل الرامحة والناشبة ولا يغيب ابصارهم عن الوقوف(?) معهم
التي في القلب ولتكن الرجالة على اثرهم ليشغلوا رجالة العدو عن التعرض
للخيل او الرجوع عليهم ان صحوا بذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وهذه
جملة مختصرة مقنعة في هذه العبارة والمعنى ولكل باب منها
تقاسيم تنتهي الى ابواب كثيرة جدا يحتاج فيها الى
كلام طويل لا يليق بهذا المختصر فمن اراد ان
يستقصي ذلك المعنى فعليه بالكتاب الكبير
في السياسة العظمى الف بشرين جانك(?)
فانه يستغني منه والحمد لله وحده
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده
محمد وآله

الحمدُ لله الذي حجبَ العقولَ عن إدراكِ عظمته، وغمرَ الخلائقَ بسعةِ رِفدِهِ ورحمته، وكرَّمَ النوعَ الإنسانيَّ بكراماتٍ عديدة، وخصَّهُ بفضائلَ مديدة، وعلَّمَهُ فأحسنَ تعليمه، وهذَّبَهُ فأحسنَ تهذيبه، ثم فضَّلَهُ على كثيرٍ ممَّا خلق.

أحمَدُهُ حمدًا تُشرقُ شمسُه، ويرتفعُ عمادُه، ويَعلِنُ[1] به ناطِقُ الكونِ وجماده.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ الله وحدَهُ لا شريكَ له، إلهٌ أفاضَ المواهبَ وأجزلَها، وكرَّمَ بني آدمَ بالتقويمِ الحسَن، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسوله، ونبيُّهُ وخليلُه، المُحكَمُ شرعه، الزاكي أصلهُ وفرعه[2]. أُرسِلَ بالحكمةِ النافعة، والعلومِ الجامعة. صلى الله عليهِ وعلى آلِهِ الأطهار، وأصحابِهِ من المهاجرينَ والأنصار، صلاةً طيِّبَةَ النَّشر[3]، مستمرَّةً إلى يومِ الحشر، وبعد:

فإنَّ أحسنَ ما أُنفِقتْ فيه نفائسُ الأوقات، وأَولَى ما صُرِفَتْ في طلبِهِ الأيامُ والساعات، علمُ السياسةِ الشرعية، التي خُصَّتْ لإقامةِ الملك، ولإقامةِ الشرائعِ والأديان، وقد أقلَّ التصنيفَ فيه أهلُ هذا الشأن، فأردتُ مساعدةَ الإخوان، ومذاكرةَ الخلاّن، بما أجمعهُ فيه، والله في عونِ العبد، مادامَ العبدُ في عونِ أخيه[4].

---

(١) يعلن: يشيع ويظهر.

(٢) الزاكي: الطاهر.

(٣) النشر: النسيم أو الرائحة الطيبة.

(٤) قوله ﷺ: «والله في عونِ العبد ما كان العبدُ في عونِ أخيه» جزء من حديث رواه الترمذي في سننه (٢٩٤٥) وغيره، وصححه في صحيح الجامع الصغير (٦٥٧٧).

فجمعتُ مختصرًا مفيدًا محرَّرًا ممّا أجمعَ عليه من يعتدُّ به في هذه الصناعة، وإن كان عندي مزجاةً من البضاعة.

والتزمتُ فيه أن لا أنقلَ إلاّ ممن قد ذكرهُ جماعةٌ من أعيانِ هذا الشأن، سيَّما من اشتُهرَ بالتحريرِ والتدقيقِ والإتقانِ إن شاءَ الله.

وقسَمتُ الكتابَ إلى عدَّةِ أقسام:

الأولُ منها: في خُلقِ الإنسان.

والثاني: في سياستهِ[1] لمن يخصُّه.

والثالثُ: في سياسةِ المـُلكِ وتدبيرِ الممالكِ ومعاملةِ الرعيَّة.

الرابع: فيما قالتهُ الحكماءُ في تدبيرِ سياسةِ الملوكِ ووصاياهم.

الخامسُ والأخير: في سياسةِ الأمراء وقوّادِ الجيوشِ في معاملةِ الجيوشِ وتدبيرِ الحروبِ وتنظيمها.

وسمَّيته «سياسة المـُلك». وعلى الله الكريمِ اعتمادي، وإليه تفويضي واستنادي، إنه على كلِّ شيءٍ قدير، وبالإجابةِ جدير.

(١) أي في سياسة الإنسان.

[القسم الأول
خُلقُ الإنسان]

وليُعلمْ أن للمُـلكِ شروطًا وآدابًا وأخلاقًا[1] نفسانية، يجبُ للمَلكِ[2] أن يكونَ أهلًا لها، ومتى حصلتْ له صلحَ أن يكونَ سائسًا لغيره، ومتى عَدِمها صلحَ أن يكونَ مَسُوسًا. وهي ضروبٌ كثيرة، وأنا أوردُ ما سنحَ منها على سبيلِ التعديد، فأقول:

إن الأخلاقَ النفسانيةَ قسمان:

أحدهما: المحاسنُ المحمودة.

والآخر: المساوئُ المذمومة.

فمن المحمودة: القيامُ بالفرائضِ الواجبةِ لله سبحانهُ وتعالى، والوفاءُ بها على تمامها، وفي أوقاتها وأماكنها، كالصلاة، والصيام، والحجّ، والجهاد، والصدقة، وتوقِّي المعاصي المنهي عنه.

ومنها: أدبُ المنطق، وتحريرُ اللغة، وصحَّةُ الإعراب.

فمن لم يكنْ بليغًا هجَّنَ نفسَهُ وعلمَه[3]، ومن كثرتْ لحنتهُ[4] قلَّتْ هيبته، وذهبتْ بهجته، وضعفتْ حجَّته، وسقطَ من عينِ سامعه.

---

(١) في الأصل: شروط وآداب وأخلاق.
(٢) الصحيح: يجب عليه.
(٣) أي عابه وقبَّحه.
(٤) اللحن في الكلام، الخطأ في الإعراب ومخالفة وجه الصواب في النحو.

ومنها: الاستقصاءُ على النفسِ على الأصدقاءِ والأصحابِ في المعاشرة[1]، وحُسنُ الخُلقِ في المباشرة، وتركُ الاستقصاءِ عليهم، والمسامحةُ لهم.

ومنها: الشجاعة، وهي فضيلةٌ [في] النفسِ لا يُخافُ معها الموت، تحبُّ الحقّ، ولا يحرِّكُ صاحبَها الغضبُ في غيرِ موضعه، ولا يخرجُ بالإنسانِ عن رؤيةِ العقل، ولا يستخفُّهُ[2] السخط، ولا يقلقُ من الفَوت. وأن يكونَ مقدامًا فيما يأمرُ به الرأيُ الصواب، متوقِّفًا عمّا لم يأمرْ به.

ومنها: العفَّة، وهي أن يكونَ الإنسانُ مُبطلًا للتوقِّي إلى اللذَّاتِ القبيحة، الخارجةِ عمّا أحلَّ الله تعالَى، التي يمنعُ عنها العقلُ الصحيح، ولا يمرحُ نفسَهُ في اللذّاتِ البدنية[3]، ولا تستفزُّهُ الشهواتُ الدنيويةُ والاستئارُ بها، وإن كانت حلالاً، فكيف بالمحرَّماتِ منها؟

ومنها: العدل، وهو تقسُّطُ الإنسانِ على ما ينبغي، ووضعُ كلِّ شيءٍ منها في حقِّه.

ومنها: الحرية، والكرَم، وهو أن يُنفقَ مالَهُ في المحاسن، وطلبِ المحامد، وإحرازِ الثوابِ من الله تعالَى، وأن لا يتناولَ شيئًا من حيثُ لا يحملُ به.

ومنها: الصبر، وهي فضيلةٌ [في] النفس، بها يحملُ[4] الإنسانُ الخيرَ والشرّ، والكرامةَ والهوان، ويكونُ معها حازمًا عند الشدَّةِ والرخاء، جَلدًا عند نزولِ البلاء، متثبتًا في كلِّ ما جرَّبهُ[5] من الشدائد.

---

(١) يعني محاسبة النفس في تقصيرها معهم...

(٢) في الأصل: ولا يستحقه.

(٣) هكذا وردت الجملة، ولعله يعني أن لا ينشط لها أو يتبختر بها، وأرى أن الكلمة (لا يمرخ نفسه...)، أي: لا يتقلَّب في اللذات، وأصل الكلمة من «مرخ جسده» إذا دهنه بالمَروخ، وهو الدهن .

(٤) يعني: يتحمَّل.

(٥) هكذا.. ويبدو أنها (جيءَ به)..

ومنها: أن يكونَ صَدوقًا في كلامه، مبيِّنًا لكلِّ ما يَنطقُ به لسانه، غيرَ متسمِّحٍ[1] في كلامه، مترويًّا، إلى أن يُخرجَ ما عنده.

ومنها: أن يكونَ حَفوظًا[2] لمواعيده، منجِّزًا لها بحسبِ إمكانه.

ومنها: أن يكونَ رحيمًا، محبًّا للجميل، مستعملًا للصمتِ في أوقاته، ناطقًا بالصوابِ في مواضعه، مبرمًا للآراءِ[3] السديدة، متمِّمًا للغرماتِ[4] الشديدة، غيرَ مُسرعٍ للعقوبة، حَمولًا للتعب، مُلازمًا للدأبِ في اكتسابِ الخيرات، عزيزَ النفس، شريفَ الهمَّة، واسعَ الصدر، محبًّا للعملِ والجلَد، مُبغضًا للبطالةِ والهزل، باذلًا لجاهِهِ في حوائجِ إخوانِهِ وأصدقائه، مسهِّلًا لهم الحجاب، محسِّنًا لهم اللقاء، عائدًا للمرضَى، مُصليًا على الجنائز، ساعيًا في مصالحهم، صابرًا عليهم، صافحًا عن زلاّتهم، من غدرهم وخطئهم فيما يأتونَ به من قولٍ وفعل.

ومن المذمومة: الخَوْر، أعني أن يكونَ الإنسانُ لا يحتملُ الخيرَ والشرّ، ولا الكرامةَ والهوان.

ومنها: النذالة، وهي نقيصةٌ [في] النفس، التي يُلتمسُ بها المكاسبُ والفوائدُ من غيرِ وجهها، ومن حيثُ يخرجُ بها عن محاسنِ الأمورِ إلى مقابحها.

ومنها: العَجز، وهي رذيلة، وهي ضدُّ الصبرِ والثبات، على ما يوجبهُ الرأيُ الصواب، وهو عَجزُ الإنسانِ عن احتمالِ ما ينالُ به السعادةَ في الدنيا والآخرة، والقُربَى إلى الله تعالَى في الآخرة.

ومنها: سرعةُ الغضبِ في غيرِ شيء، وكثرةُ الضجر، وأن لا يحتملَ ما صَغُرَ من

(١) أي لا يسمح للسانه بقول ما يشاء، فلا يكون مهذارًا. وتسمَّح وتسامح بمعنى.
(٢) الأولى أن يقال: حفيظًا، أو حافظًا.
(٣) في الأصل: للأداء.
(٤) لعله يعني جمع غرامة، وهي ما ينوب الإنسان في ماله من ضرر .

الذنوب، وأن يكونَ مُسرعًا إلى العقوبةِ والتنكيل، عَجولًا؛ لسَورةِ الغضبِ لأدنَى قولٍ أو فعل.

ومنها: الجُبن، وهو الذي يرعِّبُ صاحبَهُ من أيِّ أمرٍ مَخوفٍ كان، ويُذهلهُ الفَرَقُ[1] عن المقاومةِ لِما يُدهيه[2]، ويَتْبَعُ ذلك أن يَصيرَ صاحبهُ ليِّنًا مهينًا للدَّعة، شديدَ الإشفاقِ والتهيُّب.

ومنها: السخفُ والمجون[3]، وهو أن يختارَ صاحبُهما التلذُّذَ بالشهواتِ الفاحشةِ المقارنةِ للهزل، وأن يظنَّ أن من عاشَ في مثلِ هذه اللذَّاتِ هو السعيد، وأن يكونَ مستهترًا بالضحك، خبَبًا[4] في كلامهِ وأفعاله، ويَتْبَعُ هذا: التخليطُ، وقلَّةُ الحياء، والتواني، والكسل، والبطالة، والاسترخاء، ورداءةُ الرأي.

ومنها: الشحّ، وهو لومُ النفسِ الذي يمنعُ الإنسانَ أن يُنفقَ شيئًا من مالهِ فيما ينبغي أن يُنفقهُ من حقوقِ وجهِ المعروف.

ومنها: التقتير، وهو التقصيرُ فيما لابدَّ من الإنفاقِ فيه، مثلُ نفقتهِ على نفسهِ وعيالهِ وخدَمه.

ومنها: الكذب، والتحريف، والخُلفُ عن المواعيد، فيجمعُ فاعلهُ علائمَ خِلالِ الإثمِ[5] عند الله تعالَى، وسقوطَ[6] الجاهِ عند الناس. والضررُ بأن لا يَصدُق، ولا يأتي بالحقّ.

---

(١) الفرَق: شدَّة الخوف.

(٢) في الأصل: يدهه. ودهاه: أصابه بداهية، وهي المصيبة.

(٣) في الأصل: والجنون.

(٤) في الأصل (حيًا)، ولا معنى له، وإثباتُ الكلمة هكذا من قبل المحقق، وتعني المسرع في كلامه، وهي عكس (المتروي في الكلام) المذكور في الصفات المحبوبة، المذكورة سابقًا!.

(٥) أي شعائر صفات الإثم. ووردت الكلمة الأولى في الأصل: ملائم.

(٦) في الأصل: «سقوط» بدون واو.

ومنها: الظلم، وهو أصلُ عظيمِ المآثمِ والرذائل.

ومنها: الرياء، وذلك يأتي من قلَّةِ الدِّين، فيُظهِرُ الجميلَ ليُظنَّ به وإن كان لا يؤْثرُه، ويُبطنُ غيره.

ومنها: الحسد، وهو من شرارةِ الطبع، وكثرةُ ضررهِ راجعٌ على صاحبه.

[ومنها]: الكِبْرُ والعُجب، وهو ضربٌ من الجهل، لأن صاحبَهُ يظنُّ بنفسهِ ما ليسَ فيها، ولا هي مستحقَّةٌ له.

ومنها: الشماتة، وهي المسرَّةُ بمصائبِ الناس، وذلك يأتي من دناءةِ النفس، وشدَّةِ الرغبة، وكثرةِ الخُبثِ والحيلة.

ومنها: الحرص في الجمعِ والاكتساب، وذلك من شدَّةِ الشَّرَهِ والرغبة، والخوفِ من الحاجة.

ومنها: اللَّجاجُ والحِرانُ والملاحَكة[1]، وذلك خُلقٌ رديءُ العاقبة، منكِّدٌ لعيشِ صاحبه، راجعٌ في أكثرِ الأمورِ عليه.

ومنها: الحِدَّةُ، والطَّيشُ، والعجلةُ، وسوءُ الخُلق، وذلك من ضَعفِ القلب، واضطرابِ الخِلقة. والله تعالى[2].

(١) اللجاج: التمادي في الخصومة، والحران: التعنت، والملاحكة والملاحمة بمعنى، وهو التصاق الشيء بالشيء، ويعني هنا الملازمة في الجدال والخصومة. وأظن الكلمة الأخيرة «المماحكة»، وهي التمادي في اللجاجة.

(٢) هكذا توقفت الجملة هنا، ولعله يعني: واضطرابُ الخلقة من الله تعالى.

[القسم الثاني
سياسةُ الإنسانِ لمن يخصُّه]

فائدة: في سياسة الإنسانِ لمن يخصُّه.

فأما سياسةُ الإنسانِ لخاصَّته، فتنقسمُ إلى أقسام:

أولها: سياستهُ لماله، لأنه لا يتمُّ له استصحابُ غيرِهِ من أهلِهِ وولدِهِ وخدَمِهِ إلاّ بعد أن يكونَ له منفعةٌ عليهم، وبعد أن يقومَ لهم بمصالحهم.

وينبغي أن ينظرَ في مصالحِ المالِ وسياستهِ إلى ثلاثةِ أشياء:

الأول: الوجهُ الذي يكتسبُ منه.

الثاني: كيفيةُ حفظه.

الثالث: كيفيةُ إنفاقه.

فأما [الأول]، وهو وجهُ اكتسابه، فيلزمُ الإنسانَ أن يتحفَّظَ فيه من ثلاثةِ أشياء: من الظلم، والعار، والدناءة.

وأما حفظُ المال، فيحتاجُ فيه إلى ثلاثةِ أشياء:

الأول: أن لا يكونَ ما يُنفقُ أكثرَ ممّا يكسب، فإنه متى فعلَ ذلك ذهبَ ما في يده، وانتهَى إلى الفقر.

الثاني: أن لا يساويَ خرجَهُ بدخله.

الثالث: أن لا يُدخلَ نفسَهُ فيما هو فوقَ قدرته.

والرابع: أن لا يشغلَ رأسَ مالِهِ فيما لا يصلُ إلى بيعهِ أيَّ وقتٍ شاء، فقد وصَّى بعضُ الحكماءِ فقال: إذا كنتَ تاجرًا فتجنَّبِ التجارةَ في الجوهرِ والكتب، واطلبها في المطاعمِ والأدويةِ والملابسِ والأطياب.

فإن الجوهرَ لا يُنفَقُ إلاّ عند الملوك، وهم أقلُّ الناسِ عددًا في الوقت، وليس في بلدِكَ منهم غيرُ واحد، فإن لم يشترِ ما عنك كسدتْ بضاعتك، وعَدِمتَ ربحها.

وإن الكتبَ لا تُنفَقُ إلا على العلماء، وهم قليلٌ في الناسِ أيضًا، ولا يكادُ يوجدُ فيهم غنيٌّ إلا قليل.

وأما الملابسُ والطِّيبُ والدواء، فالناسُ كلُّهم محتاجونَ إليها ومتساوونَ فيها، ولابدَّ لهم منها، فما لم يُنفَقْ عند واحدٍ منهم نفقَ عند جمهورهم.

فأما إن كان الاكتسابُ بالأرزاق[1]، كالكتّاب، والجُند، ومن يجري مجرَى ذلك، أو كالصنَّاعِ العاملينَ بأيديهم وأبدانهم، فالسياسةُ لهم في اكتسابهم مواصلةُ العملِ والمناصحةُ فيه، وأداءُ الأمانة، فإن ذلك منبَنٍ[2] عليهم. وإن كان صاحبَ بضاعة، فيجبُ أن يكونَ سريعًا إلى بيعِ التجارةِ مع يسيرِ الربح، بطيئًا في بيعِ العقارِ مع كثيرِ الربح.

وأما إنفاقُ المال، فالواجبُ على العاقلِ أن يحذرَ فيه السَّرَف، وهو الإكثارُ من النفقاتِ في الشهواتِ واللذَّات، وسوءَ التقدير، وهو أن لا تكونَ نفقتهُ في شيءٍ يحتاجُ إليه بقدرِ الاستحقاق، بل يزيدُ فيما يستحقُّ أن لا يُزادَ فيه، وينقصُ فيما لا يحتملُ النقصان، فتكونُ أعمالهُ مضطربة. واللومَ، فلا يُنفقُ في أبوابِ الجميلِ وأبوابِ الخيرِ والمعروف، والبذخَ،، وهو أن يتعدَّى الرجلُ في المباهاةِ ما هو مشاكلٌ لقدره، وما يتخذهُ أهلُ طبقته.

---

(١) هي الرواتب.

(٢) الكلمة بدون نقط في الأصل، إلا النون الأخيرة.

واعلمْ أن الرجلَ ذا المالِ محتاجٌ للزوجةِ لوجهين: أحدهما طبيعي، والآخرُ إرادي.

أما الإرادي، فهو الرجلُ في أكثرِ تصرُّفاتِهِ وأطولِ زمانِهِ يكونُ خارجًا من منزله، فاحتاجَ لأجلِ ذلك إلى من يخلفهُ فيه، ويدبِّرُ كتدبُّرِهِ له، ويحفظهُ إلى أن يرجعَ إليه.

وأما الطبيعي، فهو أن الخالقَ جلَّ جلالهُ فطرَ البشرَ على فطرةٍ متحلِّلةٍ متهافتةٍ لا بقاءَ لها في الدنيا، مع قضائهِ لعمارةِ الدنيا وتبقِّيهِ الخلقَ فيها إلى وقتٍ معلوم، فجعلَ بقاءَ الأنواعِ فيها بالتناسل، وخلقَ البشرَ مشتاقينَ إلى النكاح، فصار الرجلُ[1] أكثرَ حاجةً إلى المرأة؛ لما يحرِّكهُ طبعهُ إليه من طلبِهِ النكاح، فوجبَ لهذينِ الأمرينِ اتخاذها في المنزل.

وينبغي للخادمِ[2] إذا اتخذَ المرأةَ أن يُفهمها المعنى الذي أرادها له من الولد، ومن العنايةِ بمنزله، وحفظِ ماله، ومُشارفةِ مطعمِهِ ومشربه، وخدمتهِ في صحَّتِهِ وسقمه، وفي حفظِها لنفسِها في مَغيبِهِ من غيره؛ لئلاّ توكسَ جاهَه[3]، وتُخبِثَ قلبَه، ولا يأمنُ أن تُدخِلَ[4] عليه نسبًا من غيره.

ومتى وجدَ الرجلُ اتخاذها لحُسنها أو لمالها أو لبسِها، وعلمتْ ذلك، لم ترَ أن له عليها حقًّا يوجبُ عليها طاعتَهُ والحنوَّ عليه والائتمارَ لما يأمرها به، بل تزهو عليه بجمالها إن كان عاشقًا لها، ويطولُ لسانها لكثرةِ مالِها واستغنائها عنه، ولاسيَّما إن احتاجَ إليها، ولا يسهلُ عليها خدمتهُ ولا الإذعانُ له؛ بسببِ نسَبها وجلالةِ قدرها، بل يعرِّفها أنه محتاجٌ إليها لعقلها وأدبها وتربيتها، وحسنِ تدبيرها في منزلِهِ وحفظها له، وأنه يريدُ منها حُسنَ سياستها وخدمتها له، ومراعاتها لكلِّ ما يتعلَّقُ به من المالِ

(١) في الأصل: بالرجل.
(٢) لا معنى لتخصيص الكلام بالخادم، فهو للرجال عامة.
(٣) أي تنقصه.
(٤) في الأصل: يدخل.

والولد، الذي هو أحدُ أغراضهِ فيها.

وليعتمدْ فيها أن تكونَ صحيحةَ المزاجِ ليصحَّ مزاجُ ولدها، فإن الأولادَ أبدًا تابعونَ لمزاجِ الآباءِ والأمَّهات، وليس يستقيمُ المنزلُ حتى يتوافقَ الخُلَّتانِ من الرجلِ والمرأة، وإن لم يكونا عاقلينِ صالحينِ لم يتفقا، كما لا يوافقُ العودُ المعوجُّ العودَ المستقيم.

واعلمْ أن السياسةَ في صلاحِ الولدِ استخارةُ الأم، فإنها مجدُ الولد، أو عارٌ عليه. ولتكنْ حرَّةً عاقلة، صحيحةَ المزاج، تامَّةَ الأعضاء، جميلةَ السيرة؛ لأنه على خُلقها ينشأُ ولدُها، وبأدبها يتأدَّب.

ويجبُ أن يؤدَّبَ الأولادُ وهم صغار، فإنهم حينئذٍ أسلسُ قيادًا، وألينُ عريكة، وأخلَى بالًا، وأسلمُ من العاداتِ الرديئة، والآراءِ الفاسدة. ومثالُ ذلك الصحيفةُ البيضاء، التي أولُ ما يُكتبُ فيها يبقَى عليها، وما حصلَ فيها عاقَ عن غيره، وإذا أُهملَ جرَى إلى ما يميلُ إليه طبعه، أو ما يُميلهُ إليه غيره، وربما كان ذلك صوابًا، وربما كان غيرَ صواب، فيبقَى عليه ويعتاده، ولا يُقلِعُ عنه، وإذا قصدَ بعد ذلك إزالتَهُ لم يتغيَّرْ عنه، وإن كان طَبعهُ مع ذلك رديئًا خرجَ منه شيطانٌ مريد، ولم ينفعْ فيه الإصلاح.

ويجبُ أن يتعاجلَ الأولادُ بتعليمِ الأخلاقِ الجميلة، والعلومِ الفاضلة، ويمرَّنوا بالصبرِ على الأعمالِ الصالحة، ومجالسةِ الصالحينَ والأخيار، فإن الطِّباعَ تسرقُ من الطباع، والعاداتُ تحصلُ للشيءِ المعتادِ كأنه بالطبع.

ويؤخَذونَ[1] بلزومِ المذاهبِ المحمودة، والأفعالِ المرضيَّة، ويُحبَّبُ إليهم الحياءُ، والكرمُ، والصدق، وجميعُ الأخلاقِ المحمودة، ويُبغَّضُ إليهم أضدادُ ذلك، ويُعرَّفونَ قُبحها ووَخامةَ[2] عاقبتها، ويُمدَحونَ إذا أيسَروا من فعلٍ حسَنٍ بالمدحِ

(١) في الأصل: ويؤخذوا.

(٢) في الأصل: ورخامة.

الكثير[١]، ويُعوَّضونَ من آبائهم على ذلك بحسبِ الإمكان، ويُذَمُّونَ إذا أذنبوا الذنبَ الصغيرِ ذمًّا كثيرًا[٢]، ويُضرَبونَ على ما يجبُ الضربُ عليه، ويوبَّخون عليه غايةَ التوبيخ، ويُتفَقَّدونَ في جميعِ أحوالهم، ليجريَ القصدُ والسدادُ في جميعِ الأشياء، من المطعمِ، والمشربِ، والنومِ، والحركة، ووقتِ التعليم، ووقتِ الراحة، وفي الحديث، والضحك، حتى لا يكونَ في شيءٍ من ذلك إسرافٌ، ولا خروجٌ عن الاعتدالِ إلى زيادةٍ أو نقصان، حتى يعتادوا أن لا يفعلوا[٣] كلَّ ما يشتهون، لكنْ ما ينبغي أن يُفعل.

ولْيُعَوَّدوا أكلَ الخبزِ بغيرِ أُدْم، ولبسَ[٤] الخشنِ والغليظِ من الثياب، والتعبَ في قضاءِ الحوائج، والمشيَ في الظلام، والجريَ على أرجلهم إلى الأماكنِ البعيدة، فإن ذلك يُخرجهم من بطرِ الأغنياءِ ورفاهةِ الترفاء[٥]، ويُعينهم على العفَّة، وحُسنِ القنوع، والرضا بالكفاف.

ويُجنَّبُ الأولادُ الحضورَ مع السخفاءِ والمحاكَمين، ومن يضحكُ بالتحييلِ بنفسهِ والكذبِ عليها وعلى غيره. ويُجنَّبونَ مجالسَ النبيذ، ويُمنَعونَ من شربهِ أشدَّ المنع، فإنه مفتاحٌ لأسبابِ البلايا كلِّها.

ويُحذَرُ عليهم من مقارنةِ أهلِ الفجور؛ لئلاّ يطرِّقوهم إلى شيءٍ من ذلك ويَحمِلوهم[٦] عليه، فتفسدَ به أنفسهم، وتذبلَ أجسامهم، ويمنعَ [ذلك] من حُسنِ نشأتهم[٧]، وتشتغلَ قلوبُهم بالبلاءِ الذي لا يخلصونَ [منه] إلا بتعبٍ عظيم.

---

(١) المدح الكثير قد يودي به إلى العُجب والاستكبار، فالأولى أن يكون بقدر.
(٢) ويكون الذم مصحوبًا بالحكمة.
(٣) في الأصل: يفعلون.
(٤) في الأصل: لباس.
(٥) الصحيح أن يقال: المترَفين.
(٦) في الأصل: يطرقونهم...يحملونهم.
(٧) في الأصل: نشايهم.

ويعوَّدونَ خدمةَ أنفسهم، وخدمةَ آبائهم وأمَّهاتهم، وأكابرَ إخوانهم، وأهليهم ومعلِّميهم، والتأدُّبَ لهم.

فإذا كبروا وحفظوا الكتابةَ والقرآنَ العظيم، عُلِّموا العلومَ النافعةَ والآدابَ النفيسة، كعلمِ[1] الحسابِ واللغةِ والنحوِ والشعرِ والفقه، وحُثُّوا على حفظها[2]، ومساءلةِ أهلها، ومحاورةِ الأقرانِ فيها، ليتصرَّفوا في معانيها، وتنبسطَ نفوسُهم للازديادِ منها.

واعلمْ أن المنزلَ لابدَّ له من الخدم؛ لأن فيه أعمالًا كثيرة، بعضها شاقّ، وبعضها غيرُ شاقّ، ولا يليقُ بصاحبِ المنزلِ أن يتعاطَى جميعها بنفسه، لاسيَّما ما كان منها شاقًّا متعبًا، مع حاجتِهِ إلى الاشتغالِ خارجًا عن المنزلِ بوجوهِ الاكتساب، فاحتاجَ لأجلِ ذلك إلى الخدمِ للمعاونةِ على هذه الأعمال، وحملِ كلفتها عنه، وإصلاحِ كلِّ ما يحتاجُ إليه، ليجدَهُ إذا انصرفَ من تصرُّفِهِ في معاشِهِ مستعدًّا له، ومعمولًا على أحسنِ الوجوهِ وأنفعها له، من كنسٍ، وطبخٍ، وعَجن، وطَحن، وخَبز، وفَرش، وغيرِ ذلك من الأعمالِ المحتاجِ إليها، وإلى خدمةِ العبيدِ فيها.

ثم اعلمْ أن العبيدَ على ثلاثةِ أقسام:

١- منهم عبدُ شهوة، وهو الذي استرقَّهُ هواه، واستعبدتهُ شهوته، فلا يملكُ نفسَهُ لغلبتها عليه، فأخدمَ نفسَهُ فيما يُحسِنُ وفيما لا يُحسنُ لأجلِ ذلك، وإن كان حرَّ الأصل، فهذا عبدُ سُوءٍ لا يصلحُ لشيء، ويجبُ أن يُحذَرَ منه.

٢- ومنهم عبدُ رقّ، وهو الذي قُهِرَ بالشريعة، ووجبَ استعبادهُ للظهورِ عليه، وربما كان مَن هذه صفتهُ من الأولادِ للملوكِ والرؤساء، ومن أولادِ العوَامِّ والأدباء، وربما خرجَ منهم الفاضلُ في نفسه، والنجيبُ في فعله.

٣- ومنهم العبيدُ بالطبع، وهم الذين لهم أبدانٌ قويةٌ جلدةٌ على التعب، ونفوسٌ

(١) في الأصل: كما علم.
(٢) في الأصل: بحفظها.

بليدةٌ غيرُ قابلةٍ لفضيلةٍ[1] ولا رذيلة، وليس مع الواحدِ منهم من العقلِ إلا بقدرِ ما ينقادُ لغيرِه به، ولا يُحسِنُ أن يدبِّرَ نفسَهُ ولا غيره، فهو إن كان من قومٍ أحرارٍ فإنه عبدُ النفس، وهو كالحيواناتِ التي لا يستقيمُ أمرُها إلا بتدبيرِ غيرها.

والعبيدُ يُشبِهونَ أعضاءَ البدنِ التي أفعالُها باختيارِ الإنسانِ المحرِّكِ لها.

فالموكَّلونَ بحفظِ البيتِ هم الأحرارُ بالطبع، ذوو النفوسِ القوية، والأجسامِ القويةِ اللطيفة، فمنزلتهم منزلةُ الحواسّ.

والموكَّلونَ بحفظِ المالِ هم الأحرارُ بالطبع، ذوو النفوسِ الذليلةِ والأجسامِ القوية، وهم بمنزلةِ اليدينِ الموصلةِ المرفقَ إلى البدن.

والموكَّلونَ بالأعمالِ الخارجة، وهم العبيدُ بالطبع، يُشبَّهونَ بالرِّجلَين؛ لأن عليهم كلَّ الجسد، وحملَهُ ونقلَهُ من مكانٍ إلى مكان.

وكما تجبُ الطاعةُ على المملوكِ لمولاه، وأن لا يُخالفَ أمره، كذلك يجبُ على المولَى أن يكفيَ مملوكهُ جميعَ ما يحتاجُ إليه، من طعام، وشراب، ومسكن، ولباس، وغيرِ ذلك، وأن لا يكلِّفَهُ ما[2] لا يُطيقُ من الأعمال، وأن يجعلَ له راحةً يستريحُ بها ويسترجعُ قُواهُ فيها، وأن يستدعيَ منه قبلَ خدمتهِ [خدمةَ] مولَى مولاه، وهو خالقهما جميعًا، ولا يشغلهُ عنها، بل يرغِّبهُ فيها ويحثُّهُ عليها، ويشكرهُ على ما يكونُ منه فيها، لتكملَ نعمتهُ عند مملوكه، ويستفيدَ الثوابَ معه.

(١) في الأصل: الفضيلة.

(٢) في الأصل: لما.

[القسم الثالث
سياسةُ المُلكِ وتدبيرُ الممالكِ ومعاملةُ الرعيّة][1]

فائدة: في سياسةِ الكافَّة:

اعلمْ أن الطبيبَ المعالجَ للأبدانِ لكي تصحبَها الصحَّة، يحتاجُ أن يعرفَ مزاجَ البدن، ومزاجَ كلِّ عضوٍ من أعضائه، والعوارضَ العارضةَ لجملةِ البدن، ولكلِّ عضوٍ منه، وممَّ يعرض؟ ومن كم وجهٍ يَعرض؟ والتدبيرَ في إزالتها.

وكذلكَ الملكُ والرئيسُ المعالجُ للأنفسِ وتدبيرها، يحتاجُ أن يعرفَ المملكةَ بأسرِها، وما في جزءٍ جزءٍ منها، وطائفةٍ طائفةٍ منها، وإنسانٍ إنسانٍ منها، وكلِّ أهلِ صناعةٍ ومحلةٍ وقرية، وأهلِ كلِّ طبقة، وما يُتسمَّحُ به لكلٍّ من الطبقات، وما يكونُ لكلِّ واحدٍ منهم من الأدوات، ومن الكاملُ في صناعتهِ ومن الناقصُ فيها، ومن الحميدةُ طريقتهُ، المعروفُ بالصدقِ والوفاءِ والأمانةِ والخير، ومن ليس كذلك[2]؟ لتجريَ أحكامهُ عليهم بحسبِ ذلك.

والعقولُ مجتمعةٌ على أن الذي يَحسنُ من فعلِ الملوكِ[3] وإصلاحِ البلادِ إذا فسدت، وتسكيتها إذا هاجت، وحفظها على صالحِ أحوالها، ولا يغفلُ عن إمضاءِ السَّننِ والحكومةِ في حقِّها، فحقٌّ على من كان قادرًا على هذه المنزلةِ بصدقٍ وعزيمة، وصحَّةِ رؤية، أن لا يضيِّعها[4]، ولا يغفلَ عنها، ولا يقصِّرَ في العنايةِ بها، والجدِّ فيها،

---

(١) هذا العنوان من تقسيم المؤلف في مقدمته.

(٢) يعني بمعرفة الملك بهم مع أعوانه ومعاونيه.

(٣) في الأصل: المملوك!.

(٤) في الأصل: يضعها.

حتى يكونَ غالبًا بحكمهِ ورأيهِ فوقَ رعيَّته، فإنه على حسبِ استحكامِ الرأي يستحكمُ الملك.

وليس أحدٌ من الساسةِ[1] أولَى بأن يَسوسَ نفسَهُ ويروِّضها من الملوك، فيجبُ عليهم تفقُّدُ أنفسهم، وتصحيحُ أفعالهم، كما محلُّهم من الكرامةِ فوق محلِّ العامة، من كمالِ العقل، واستجماعِ الفضائل.

قال اليونانيون: وبالملكِ الأعظمِ حاجةٌ إلى أربعةِ أصنافٍ من الناس:

١- حكيمٌ عالمٌ يغذِّي النفسَ بالعلمِ كما يغذَّى الجسدُ بالطعام.

٢- ووزيرٌ سديدُ الرأي، حسنُ التدبير، ناصحٌ في تدبيره، وشجاعٌ ذو بأس، مقدامٌ في الحروب.

٣- وصنَّاعٌ حذَّاقٌ مجيدون في صناعتهم.

وقالوا: سبيلُ الملكِ أن يختصَّ بأحسنِ الخواصّ، وذلك أنه المشارُ إليه، فالآفةُ الصغرى ومقدارها في الملكِ غيرُ صغير. وكذلك الفضيلةُ في الملكِ أضوأُ وأعظمُ مقدارًا[2].

فأيُّ ملكٍ خدمَ دينَهُ ومروءتَهُ ولم يُحسنْ سياسةً[3] في رعيَّته، فهو غيرُ مستحقٍّ للمُلك، وهو عنه راحل، وعن عقبهِ زائل.

(١) في الأصل: السياسة.

(٢) ذكره قدامة بن جعفر في كتابه الخراج وصناعة الكتابة ص ٤٥٩.

(٣) في الأصل: السياسة.

[القسم الرابع
فيما قالتهُ الحكماءُ في تدبيرِ سياسةِ الملوكِ ووصاياهم]

فائدة: فيما جاءَ عن العرب.

اعلمْ أنه قد زعمَ قومٌ أن لا فضيلةَ للعرب، ولا سياسةَ لهم، ولا حكمةَ بينهم، وأنهم جهَّالٌ جُفاةٌ، وأنهم أصحابُ برارٍ ورعاية، وأنهم مجرونَ مجرَى أصحابِ الأطراف، من السودانِ والصقالبةِ والترك، الذين[1] لا علمَ عندهم ولا عقلَ لهم!

وليسَ الأمرُ كما قالوا، ولا هم بمنصفين فيما زعموا، وأنا أذكرُ إن شاءَ الله تعالَى من محاسنِ العرب، ومن فضائلهم ومحامدهم ما هو مشهود، وما وردَ عن أئمتهم وعقلائهم ذوي النباهةِ منهم ما يدلُّ على رجاحةِ عقولهم، ووفورِ أحلامهم، بحسبِ ما يليقُ بهذا المختصر، واستوفيتُ ذلك في كتابي، المسمَّى بـ«تفضيل العرب وتبيين ما لهم من المناقب والأدب»، فأقول:

إنه لما كان أكثرُ مساكنِ العربِ البراري، ومعلومٌ من أطلالِ البراري صحَّةُ الهواءِ فيها، لنقائها من الأدرانِ والأبخرةِ الرديئةِ المجتمعةِ في المدنِ بين الحيطان، والتعفُّنِ الحادثِ عن ذلك، وكانت براريهم في وسطٍ من الأقاليم، لا في نهايةِ الجنوبِ المحترقةِ كالسودان، ولا في نهايةِ الشمالِ الليِّنةِ الفجَّةِ كالتركِ والصقالبة، فصارتْ أبدانُهم لأجلِ ذلك أصحَّ الأبدان، وأمزجتُهم أعدلَ الأمزجة[2]، مع ما ينضافُ إلى ذلك من كثرةِ حركاتهم المحلِّلةِ للفضولِ من أبدانهم، ومن المعلومِ عند الأطبّاءِ أن

(١) في الأصل: الذي.

(٢) بنى المؤلف تحليله لأفضلية العنصر الإنساني على صحة البيئة، ولا يخفى تهافته.

فعلَ العقلِ تابعٌ في البدنِ لصحَّةِ المزاج؛ فعقولهم لأجلِ ذلك أصحُّ العقولِ وأذكاها، وأجودها فطنةً وأحدُّها، ولا يسترُ شيئًا منهم من ذلك، لأنّا نجدُ فيهم من جودةِ الحفظ، وسرعةِ الجواب، وحدَّةِ الخاطر، ما لا يوجدُ عند غيرهم، وإن كان لعمري التخرُّجُ[1] فيهم قليلًا في العلوم، فلو اتفقَ لهم التخرُّجُ والدرسُ للعلومِ مع الذكاءِ الذي فيهم، لكان أكثرهم أفاضل، فضلًا يزيدُ على غيرهم[2].

ولا جرمَ أن الأفاضلَ النجباءَ العلماءَ منهم أفضلُ الناس، كأميرِ المؤمنينَ عليٍّ كرَّمَ الله وجهه، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وغيرهما من الصحابة، وكالحسنِ البصري، وكعب الأحبار، رحمةُ الله عليهما، وغيرهما من التابعين، ولو حُسِبَ فضلُ الأممِ بالإضافةِ إلى جهَّالهم، لوجدوا أقلَّ من فضلاءِ العربِ بالإضافةِ إلى جهَّالهم بكثير[3].

ومن فضائلهم الممدوحةِ بين الأممِ المختلفةِ كلِّها: الشجاعة، وتدبيرُ الحروب. ولا خلافَ في أن العربَ صغيرهم وكبيرهم، وشيخهم وشابُّهم، لهم[4] ممارسةٌ [في] الحروبِ وصبرٌ عليها، للضرورةِ الداعيةِ لهم إلى ذلك، إذ كانوا لا حصنَ لهم يمنعهم، ولا قُلَّةَ تدفعُ عنهم[5]، وكلَّما أكثرَ صاحبهُ ممارستَهُ من الصنائعِ يحذقُ فيه، وجادَ عنه عملهُ ورأيه.

ومنها: ضبطهم لأنسابهم، وحفظُهم لقبائلهم وعشائرهم حقّ، إذ لكلِّ واحدٍ منهم

(١) في الأصل: «التحرج» هنا وفيما يأتي. وخرَّجه في العلم: درَّبه وعلَّمه.

(٢) وما الدليل على هذه (الزيادة)؟ إنه تخرص وتعصب لا غير، وأكثر العلماء في التاريخ الإسلامي وأبرزهم من غير العرب.

(٣) ومن أين للمؤلف هذا الإحصاء العجيب؟!.

(٤) في الأصل: له.

(٥) لعله يعني بالقلة الرئيس، فقلة كل شيء أعلاه، وما كان للعرب رئيس يجمعهم، أعني في الجاهلية، أما بعدها فالحديث عن المسلمين وليس عن العرب وحدهم.

معروفٌ الفرعُ والأصل، رجلًا رجلًا، إلى آدمَ عليه السلام[1]، وليس ذلك لغيرهم من الأمم، وإن وُجدتِ الأنسابُ محفوظةً لغيرهم، فإنما يوجدُ من اليسيرِ منهم، من ملكٍ أو حكيم، وباقي الناسِ مهملو الأنساب.

وهذه الفضيلةُ ممّا اختُصَّ بها العرب، وشرُفوا[2] بها على الأمم، فسَلموا من الذلِّ والحَيف، وخلصوا من الامتهانِ والضيم، وصاروا أحرارًا في مواطنهم، أعزَّاءَ في مواضعهم، لا تحكمُ فيهم يدُ غيرهم، ولا يتسلَّطُ عليهم سواهم. قال شاعرهم:

ولسنا كمن كنتم تصيبون سَلَّةً ... فنَقبلُ ضَيمًا أو نُحكِّمُ قاضيا

ولكنَّ حُكمَ السيفِ فينا مسلَّطٌ ... فنرضَى إذا ما أصبحَ السيفُ راضيا[3]

ومنها: وجازةُ العبارة، وجَودةُ الخطابة، وحُسنُ النظم، وملاحةُ الشعر، وقَصدُ الفصاحة، وتحريرُ اللغة، حتى إنه يوجدُ من أكثرهم في ذلك ما لا يوجدُ في أقلِّ الأمم، لأنه يوجدُ في شيوخهم وشبابهم وأطفالهم، وعبيدهم وإمائهم، من الفصاحةِ والبلاغةِ، وجودةِ الأدب، وحُسنِ اللهجة، وطيبِ النغم، ما يفضلونَ به على أكثرِ الناس، ولا يوجدُ في غيرهم إلا في نفرٍ يسير.

ومنها: الأنفةُ والحميَّة، والإجارةُ للقاصد، وحُسنُ المحاورةِ للمحاور، والأنفةُ من العار، وكرمُ النفوس، والضيافةُ للطارق، ما لا يوجدُ في غيرهم.

---

(١) لم يصح نسب أحد من العرب إلى آدم عليه السلام، والكذب في النسب كثير، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: «استقام نسب الناس إلى معد بن عدنان». رواه الطبراني بإسناد جيد. قاله ابن حجر في الفتح ٦/ ٥٢٩.

(٢) في الأصل: وشرف.

(٣) البيتان للشميذر الحارثي، أو سويد الحارثي، ينظر البيان والتبيين للجاحظ ٢/ ١٢٩. والسلة: السرقة. وورد في الأصل: ضلة. وليت المؤلف لم يستشهد بهذا الشعر، فإن الرضا بحكم السيف دون التقاضي عادة جاهلية.

ومن فضائلهم التي شَرُفوا بها على سائرِ الملل، وفاقوا[١] كلَّ الأمم، ما قيَّضَ الله تعالى لهم وأجرَى على أيديهم من نصرةِ الدين[٢]، وتدميرِ الكافرين، وما خصَّهمُ الله تعالى بهم من ولادةِ أفضلِ الخلائقِ أجمعين، محمدٍ ﷺ فيهم، ونهوضهم للأمانةِ من دعوتهِ معه، وقيامهم لإظهارِ الشرعِ بين يديه، فصارَ الناسُ كلُّهم تبعًا لهم[٣]. وفي هذه الفضيلةِ كفايةٌ تفي[٤] سائرَ ما يفتخرُ به عليهم جميعُ الناس.

وإذ قد تبيَّنَ ذلك، فسأذكرُ ما وردَ عن فضلاءِ العرب، ليُستدلَّ به على كثيرٍ ممّا لم أذكرهُ إيثارًا للاختصار.

قال حكيمُ العربِ[٥] عليُّ بن أبي طالبٍ رضيَ الله عنه، وكرَّمَ الله وجهه، يوصي ولدَهُ الحسنَ رضيَ الله عنه:

يا بنيّ، أوصيكَ بتقوَى الله تعالَى في الغَيبِ والشهادة، وكلمةِ الحقِّ في الرضَى والغضب، والقصدِ في الغنَى والفقر، والعدلِ في[٦] الصديقِ والعدو، والعملِ في النشاطِ والكسل، والرضَى عن الله تعالَى في الشدَّةِ والرخاء.

يا بنيّ، ما شرٌّ بعدهُ الجنةُ بشرّ، ولا خيرَ بعدهُ النارُ بخير، وكلُّ نعيمٍ دون الجنةِ محقور، وكلُّ بلاءٍ دون النارِ عافية.

---

(١) في الأصل: وأفاقوا على.

(٢) وكان أيضًا في الأمم السابقة من فعلوا ذلك، وهم إخوة لنا مسلمون، فناصروا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أثناء ظهورهم، وقد فضَّل الله تعالى بني إسرائيل على العالمين في زمن ما، فقال عزَّ من قائل: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة الجاثية، الآية ١٦.

(٣) صار الناس تبعًا لرسول رب العالمين وليس للعرب.

(٤) في الأصل: تفي على.

(٥) هو أمير المؤمنين، وحكيم الإسلام، فحياته كلها للإسلام.

(٦) في الأصل: على.

ومن سلَّ سيفَ البغي قُتلَ به.

ومن حفرَ لأخيهِ بئرًا وقعَ فيها.

ومن هتكَ حجابَ أخيهِ انكشفتْ عوراتُ بنيه[1].

ومن نسيَ خطيئتهُ استعظمَ خطيئةَ غيره.

ومن كابدَ الأمورَ عَطِب[2].

ومن أعجبَ برأيهِ ضَلّ.

ومن استغنَى بعقلهِ زلّ.

ومن استكبرَ على الناسِ ذلّ.

ومن سفهَ عليهم شُتم[3].

ومن خالطَ الأنذالَ حُقِر.

ومن دخلَ مداخلَ السوءِ اتُّهم.

ومن جالسَ العلماءَ وُقِر.

ومن مزحَ استُخِفَّ به.

ومن أكثرَ من شيءٍ عُرِفَ به.

ومن كثرَ خطؤهُ قلَّ حياؤه، ومن قلَّ حياؤهُ قلَّ ورعه، ومن قلَّ ورعهُ ماتَ قلبه، ومن ماتَ قلبهُ دخلَ النار.

يا بنيّ، من نظرَ عيوبَ الناسِ ورضيَها لنفسهِ فذلك الأحمق.

(١) في (الإعجاز والإيجاز): بيته.

(٢) يعني من لازم العمل بدون راحة هلك. وفسِّر بمعان أخرى.

(٣) في الأصل: سيم.

ومن تفطَّنَ اعتبر، ومن اعتبرَ اعتزل، ومن اعتزلَ سَلِم.

ومن تركَ الشهواتِ كان حرًّا.

ومن تركَ الحسدَ كان له المحبَّةُ عند الناس.

يا بنيّ، عزُّ المؤمنِ غناهُ بين الناس، والقناعةُ كنزٌ لا يَنفَد.

ومن أكثرَ من ذكرِ الموتِ رضيَ من الدنيا باليسير.

ومن علمَ أن كلامَهُ من عملهِ قلَّ إلا فيما ينفعه.

العَجبُ لمن خافَ العقابَ فلم يلن، ورجا الثوابَ فلم يعمل.

الفكرةُ نور، والغفلةُ ظلمة، والجهالةُ ضلالة.

السعيدُ من وُعِظَ بغيره.

الأدبُ خيرُ ميراث، وحُسنُ الخُلقِ خيرُ قرين.

يا بنيّ، ليسَ مع قطيعةِ الرحِمِ نماء، ولا مع الفجورِ غنى.

يا بنيّ، العافيةُ عشرةُ أجزاء، تسعةٌ منها في الصمت، إلا بذكرِ الله عزَّ وجلَّ، وواحدةٌ في تركِ مجالسةِ السفهاء.

من تزيَّن بمعاصي الله تعالَى في المجالس، أورثَهُ الله سبحانهُ وتعالَى ذلًا.

ومن طلبَ العلمَ عَلم.

يا بنيّ، رأسُ العلمِ الرفق، وآفتهُ الخُرْق[1]، وكنوزُ الإيمانِ الصبرُ على المصائب، والعفافُ زينةُ الفقر، والشكرُ زينةُ الغنَى.

يا بنيّ، كثرةُ الزيارةِ تورثُ الملالة.

(١) في الأصل: الخوف. والخرق: الجهل، والحمق.

يا بنيّ، الطمأنينةُ قبل الخبرةِ ضدُّ[1] الحزم.

إعجابُ المرءِ بنفسهِ دليلٌ على ضعفِ عقله[2].

يا بنيّ، كم نظرةً جلبتْ حسرة، وكم من كلمةٍ سلبتْ نعمة.

ولا شرفَ أعلى من الإسلام، ولا كرمَ أعزَّ من التقوَى، ولا معقلَ أحرزَ من الورع، ولا شفيعَ أنجحَ من التوبة، ولا لباسَ أجملَ من العافية، ولا مالَ[3] أذهبَ [بالفاقةِ] من الرضَى بالقوت.

ومن اقتصرَ على بُلغةِ الكفافِ[4] تعجَّلَ الراحة، وتبوَّأَ خفضَ الدَّعة[5].

والحرصُ مفتاحُ التعب، ومظنَّةُ النصَب، وداعٍ إلى التقحُّمِ في الذنوب[6].

والشَّرهُ جامعٌ[7] لمساوئ العيوب.

وكفاكَ أدبًا من نفسِكَ ما كرهتَهُ من غيرك.

ولأخيكَ عليكَ مثلُ ما لكَ عليه.

ومن شرعَ في الأمورِ بغيرِ نظرٍ ما في العواقب، فقد تعرَّضَ لموبقاتِ النوائب.

والتدبيرُ قبلَ العملِ يؤمِّنُكَ من الندم.

ومن استقبلَ وجوهَ الآراء، عرفَ مواقعَ الخطأ.

---

(١) في الأصل: وضد.

(٢) في الأصل: إعجابُ المرأة بنفسه وهو دليل على عقله! وتصحيح هذا وغيره من المصادر.

(٣) في الأصل: ولا ملال.

(٤) في الأصل: الكهاف.

(٥) في الأصل: وتقوى حفظ الدعة.

(٦) في الأصل: التقحم والذنوب.

(٧) في الأصل: جامعة. وفي (الإعجاز والإيجاز): الشرّ جامع...

والصبرُ جُنَّةٌ من الفاقة.

والبخلُ جلبابُ المسكنة.

والحرصُ علامةُ الفقر.

ولكلِّ شيءٍ قوت، وابنُ آدمَ قوتُ الموت.

يا بنيّ، لا تؤيسْ مذنبًا، فكم من عاكفٍ على ذنبهِ خُتمَ له بخير، وكم من مُقبلٍ على عملهِ، مفسدٍ [له] في آخرِ عمرهِ، صارَ إلى النار.

ومن تحرَّى القصدَ خفَّتْ عليه المؤَن.

وفي خلافِ النفسِ رُشدُها.

والساعاتُ تنقصُ الأعمار.

ويلٌ للباغينَ من أحكمِ الحاكمين، وعالمٍ بضميرِ المضمِرين.

وبئسَ الزادُ للمعاد، العدوانُ على العباد.

ولن تنالَ نعمةً إلا بفراقِ أخرى.

وما أقربَ الراحةَ من النصَب، والبؤسَ من النعيم، والموتَ من الحياة، فطوبَى لمن أخلصَ لله عزَّ وجلَّ عملَه، وحُبَّهُ وبُغضَه، وأخذَهُ وتَركَه، وكلامَهُ وصمتَه، وقولَهُ وفعلَه.

ويحٌ لعالمٍ علمَ ولم يعمل.

والويلُ كلُّ الويلِ لمن بليَ بحرمانٍ وخذلانٍ وعصيان، واستحسنَ لنفسهِ ما يكرههُ الله عزَّ وجلَّ[1].

(١) الوصية في الإعجاز والإيجاز للثعالبي ص ٤٤ مع زيادة ونقصان، وقسم منها في (الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة) للبري ٢/ ٢٥٠، وسراج الملوك للطرطوشي ص٢٨، =

وقال رضيَ الله عنه في خطبة: حسرةً على كلِّ ذي غفلة، أن يكونَ عمرهُ عليه حجَّة، أو تؤدِّيهِ أيَّامهُ إلى شِقوة، جعلنا الله وإياكم ممَّن لا تبطرهُ نعمة، ولا تقصرُ به عن طاعةِ ربِّهِ رغبة، ولا تحلُّ به بعد الموتِ شِقوة، فإنما نحن[1] به وله، وإن بيدهِ الخير، وهو على كلِّ شيءٍ قدير[2].

وقالَ أيضًا رضيَ الله عنه في خطبة: أيها الناس، اعملوا الخيرَ تُعرَفوا به، واعملوا به تكونوا من أهله، فإن وراءكم زمانًا يُنكرُ فيه الحقَّ تسعةُ أعشاركم، ويُكفَأُ فيه الدين[3]، ألا[4] لا ينجو من شرِّ ذلك الزمانِ إلا كلُّ مؤمنٍ نُوَمة[5]، إن شَهدَ لم يُعرَف، وإن غابَ لم يُفتَقَد، أولئكَ مصابيحُ العلم، وأئمةُ الهُدى، ليسوا بالمساييع ولا المذاييعِ البُذُر[6].

وقال عبد الله بن مسعود رضيَ الله عنه: إذا كان الإمامُ عادلًا فله الأجرُ وعليكَ[7] الشكر، وإذا كان جائرًا فعليه الوزرُ وعليكَ الصبر[8].

= وغيرهما، كما أنها ترد في مصادر عديدة للشيعة، منها (تحف العقول عن آل الرسول ﷺ)، ومتفرقات منها في (نهج البلاغة) وغيره، وفي مصادر أن الوصية للحسن، وفي أخرى أنها للحسين، وفي غيرها أنها لهما ومحمد بن الحنفية، كما ترد غير منسوبة، ولحكماء...

(١) في الأصل: بحر.

(٢) التذكرة الحمدونية ١/ ٩٢.

(٣) أي يُقلب ويكب.

(٤) في الأصل: ألا ما.

(٥) هو الخامل الذكر.

(٦) المساييع (أو المساييح) الذين يسعون أو يسيحون بالفساد والنميمة بين الناس. والمذاييع: الذين يذيعون الفاحشة. والبُذر: كثيرو السفه واللغو. ووردت الكلمات الثلاث في الأصل: بالمسابيع المدابيع البدن.
والخطبة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، الباب ١٠٢ ص ١١١.

(٧) في الأصل: وعليه.

(٨) سراج الملوك ١/ ٥٢، عيون الأخبار لابن قتيبة ١/ ٥٥.

وقال عمر رضيَ الله عنه: إن هذا الأمرَ لا يصلحُ له إلا الليِّنُ في غيرِ ضَعف، والقويُّ في غيرِ عنف[١].

وكتبَ رضيَ الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضيَ الله عنه: أما بعد، فإن للناسِ نفرةً عن سلطانهم، وأعوذُ بالله تعالَى أن تُدركني[٢] وإياك، فأقمِ الحدودَ ولو ساعةً من نهار، وإذا عرضَ لكَ[٣] أمران، أحدهما لله تعالَى والآخرُ للدنيا، فآثِرْ نصيبكَ من الله تعالَى، فإن الدنيا تَنفَدُ[٤] والآخرةُ تبقَى، وأخفِ[٥] الفسّاق، وعُدْ مرضَى المسلمين، واشهدْ جنائزهم، وافتحْ بابك، وباشرْ أمورهم بنفسك، فإنما أنتَ رجلٌ منهم، غيرَ أن الله تعالَى جعلكَ أثقلَهم حملًا. وقد بلغني أنه قد فشا لكَ ولأهلِ بيتِكَ هيئةٌ في لباسِكَ[٦] ومطعمِكَ ومركبِكَ ليسَ للمسلمينَ مثلها، فإيّاكَ يا عبد الله أن تكونَ بمنزلةِ البهيمة، مرَّتْ بوادٍ خصيبٍ فلم يكنْ لها همٌّ إلا السِّمَن، وإنما حتفها في السِّمن. واعلمْ أن العاملَ إذا زاغَ زاغتْ رعيَّتهُ، وأشقَى الناسِ من شقيتْ [بهِ] رعيَّته[٧].

وقال أيضًا رضيَ الله عنه: لَأميرُ الجيشِ أهمُّ إليَّ من أميرِ المصر، يريدُ الأمرَ فيراجعني فيه، وأميرُ الجيشِ لا يستطيعُ مراجعتي[٨].

وقال عبد الله بن عباس رضيَ الله عنهما: أسِّسَ الدين، وفُرضتِ الفرائض، وحُرِّمتِ المحارم، على العقل، وما عُبِدَ اللهُ تعالَى إلا بالعقل. فأرفعُ العبادِ عند الله تعالَى درجةً وأقربُهم إليه زلفى العاقل، ولَمثقالُ ذرَّةٍ من عملِ العاقلِ أفضلُ من اجتهادِ

(١) بدائع السلك في طبائع الملك ١/ ٤٧٧، سراج الملوك ١/ ٦٢.
(٢) في الأصل: تذكرني.
(٣) في الأصل: حدث ذلك.
(٤) في الأصل: تفقد.
(٥) في الأصل: واجف.
(٦) في الأصل: هيبة في لسانك.
(٧) المجالسة وجواهر العلم ٤/ ٤١، وبأطول منه في البيان والتبيين ٢/ ٢٠١.
(٨) جمل من أنساب الأشراف للبلاذري ١٠/ ٣١٦.

الجاهلِ عمرَ الدنيا.

وعن عمر رضيَ الله عنه أنه قال: ترَى سادات الناسِ في الجاهلية والإسلامِ عقلاءَهم، وما كنا نَغبِطُ أحدًا على عهدِ نبيِّنا ﷺ إلا من عقلَ عن الله عزَّ وجلَّ وعملَ بطاعته، ولعمري إن العمّالَ بطاعتهِ سبحانهُ وتعالَى هم العقلاء. قال الله تعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[1].

قال أبو الدرداء رضيَ الله عنه: ويلٌ لمن لا يعلم، وويلٌ لمن يعلمُ ولا يعملُ بما يعلم[2].

وقال بعضهم: من نالَ المراتبَ من الملوكِ بالاستحقاق، فهو بالتعزيةِ أولَى منه بالتهنئة؛ لأنه وقفَ على شفا هلاك، ولا يدري متى يتردَّى فيه.

وقال معاويةُ رضيَ الله عنه: لا أضعُ سيفي حيث يكفيني سَوطي، ولا أضعُ سَوطي حيثُ يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناسِ شعرةً ما انقطعت.

قيل: وكيفَ ذلك؟

قال: كنتُ إذا مدُّوها خلَّيتُها، وإذا خلَّوها مددتُها[3].

وقال الحسنُ البصريُّ رحمةُ الله عليه: رحمَ الله عزَّ وجلَّ من كسبَ طيِّبًا، وأنفقَ قصدًا، وقدَّمَ فضلًا، ووجَّهَ هذه الفضولَ حيثُ وجَّهها الله تعالَى، فإن مَن كان قبلكم

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١١٨. وكتب المؤلف الآية خطأ.

(٢) قوله رضي الله عنه: «ويل لمن لا يعلم، ولو شاء الله لعلمه، وويل لمن يعلم ولا يعمل (سبع مرات)»، ورد في حلية الأولياء ١/ ٢١١، ومثله لابن مسعود رضي الله عنه في المصدر نفسه ١/ ١٣١، وفي الزهد للإمام أحمد ٢/ ١٠٦. ويرد بلفظ مقارب حديثًا مرفوعًا في الحلية أيضًا ٤/ ١١١ ولكنه ضعيف. ضعيف الجامع (٦١٤٧)، والرقم التالي أيضًا.

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٥٩/ ١٧٣. وورد في الأصل (صوتي) بدل (سوطي)!

كان يأخذُ ما يبلغه، ويقدِّمُ الفضل. ابنَ آدم، خذْ ممّا في يديكَ إلى بين يديك، فإن اليومَ عمل، وغدًا ثواب[١].

وقال: طالبانِ يطلبان: فطالبُ الآخرةِ مدركٌ ما طلبَ لا فَوتَ عليه، وطالبُ الدنيا عسَى أن يُصيبَ منها وما يفوتهُ أكثر. إن الدنيا لمـّا فُتحتْ على أهلها كَلِبوا عليها أشدَّ الكَلَب، حتى عدا بعضُهم على بعضٍ بالسيف، حتى استحلَّ بعضُهم دمَ بعض، فيا لهذا من فسادٍ ما أكبره[٢].

وقال: كفى بالتجاربِ تأديبًا، وبتقلُّبِ الأيامِ اعتبارًا، وبكثرةِ من عاشرتَ معرفة، وبذكرِ الموتِ زاجرًا عن المعاصي.

وقال: لا تخرجُ نفسُ ابنِ آدمَ من الدنيا إلا بثلاثِ حسرات: أنه لم يشبعْ ممّا جمع، ولم يُدركْ ما أمَّل، ولم يُحسنِ الزادَ لما يُقدِمُ عليه[٣].

وقال: من عملَ بغيرِ علمٍ كان ما يُفسدُ أكثرَ ممّا يُصلح، والعاملُ بغيرِ علمٍ كالسائرِ على غيرِ طريق، فاطلبِ العلمَ طلبًا لا يضرُّ بالعبادة، واطلبْ طلبًا لا يضرُّ بالعلم، فإن أقوامًا طلبوا، عبدوا الله بغيرِ علمٍ حتى نحلتْ جلودهم، فخرجوا بأسيافهم على أهلِ ملَّتهم، ولو تعلَّموا العلمَ ما دلَّهم على ذلك[٤].

وقال عمر بن عبد العزيز رحمةُ الله عليه: إني لأجمعُ أن أُخرجَ للمسلمينَ أمرًا من العدل، فأخافُ أن لا تحتملهُ قلوبُهم، فأُخرجُ معه طمعًا من طمعِ الدنيا، فإن نفرتِ القلوبُ من هذا سكنتْ إلى هذا[٥].

(١) أوله في حلية الأولياء ٢/ ١٤٣.
(٢) ورد منسوبًا لسقراط في عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ١/ ٧٩، عدا الجملة الأخيرة.
(٣) ذم الدنيا ص ١٢٦..
(٤) أورده من كلامه باختصار مخل من تنبيه الغافلين ١/ ٤٢٩ ولتنظر عبارته هناك، فإنها طويلة.
(٥) عيون الأخبار ١/ ٦٢.

وكتبَ إلى سالم بن عبد الله[١] يسألهُ عن سيرةِ جدِّهِ عمر، فكتبَ إليه: إنكَ إن سرتَ سيرةَ عمرَ رضيَ الله تعالَى عنه كنتَ خيرًا من عمر، لأنه أخذها وهي صافية، وأخذتها أنتَ وهي كدرة، وليس معاناةُ الرقصِ الصعبةِ لعينِ الركونةِ الذلولِ الموقَرة[٢]، ولا معالجةُ الأدواءِ تبعثُ بأهلها لمرارةِ الأبدانِ في حالِ السلامة، وإن كان كلٌّ على نصيبٍ من ربِّه، وحظٍّ موفورٍ من صالحِ عمله.

وذكرَ أعرابيٌّ أميرًا فقال: والله كان إذا وليَ لم يطابقْ بين جفونه، وأرسلَ[٣] العيونَ على عيونه، فهو غائبٌ عنهم، شاهدٌ معهم، فالمحسنُ راج، والمسيءُ خائف[٤].

وقالَ أهلُ الرأي منهم: ليكنْ أبغضُ الرعيَّةِ إلى وليِّهم أكثرهم كشفًا لمعايبِ الناسِ عنده، فإن في الناسِ عيوبًا هو أحقُّ بسترها، وإنما عليه أحكامُ ما ظهرَ، والله تعالَى يحكمُ على ما غابَ عنه.

وقالوا: لا شيءَ أضرُّ على السلطانِ من صاحبٍ يُحسنُ القولَ له ولا يُحسنُ العملَ معه[٥].

وقالوا: من لزمَ السلطانَ بصبرٍ جميل، وكظمِ الغيظ، واطِّراحِ[٦] الأنَفة، وصلَ إلى حاجته[٧].

---

(١) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، تابعي ثقة، فقيه قدوة، كان أشبه ولد عمر به عبد الله، وأشبه ولد عبد الله به سالم، وكان شديد الأدمة، خشن العيش، يلبس الصوف، ويخدم نفسه. قال مالك: لم يكن في زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين في الفضل والزهد منه. الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ١٩٥، العبر في خبر من غبر ١/ ٩٩.

(٢) هكذا بدت الكلمات بشكل واضح، ولم أر من ذكرها، ورقص الجمل: خبَّ وأسرع.

(٣) هنا زيادة كلمة (عيونه) لم أثبتها.

(٤) المجالسة وجواهر العلم رقم (٢٢٠٣)، عيون الأخبار ١/ ٦٦.

(٥) العقد الفريد ١/ ٣٣.

(٦) في الأصل: واطرح.

(٧) سراج الملوك ص ١٢١، عيون الأخبار ١/ ٧٤.

وقالوا: السلطانُ لا يتوخَّى بكرامتهِ الأفضلِ فالأفضل، ولكن الأقربَ فالأقربَ منه، كالكرْمِ الذي لا يتعلَّقُ بأكرمِ الشجر، ولكن بأقربها إليه مكانًا[١].

وكانت العربُ تقول: إذا لم تكنْ من قرباتِ الأمير، فكن من بُعدانه[٢].

وقال عبد الملك بنُ صالحٍ[٣] لمؤدِّبِ ولده، بعد أن اختصَّهُ لمجالستهِ[٤] ومحادثته: كنْ على التماسِ الحظِّ بالسكوتِ أحرصَ منكَ على التماسهِ بالكلام، فإنهم قد قالوا: إذا أعجبكَ الكلامُ فاصمت، وإذا أعجبكَ الصمتُ فتكلَّم. ولا تساعدني على ما يقبحُ بي، ولا تردَّ عليَّ الخطأ في مجلسي، ولا تكلِّفني جوابَ التشميتِ والتهنئة، ولا جوابَ السؤالِ والتعزية، ودعْ عنك: كيفَ أصبحَ الأميرُ وأمسَى، وكلِّمني بقدرِ ما أستنطقك[٥]، واجعلْ بدلَ التقريظِ[٦] لي صوابَ الاستماعِ مني.

واعلم أن صوابَ الاستماعِ أقلُّ من صوابِ القول، فإذا سمعتني أتحدَّثُ[٧] فأرني فهمكَ من طرفك، ولا تُجهدْ نفسكَ في تطريةِ[٨] صوابي، ولا تستدعِ الزيادةَ من كلامي بما تُظهرُ من استحسانِ ما يكونُ مني، فمن أسوأُ حالًا ممن يستكدُّ الملوكَ بالباطلِ فيدلُّ على تهاونه، وما ظنكَ بالملكِ وقد أحلَّكَ محلَّ المعجبِ بما تسمعُ منه، وقد أحللتَهُ محلَّ من لا يسمعُ منه، وأقلُّ من هذا يحبطُ إحسانك، ويُسقطُ حقَّ

(١) كليلة ودمنة ص ٩٩. وورد في الأصل: بكرامة الأفضل فلا فضل.

(٢) أساس البلاغة للزمخشري ص ٦٨.

(٣) في الأصل عبد الله بن صالح، وتصحيحه من مصدره، وهو من بني العباس، أمير الموصل، ثم المدينة، ثم دمشق، ثم الشام والجزيرة. وكان أفصح الناس وأخطبهم، وله مهابة. توفي بالرقة سنة ١٩٦هـ. الأعلام ٤/ ١٥٩.

(٤) في الأصل: خصه مجالسته. والكلمة الأولى بدون نقط.

(٥) في الأصل: أستطعمك!.

(٦) في الأصل: التفريط.

(٧) في الأصل: أعدت.

(٨) في الأصل: مطوية.

حرمةٍ إن كانت لك[1].

وقال: ينبغي للملكِ أن يبنيَ أمرَهُ مع عدوِّهِ على أربعةِ أوجه: على اللِّين، والبذل، والكيد، والمكاشفة.

ومثَلُ ذلك [مثَلُ] الخرّاج، فإن أولَ علاجهِ التسكين، فإن لم ينفعْ فالإنضاجُ والتحليل، فإن لم ينجعْ فالبطّ[2]، فإن لم ينجعْ فالكيّ، وهو آخرُ العلاج[3]. لذلك اللقاءُ والمحاربةُ آخرُ السياسة.

وقال المهلَّبُ بن أبي صُفرة: [4] يا بنيّ، الخُلقُ الحسنُ جوهرُ الإنسان، والعقلُ ضياءُ الإنسان، وبالتوفيقِ تكونُ السعادة، وبالشكرِ تدومُ الزيادة، والأيامُ ذواتُ نوائب، على الشاهدِ والغائب، وبحسنِ الاضطرابِ يكثرُ الاكتساب، وبحسنِ المرافقةِ تكونُ الموافقة، و بحسنِ الصحبةِ تَطيبُ الغربة. والنظرُ في العواقبِ منجاةٌ من المصائب، ورأسُ الدينِ صحَّةُ اليقين، ومن طلبَ النجاةَ سلكَ سبيلَ الصالحين. وأوَّلُ العيوبِ الجرأةُ على الذنوب، وسوءُ الجهالة التمادي في الضلالة، وسوءُ الطاعةِ يفرِّقُ الجماعة، وكفرُ النعمِ مفتاحُ النقم، ومن دخلَ في الأمورِ بغيرِ تدبير، آلَ إلى التدبير. إذا عاداكَ من تملكه، فلا تأمن أن تهلكه.

وقالَ جعفر بن يحيى[5]: الخَراجُ عمودُ المـُلك، وما استُعزِزَ بمثلِ العدل، ولا استُنزِرَ بمثلِ الظلم[6].

---

(١) عيون الأخبار ١/ ٧٥.

(٢) في الأصل: البكاء! وبطَّه: شقَّه.

(٣) التمثيل والمحاضرة ١/ ١٤٥، المقتطف من أزاهر الطرف ١/ ٢٢٩، وفيهما القول لغيره.

(٤) أمير البصرة، ثم خراسان، توفي سنة ٨٣هـ.

(٥) البرمكي.. أحد الأجواد والفصحاء. قتله الرشيد في غضبته على البرامكة سنة ١٨٧ هـ. العبر في خبر من غبر ١/ ٢٣٠.

(٦) بدائع السلك ١/ ٢٨٨، عيون الأخبار ١/ ٦٦.

وقال زياد[١]: أحسِنوا إلى المزارعين[٢]، فإنكم لم تزالوا بخيرٍ ما سَمِنوا[٣].

وقال المأمون بن معاوية[٤] الحارثي: نَهارٌ يَجُول، ولَيلٌ يَزول[٥]، وشَمسٌ تَجري، وَقَمرٌ يَسري، ونجومٌ تَغور، وسَحابٌ مُكْفَهِر، وبَحرٌ مُستَطِر، وجبالٌ غُبْر، وأشجارٌ خُضْر، ووَالِدٌ يتلف، ووَلَدٌ يَخْلُف، وخَلقٌ يمورُ[٦] بعضُهُ في بعض، بين سماءٍ وأرض، ما خلقَ الله هذا باطلًا، وإنَّ ما ترونَ نشرًا وحشرًا، وحسابًا وثوابًا، وعقابًا ووقوفًا بين يَدَي جبَّارٍ قادرٍ قاهر، ومصيرًا لجنةٍ أو نار، فتعالَى الله الواحدُ القهَّار، الفردُ الصمد، الذي لم يَلِدْ ولم يُولَدِ، ولم يكنْ له كفُوًا أحد، وليسَ له صاحبةٌ ولا ولد[٧].

وقال المأمونُ لإبراهيم [بن] المهدي[٨]، وقد اعتذرَ فأحسَن: قد ماتَ حقدي عليكَ بحياةِ عذرك، وقد عفوتُ عنك، وأعظمُ من عفوي عنكَ يدي عندك، أني لم أُجرِّعكَ مرارةَ الشافعين[٩].

وقال: الناسُ ثلاثة: واحدٌ كالغذاءِ يُحتاجُ إليه في كلِّ وقت، وآخرُ كالدواءِ يُحتاجُ

(١) هو زياد بن أبيه، أمير من الدهاة القادة الفاتحين، أمير البصرة، ففارس، ثم العراقين وخراسان وسجستان... توفي سنة ٥٣هـ الأعلام ٣/ ٥٣.

(٢) في الأصل: الزارعين.

(٣) ربيع الأبرار ١/ ١٧٠.

(٤) في الأصل: مكدته!.

(٥) في الأصل: نهار يجور وليل يمور. والتصحيحات من المصادر!.

(٦) في الأصل: يعوم!.

(٧) فنون العجائب ١/ ١٨٤ باختصار.

(٨) أمير كبير من آل العباس، ولي إمرة دمشق أعوامًا، وبويع بالخلافة أيام المأمون، لكنه هزم بعد حرب، وعفا عنه المأمون. وكان فصيحًا بليغًا وعالمًا أديبًا توفي سنة ٢٢٤ هـ. سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٥٧.

(٩) تهذيب الرياسة ص ٢٠٥، التذكرة الحمدونية ٨/ ١٧١.

إليه في بعضِ الأوقات، وآخرُ كالداءِ لا يُحتاجُ إليه أبدًا، ويُجتنَبُ دائمًا[1].

وقال جعفر بن محمد الصادق[2] رضيَ الله عنه وعن آبائه: إن الله تعالَى خلقَ خَلقًا من رحمتهِ لرحمته، وهم الذين يقضونَ حوائجَ الناس، فمن استطاعَ منكم أن يكونَ منهم فليفعل.

وقال: لأن أندمَ على عفوٍ أحبُّ إليَّ من [أن] أندمَ على عقوبة[3].

ودخلَ عمر بن عبد العزيز على عبد الملك بن مروان[4]، فقال له: إني دخلتُ إليكَ بالأمل، واحتملتُ جَفوتكَ بالصبر، وإني رأيتُ ببابكَ أقوامًا قدَّمهم الحظّ، وآخرينَ باعدهم الحرمان، فليس ينبغي للمقدامِ أن يأمن، ولا للمؤخَّرِ أن ييأس، وأولُ المعرفةِ الاختبار، فابلُ واختبر[5].

وقال عمر بن عبد العزيز: ثلاثٌ من كنَّ فيه فقد كمل: من لا يُخرجهُ غضبهُ من الحقّ، ولا يُدخلهُ رضاهُ في الباطل، وإذا قدرَ عفَّ وعفا[6].

وأوصَى قُصَيُّ بنُ كلابٍ[7] بنيه فقالَ لهم: إياكم وشربَ الخمر، فإنها إن أصلحتِ الأبدان، أفسدتِ الأذهان.

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٣٩.

(٢) سيد بني هاشم في زمانه، صدوق فقيه إمام، عاش ثمانيًا وستين سنة وأشهرًا- توفي سنة ١٤٨هـ. تقريب التهذيب ص ١٤١، العبر ١/ ١٦٠.

(٣) أدب المجالسة لابن عبد البر ص ١١٦.

(٤) في المصادر التي اطلعت عليها أن عبد العزيز بن زرارة الكلبي دخل على معاوية بن أبي سفيان فقال له ذلك.

(٥) عيون الأخبار ١/ ١٥٤، شرح نهج البلاغة ١٧/ ٩٣.

(٦) ورد قريبًا من هذا من قول محمد بن كعب القرظي في حلية الأولياء ٥/ ٣١٣. وورد من قول ديوجانس في مختار الحكم ص ٨١.

(٧) هو سيد قريش في وقته، عاش في العصر الجاهلي.

وأوصَى آخرُ ولدَهُ فقال: يا بنيّ، إني أتركَكَ مع من لا يتركك، فاكحلْ عيونَهم بالحسنَى تقطعْ ألسنتهم عنك، وكنْ لنفسِكَ تكنْ لك، خذْ من كلِّ زمانٍ محاسنَ ما فيه وأنت قليل، واتَّقِ الله تعالَى تكنْ به كثيرًا، وضعِ الأمورَ مواضعها تضعْكَ مواضعك.

وأوصَى عبد الملك بنُ صالحِ بنِ عليٍّ أميرًا سيَّرَهُ[1] إلى بلادِ الروم، فقال له: أنتَ تاجرُ الله تعالَى لعباده، فكنْ كالمضاربِ الكيِّسِ الذي إن وجدَ ربحًا [تَجر]، وإلا احتفظَ برأسِ ماله، ولا تطلبِ الغنيمةَ حتى تجوزَ السلامة، وكنْ من احتيالِكَ على عدوِّكَ أشدَّ تخوُّفًا من احتيالِ عدوِّكَ عليك[2].

وقال يزيد بنُ المهلَّب[3]: استكثروا من الحمد، فإن الذمَّ قلَّ من ينجو منه[4].

وكتبَ عمر بن عبد العزيز رحمةُ الله تعالَى عليه إلى يزيدَ بنِ عبد الملك: إياكَ أن تُدركَكَ الصرعةُ عند الغرَّة، فلا تُقالُ العَثرة، ولا تُمكنُ الرجعة، ولا يحمدُكَ من خلَّفتَ فيما تركته، ولا يعذركَ من تُقدمُ عليه بما اشتغلتَ به[5].

فائدة: فيما جاء عن الهند:

إن أهلَ الهندِ يَرَونَ أن لا يظهرَ مَلِكُهم للناسِ كافَّةً إلا مرَّةً واحدةً في السنة، ويرَونَ أن ذلكَ أعظمُ للهيبة[6]، ولعدمِ تجرُّئ الناسِ عليه.

وقالوا: سبيلُ المـَلكِ أن لا يُجالسَ إلا من يثقُ به، ويكونُ السلاحُ إلى جانبِهِ مُعَدًّا، ولا يحمِّلُ أحدًا ممَّن يكونُ بقربِهِ سلاحًا، فإنه داعيةٌ للمكاره.

(١) في الأصل: أمير أشير به.
(٢) المجالسة وجواهر العلم رقم (١١٣٦)، البيان والتبيين ٢/ ٧٤.
(٣) أمير جواد ممدَّح، كثير الغزو والفتوح، في العصر الأموي، قتل بعد أن نابذ بني أمية سنة ١٠٢ هـ. العبر ١/ ٩٣.
(٤) التمثيل والمحاضرة ص ١٣٤.
(٥) الزهد والرقائق لابن المبارك رقم (١٦)، الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ٤٠٥.
(٦) في الأصل: الهيبة.

وإن فترَ[1] مجلسهُ عن النظرِ فيما يُصلحُ أمرَ دولتهِ ورعيَّته، فليعطفْ في النظرِ في العلومِ وأنواعِ الحكمةِ وصنوفِ الآداب، فإن العلمَ ممدوحٌ في الأقطارِ كلِّها، والجهلَ مذمومٌ بين الناسِ كلِّهم.

وقالوا: سبيلُ المـَلكِ متى أرادَ أن يُدخِلَ قومًا تحت طاعته، ورأى فيهم فضلَ عتوٍّ وجَفاء، أن يتلطَّفَ بهم، وأن يكتبَ إليهم، ويستدعيَ قومًا من خيارهم ليشاهدوا ما عليه من حُسنِ السياسة، وكثرةِ الجنود، وأن يُنعمَ عليهم، ويُشرِّفَهم بعطاياهُ الجزيلة، لاسيَّما إن كانت شوكتهم قويَّة، وعددهم كثيرًا.

وأما أجودُ الرأي إن اتفقَ المـَلكُ أن يُحسنَ السبيل: أن يُقاتلَ أعداءَهُ بأعدائه.

وقالوا: سبيلُ الملكِ أن لا يغفلَ عن استعدادِ ما تَحصلُ به الهيبةُ من الحروبِ من النُّشَّابِ المسموم[2]، فإنه إن قاتلَ قومًا فماتَ منهم أحدٌ من ذلك مسمومًا عظمتِ الهيبةُ في قلوبهم، وأحجموا عن القتالِ والإقدام.

وكذلك استعدادُ النفَّاطاتِ[3] والمنجنيقات، مع كثرةِ البنودِ[4] والطبول والبوقاتِ والصورِ المـَهولة.

وقالوا: سبيلُ الملكِ إذا أرسلَ رسولًا أن يختبرَ ماهيتَه، وصدقَهُ ونصيحته، وعقلَهُ وذهنه، وبلاغتهُ في حجَّته، وأن لا يكونَ سريعًا عجولًا كثيرَ الكلام، ولا معجبًا، ولا ممَّن يَميلُ إلى الشهوات، ولاسيَّما شربَ الخمر، ويكونُ كاتمًا للسرّ، يتكلَّمُ بلغةٍ من يُرسلهُ إليهم، جاهلًا بباطنِ أمورِ الملكِ وأسراره، غيرَ خبيرٍ بتدبيرِ الملكِ فيما أرسلَهُ فيه، قائلًا لما رُسِمَ له فعلهُ أو بلاغه، وإن كان لا يدري ما يُرادُ به، وليُنفِذْ مع الرسولِ

(١) أي: ضعف.
(٢) النشّاب: النَّبْل، واحدته نُشّابة..
(٣) جمع نفّاطة: آلة يُرمى بها النفط.
(٤) جمع بَنْد، وهو العلَم الكبير.

ما يتطيَّرونَ به.

وإذا جاءَ الملكَ رسولٌ من بعضِ البلاد، من بعضِ الأعداء، تأهَّبَ له غايةَ التأهُّب، وأراهُ أن أمرَهُ كلَّهُ جدٌّ بلا هَزل، ويُفضِلُ عليه بالنعمِ حتى يُبهرَهُ بها، ويُسرِعُ في ردِّهِ إلى من أرسله.

وقالوا: سبيلُ الملكِ أن يفتقدَ أخبارَ الأقطارِ في كلِّ يوم، ويختارَ لذلكَ الرجالَ الثقات، ليكونوا في الأماكنِ القريبةِ والبعيدةِ عيونًا له ينظرُ بها، وأسماعًا يسمعُ بها، حتى لا يَخفَى عليه شيءٌ يجري في القربِ والبعد، وليكونوا غيرَ معروفينَ ولا مشهورين، ليكونَ أبلغَ فيما يحتاجُ إليه ذلك، وإن كان بعضهم مشهورًا وبعضهم غيرَ مشهورٍ كان أبلغ.

ومتى رفعَ إليه رافعٌ على طريقِ النصيحةِ أمرًا فليكتمهُ غايةَ الكتمان، ويبحث عنه، فإن وجدَهُ صحيحًا أحسنَ إليه، وإن وجدَهُ كاذبًا أو ساعيًا رفضَهُ وعاقبَهُ ونكلَ به على ذلك، لينتهيَ غيرهُ عن أن يشتغلَ قلبهُ برفعِ المحالِ والإضرارِ بالرجال، ويشتهرَ أمرهُ بذلك، أنه ممَّن لا يُقبلُ إلا على حقائقِ الأشياء.

وقالوا: سبيلُ الملكِ أن لا يغفلَ عن عَرْضِ أصحابِهِ وجيوشهِ في كلِّ أربعةِ أشهرٍ على غفلةٍ منهم، وافتقادِ دأبهم وسلاحِهم ولباسِهم، والبحثِ عنهم، لئلاّ يكونَ ما معهم مستعارًا أو مستأجرًا. ويُعطي كلَّ واحدٍ منهم من الرزقِ على مقداره، بحسبِ ما يعلمُ أنه يقومُ بأوده، ولا يُحوجهُ إلى الضَّعفِ والعَجزِ كما يحتاجُ إليه فيه[1]، ولا يُعوزهُ إلى التنقُّلِ وتركِ الخدمة، وأن يحمِّلَه الطاقةَ مع ما معه من القوة؛ لئلاّ يمدَّ يدَهُ إلى أخذِ ما ليسَ له.

وليَحذرْ مطاولتهم بتأخيرِ الإنفاقِ فيهم وكثرةِ مماطلتهم، فلا يأمنِ الحَيف، لأن

(١) هكذا بدت الجملة، ولعل الكلمتين الأخيرتين محرفتان وتقرآن كلمة واحدة، مثل: اليدية، وتعني الصنّاع، بل بدت وكأنها: اليدفية؟.

تشعُّبَ[1] الجندِ في المملكةِ مثلُ النارِ الشديدةِ الوهجِ المطلوبِ بها إنضاجُ القِدْر، فإذا قَويتْ كانت سببَ إحراقِ السقفِ والدارِ وإتلافها.

وقالوا: سبيلُ الملكِ أن لا يغفلَ عن القضاةِ والحكّامِ والفقهاءِ في الدينِ وما يحتاجونَ إليه، والقيامِ بأمرهم على أحسنه؛ لشرفِ أنفسهم، وتحوَّزُ الحُجُبُ[2] عليهم، ولا يكونُ لهم داعٍ إلى مدِّ أيديهم إلى ما لا يحلُّ لهم.

وليسألْ عن ثقاتهم، وذوي الأماناتِ فيهم، والمقيمينَ الحقَّ، وزهّادهم، وليميِّزهم عن أضرابهم بالمنزلةِ والجاه، والزيادةِ في الإحسان، فإن الحكومةَ لا تصلحُ إلا لمن كانت معه النزاهةُ والدِّينُ وشدَّةُ الورع.

وقالوا: ليسَ يُمدَحُ الملكُ ويُدعَى له في أوقاتِ العباداتِ إلا إذا كانت سننُ الدينِ قائمة، وأفعالهُ بالعدلِ ظاهرة، ووفاؤهُ بالعهدِ معروفًا، وبحثهُ عن العلمِ والحكمةِ مشهورًا[3]، وبرُّهُ واصلاً إلى الكافَّة، وحسنُ سيرتهِ فاشيةً في الخاصَّةِ إلى العامَّة، فحينئذٍ يستحقُّ المدح، وترتاحُ إليه القلوب، وتطمئنُّ به القلوب.

وكان من أفعالِ ملوكِ الهندِ وسيرتهم أن يردُّوا جميعَ أمورهم إلى الوزراءِ الثقات، ليحملوا أثقالهم عنهم، بإجلاءِ المظالم، فإنهم كانوا يتولَّونها بنفوسهم.

وكانوا يُراعونَ عيارَ النقدينِ[4] ويهتمُّونَ به، ولا يمكِّنونَ أحدًا من الإزغالِ[5] فيه، ويعاقبونَ من يفعلُ ذلكَ وينكلونَ به.

وكانوا لا يتعرَّضونَ لميراثِ أحدٍ ليسَ له وارث، ويفرِّقونَ مالَهُ في إخوانهِ وأخواته.

---

(١) في الأصل: تسعب.

(٢) تحوَّز عنه: تنحَّى. وقد تكون: تجوّز.

(٣) في الأصل: معروف...مشهور.

(٤) يعني الذهب والفضة.

(٥) الزغَل: الغش.

وكانوا يرَونَ أن الملكَ لا يُبارِزُ عدوًّا وإن طُلِبَ ذلك منه، فإن الحيَلَ غيرُ مأمونة، وفي ذلكَ تغريرٌ بالملك، لأن الملكَ لا يلزمُ أن يكونَ أشجعَ الناسِ ولا أقواهم، بل يجبُ أن يكونَ أعقلَ الناسِ وأسوسَهم.

وكذلكَ ينهونَ الملكَ عن لقاءِ الأسدِ بنفسه، ويقولون: إن أُصيبَ منه أتلفَ نفسَهُ، ونُسِبَ إلى الجهلِ وقلَّةِ العقل، وإن ظفرَ به إنما يظفَرُ بحيوانٍ لا قدْرَ له.

وكانوا لا يعزونَ[1] أنفسهم في شيء، ويقولون: نفسُ الملكِ أولَى الأشياءِ بالحظ، فلا يصلحُ ابتداءً لها في حرب، ولا صيد، ولا عبورِ نهر، ولا قنطرة، ولا استظهارٍ في عمله، والنزولِ عن فرسهِ أو فيله.

وكانوا يتجنَّبونَ سفكَ الدم، ويحذَرونَهُ غايةَ الحذر، ولا يأمرونَ بقتلِ أحدٍ إلا بالحقِّ إذا وجبتْ عليه، لا لغضبٍ ولا لأخذِ مال، وإذا وجبَ على أحدٍ قتلٌ قلَّدوهُ[2] للشهود، وردُّوهُ إلى الفقهاءِ والقضاة، ونفذوهُ بإذنِ الولاة، وجعلوا ذلكَ في أعناقهم، وتبرَّؤوا منه، بتفقُّدِ[3] المحبوسينَ في مأكلهم ومشربهم، ويوكِّلونَ بذلك من يسكنونَ إليه ويَثقونَ برحمته.

وممَّا يوصي به ملوكهم أولادَهم المؤهَّلينَ للمُلك: أن لا يحضرَ مجلسَهم سفيهٌ ولا مَسخَرة[4]، فإن ذلك مما يُذهبُ الهيبةَ عند العامَّة، ويُسقِطُ من عينِ الخاصَّة. وأن يتعوَّدوا التأنِّيَ وعدمَ العجلة، فإن في عواقبها الزلل، ويُحَذِّرون من مساعدةَ الغضب[5]، وأن لا يتعوَّدوا[6] أمرًا وقتَ الغيظ، ليكونَ ما يأمرونَ[7] ويفعلونَهُ من ذلك

(١) لعلها: يغرون؟.
(٢) هكذا... ولعلها: قادوه.
(٣) لعل قبلها سقطًا.
(٤) المسخرة: ما يجلب السخرية.
(٥) وهكذا.. ويبدو أنه يقصد (مساعرة) الغضب إذا صحَّ التعبير، أو (مسارعة) الغضب.
(٦) في الأصل: يتعودون.
(٧) في الأصل: يومرون.

المعنى جاريًا على غير الصوابِ ليسَ بمأمونِ العاقبة[١].

وكانوا يُشاورونَ العقلاء، وممَّن يُنعمونَ عليه ويرَونَ عليه جلبابَ نعمتهم، ويتوسَّمونَ منه حفظها، ويُسرُّونَ عليهم بما فيه الصلاح.

ويُوصونَ بتركِ الاحتقارِ للعدوّ، وإن كان حقيرًا ضعيفًا، فإن الجِبْلةَ[٢] تصرَعُ القوي، والجِبْلةُ تتمُّ على القوي[٣]، ويتمكَّنُ فاعلُها من القويِّ مع الغفلةِ والتهاون، ولا يغترُّونَ بالقوةِ وكثرةِ العدد.

ويحذِّرونَ من البغي، ويقولونَ إنهُ مَصرَعةُ الرجال.

وينهَونَ عن الغدرِ أيضًا، ويعتقدونَ أنه يَقصفُ العمر، ويُزيلُ النِّعَم.

وعن نَقضِ العهد، وأنهُ يحلُّ بفاعلهِ الخذلان.

وقالتِ الهند: العجلةُ في الأمورِ خُرْقٌ[٤]، وأخرَقُ من ذلكَ التفريطُ في الأمورِ بعد القدرةِ عليه[٥].

وقالوا: رجاءُ أموالِ الملكِ أعوانهُ لا بنفسه[٦]. والأعوانُ منهم في رجائهم بمنزلةِ الريحِ من النار، فإن النارَ إذا وقدتْ في الحطبِ بلا ريحٍ ضَعُفَ عليها، وإذا هبَّتْ لها ريحٌ مع إحراقها تُعينُها استقصَتِ الإحراق. فالمالُ يُجتلَبُ بالأعوان، ويَجلبُ[٧] الأعوان، وكلُّ واحدٍ منهما[٨] سببٌ لصاحبه، وأقواهما بالعدل، والعدلُ بمنزلةِ الحياةِ

(١) هكذا وردت العبارات ركيكة، وكـأنها ترجمة حرفية غير متقنة من اللغة الهندية؟.
(٢) الجبلة: الجماعة من الناس.
(٣) لعله يعني (تتمِّم عليه) بمعنى تُجهز عليه.
(٤) الخُرق: الجهل، والحمق.
(٥) مكارم الأخلاق للخرائطي رقم ٧٠٢. لبعض الحكماء.
(٦) هكذا وردت العبارة ركيكة، وتفهم بما بعدها.
(٧) في الأصل: تجلب. والمقصود المال.
(٨) في الأصل: منها.

في الجسد[1].

ويُشبَّهُ[2] خيارُ أعوانِ الملكِ في مملكتهِ بدعائمِ البيت، فإنهنَّ[3] وإنْ حثُّهنَّ للزمانِ نازلة، وتراهنَّ بحدة، رجاءُ أموالِ الملكِ أعوانهُ لا بنفسه، ومحضُ درايتهم[4]، ويزدادونَ في النصحِ اجتهادًا، وعلى البؤسِ صبرًا، ويكونُ الملكُ بهنَّ أثبتَ أسًّا، وأقوَى ركنًا[5].

وقالوا في وصاياهم لمن أهليته[6] للملك: لا تُظهِرِ الخلافَ لمن ليستْ لكَ به طاقة، ولِنْ[7] له إلى أن تظفرَ بغرَّةٍ[8] منه، وكنْ في لينِكَ له كالقضيبِ المنبسطِ مع الشجرةِ المائلِ معها حيثُ مالت، لاينفكُّ أن تراهُ عاليًا على رأسها.

وقالوا: إذا وقعتَ في أمرٍ تتخوَّفُ منه على سلطانك، فأعطِ بلسانِكَ كلَّ ما أرضَى صاحبَك، وآنِسْهُ منك، فأمّا قلبك، فأمِلْهُ إلى ما فيه رشدُكَ وحظُّك، وكنْ إذا عاديتَ مَن لا طاقةَ لكَ به في أيامِ عداوتِكَ متيقِّظًا متحرِّسًا، متهيِّئًا للوثبةِ على فرصتِكَ منه،

(١) مختار الحكم ص ٢٧.

(٢) في الأصل: وتشيد.

(٣) يعني الدعائم، والمقصود الأعوان!.

(٤) في الأصل: درابتهم.

(٥) بدت عبارات غير واضحة في الأصل، فيبدوا أنه نقلَ بإيجاز مخل من مصدره، وأسوق العبارة منه لتبدو واضحة: «واعلم أَن كبار أعوان الملك مَشايِخ دولته الَّذين صحبوا أسلافه من الْمُلُوك، لأَنهم وَإِن برأهم الزَّمَان بحده، فقد بَقِي كرم جوهرهم ومحض مَوَدَّتهم، فهم يزدادون فِي النصح اجْتِهَادًا، وَفِي الْبُؤْس صبرًا وجلادًا، وَمثلهم كمثل دعائم الساج للبيت، فَإِنَّهَا كلما مر عَلَيْهَا الزَّمَان ازدادت قُوَّة وصلابة، حتى إن الأرضة لو حاولت نقب عودها لم ينفذ عملهَا فيها فيكون البيت بها أقوم وأثبت». المنهج المسلوك في سياسة الملوك ص ٥٥٥.

(٦) في الأصل: أهلية.

(٧) في الأصل: لين.

(٨) في الأصل: بغيره.

مُظهرًا للذلَّةِ والعِلَّةِ والانقباض، كالصقرِ يحيِّلُ صيدَهُ[1] وينقبضُ في ريشهِ حتى ينقضَّ فينالَ منه حاجته.

وقالوا: إنفاذُ الملكِ للأمورِ بغيرِ رؤيةِ العاقبة، كالعبادةِ بلا نيَّة.

ويجبُ على الملكِ إذا مرَّ على من اعتصمَ بطاعته، أن يُوسِعَهُ من فضله، وليكنْ قدومهُ عليه قدومَ رحمة، كالغيثِ على من حلَّ به.

وليكنْ ورودُ الملكِ إلى الموضعِ الذي يُريدهُ بلا خبرٍ يتقدَّمهُ إليهم، ليهجمَ عليهم في البلادِ التي يريدُ قصدَها، فيُطبقُ عليها كانطباقِ الأمطار، فيُحسنُ إلى من استحقَّ الإحسانَ كالغيثِ الهاطل، ويُعاقبُ من يستحقُّ العقوبةَ كالسيلِ الجارف.

وقالوا: جمعُ الملوكِ الأموالَ بغيرِ إنفاقٍ منها في مواضعِ الحقوقِ النافعةِ في سياسةِ المـُلك، تَضييعٌ لها، وربما أدَّى ذلك إلى تَضييعِ المـُلك.

ويجبُ أن يؤمرَ جُباةُ الأموالِ بالرفقِ ومجانبةِ العَسف، فإن العَلَقةَ[2] تنالُ من الدمِ بغيرِ أذًى ولا سماعِ صوت، ما لا تنالهُ البعوضةُ بحرِّ لسعتها وهولِ صوتها[3].

ويجبُ أن يُقدِمَ في الحيلةِ للأمرِ قبلَ نزوله، فإنه إذا نزلَ ضاقتِ الحيَل، كالسدِّ يسدُّ على الأرضِ التي يُخافُ غرقُها، ويتقدَّمُ في عملهِ قبلَ وصولِ الماءِ إليها، فإن الماءَ إذا وصلَ إليها فلا حيلةَ لسدِّها.

وقالوا: إنما ملكٌ لم يضبطْ نفسَهُ وهي واحدة، لم يضبطْ حواسَّهُ وهي خمس، وإن لم يضبطْ حواسَّهُ وهي مع مع قلَّتِها وذلَّتِها له، صعبَ عليه ضبطُ الأعوانِ مع كثرةِ جَمعهم وخشونةِ جنابهم. ومن لم يضبطْ خاصَّتَهُ وهم نصب عَينَيْه، لم يضبطْ عامَّتَهُ من رعيَّتِهِ فِي قواصي بلادهِ[4] وأطرافِ مملكَته. فليبدأ الملكُ بسلطانهِ على نفسه،

(١) هكذا عبَّر المؤلف... ويعني تحيَّل أو تحايل عليه.
(٢) هي دودة تعلق بحلق الدواب وتمتص الدم.
(٣) المنهج المسلوك ص٢٨٣.
(٤) قواصي الشيء: نواحيه.

حتى[1] يستقيمَ له سلطانهُ على غيره، وليعلَمْ أنه ليسَ من عدوٍّ أحقُّ أن يبدأ بالقهرِ بعدَ نفسهِ من حواسِّه[2].

وقالوا: وجدنا تسعَ خصال، قتلتْ كلُّ خَصلةٍ منهنَّ ملكًا:

الإمعانُ في طلبِ الصيد.

والإفراطُ في القمار.

والإفراطُ في السُّكر.

والحرصُ الغالب.

والغضبُ المفرط.

والطمعُ الزائد.

والفرحُ المسرف.

والأنفةُ العظيمة.

والتواني الشديد.

وقالوا: يَحسنُ بالملكِ المدبِّرِ لنفسهِ أن يشبِّهَ تصاريفَ تدبيرهِ بطبائعِ أربعة[3]، بل ثمانيةِ أشياء: الغيث، والشمس، والقمر، والريح، والنار، والأرض، والماء، والموت.

١- أمَّا شبهُ الغيث: فتواترهُ وشمولهُ كلَّ قريبٍ وبعيد، فيتساوَى في المنفعةِ به الرفيعُ والوضيع، ويأخذُ كلٌّ حظَّهُ منه.

(١) في الأصل: لكن.
(٢) المصدر السابق ص ١٨٥، باختصار وتصرف.
(٣) في الأصل: أربع.

٢- ويستنظفُ[١] الملكُ جبايةَ خَراجِهِ من رعيَّته، ويستقصي[٢] أَخْذَ ما يجبُ عليهم، كما تجرُّ الشمسُ بحرِّها وقوَّةِ جَذبِها نداوةَ الأرضِ فيعودُ غيثًا.

٣- وكالقمر: إذا استهلَّ لتمامهِ ولضيائِهِ واعتدالِ نورهِ على الخلق، ويسرُّ الناسَ بضوئه[٣].

٤- وكالريحِ في لطفِ مَدخلِها في قلوبِ الناسِ بجواسيسه، حتى لا يخفَى عليه شيءٌ من أمرهم، ويعرفَ ما يأتمرونَ ويعملونَ في بيوتهم وأسواقهم.

٥- وكالنارِ على أهلِ الدعارةِ والفساد.

٦- وكالأرضِ في كتمانِ السرِّ واحتمالِ الصبرِ والأمانة.

٧- وكالماءِ في لينهِ لمن لاينَه، ودهائِهِ واقتلاعهِ الشجرَ لمن حاربَهُ وقاومه.

٨- وكعاقبةِ الموتِ في الثوابِ والعقاب، يكونُ ثوابُهُ لا يُفضي إلى[٤] إقامةِ حدّ، وعقوبتُهُ لا تتجاوزُ بذي الذنبِ غايةَ العقوبة[٥].

فائدة: فيما وردَ عن اليونانيين:

قال[٦] اليونانيون: لتكنْ عمارةُ الملكِ بعمارةِ المدينةِ وترتيبها[٧] إذا بناها لغايتهِ

(١) هكذا في الأصل، ولا توجد في المصدر.

(٢) في المصدر التالي: يستقضي.

(٣) لم يورد المؤلف الهدف من هذا التشبيه، وهو في المصدر الذي نقل منه: وكذلك ينبغي للملك أن يكون في بهجته ورتبته وإشراقه فِي مَجْلِسه وإيناس الرّعية به وعدله مثل القَمَر فِي طلوعه وإشراقه، فلَا يخص شريفًا دون وضيع بعدله وإيناسه، ولَا يحتجب عنهم فتظلم أَحوَالهم ويَزُول أنسهم ويقل انتعاشهم كمَا إِذا احتجب القَمَر فِي اللَّيالِي السود.

(٤) في الأصل: عن. وهكذا وردت الجملة، غير الموجودة في الأصل.

(٥) تفصيله في النهج المسلوك ص ٥٢٧. وليس هو منسوبًا إلى فعل الهنود.

(٦) في الأصل: قالت.

(٧) في الأصل: وترتيبها.

بعمارةِ قصورِهِ الموروثةِ عن آبائه، ويلزمهُ عند بنائها أربعةُ أشياء:

أولها: اختبارُ الموضع، في أجودِ المواضعِ والأماكن، وأصحِّها هواء، وأجودِها نَصبة[1]، من سهلٍ أو جبل، وأقربها إلى المنزهِ[2] والمرافق.

وثانيها: تقديرُ أمرِ الماء، الذي هو حياةُ أهلها، وحسنُ التدبير، لئلاّ ينقطعَ عنهم.

ثالثها: بناءُ سُورِها وأسواقها ومساجِدِها.

رابعها: تدبيرُ المنفَذِ لإخراجِ الفضولِ عنها.

وأما ما سوَى ذلك فسكَّانُها أولَى بالاهتمامِ به.

وإنفاقُ الملوكِ في هذه الأبوابِ أبقَى لذكرهم، وأمثَلُ من الإنفاقِ في غيرِ ذلكَ من وجوهِ النفقات.

وقالوا: ليعلمِ الملكُ أن العامَّةَ كأهلِهِ وأقاربه، فليكنْ نظرهُ فيما أنفقوا كنظرِهِ فيما أنفقَ من خالصِ ماله، وليحفظْ لهم في أموالهم احتياطَهُ لنفسهِ في ماله.

وقالوا: إن الطوائفَ الموجودةَ في المملكةِ يألَفُ[3] بعضُها مع بعضٍ وترتبط[4]، ويستقيمُ بها أمرُ الملكِ والمملكةِ بالمحبَّة، ويتماسَكُ النظامُ ويبقَى محفوظًا بالعدلِ وأفعالِ المحبَّة.

والعدلُ يكونُ بالطبعِ مثلَ محبَّةِ الوالدَينِ للولَد، وقد يكونُ بالإرادة، بأن يكونَ للبداءِ أشياءُ إراديةٌ تتبَعُها، هو ثلاثةُ أقسام: إمَّا الاشتراكُ في الفضيلة، أو لأجلِ المنفعة، أو لأجلِ اللذَّة.

---

(١) أي إقامة.

(٢) المنزه المكان البعيد، والمنارة، ويبدو أنه يقصد المتنزه.

(٣) في الأصل: تألف.

(٤) هكذا وردت العبارة.

فالمحبَّةُ لأجلِ الاشتراكِ في الفضيلةِ يكونُ بالاتفاقِ في المذهبِ، والعدلُ بعدَ ذلكَ تابعٌ للمحبَّة.

وأيضًا فلأنَّ الناسَ متجاورون، بعضُهم محتاجٌ إلى بعض، نافعٌ لبعض، يَتبَعُ ذلكَ أيضًا المحبَّة، التي تكونُ لأجلِ المنفعة.

ولما اشتركوا في الفضائل، فكان بعضُهم نافعًا لبعض، فيَتبَعُ ذلك أيضًا المحبَّة، التي تكونُ لأجلِ اللذَّة.

وقالوا: يجبُ على الملكِ أو الرئيسِ أن يُدنيَ منه أعقلَ من يحضره، وآمنَ من يقربُ إليه، لأنه يجتذبُ بذلكَ دنوَّ مَن بُعُدَ عنه، ومودَّةَ من قَرُبَ منه، ولا يُخلِي نفسَهُ من مفاوضَةِ الحكماءِ ومحاورتهم.

وليكنْ من بعيدهم ممتاحًا[1]، ومن قريبهم مستمعًا، فإنه بمثلِ هذه الرياضةِ وشيكًا ما يبلغُ غايةَ ما ينبغي للملكِ أن يكونَ عليه من هديهِ وسياسته.

وقالوا: سبيلُ الملكِ كما يجبُ أن تكونَ رعيَّتهُ تحت طاعته، كذلكَ يجبُ عليه أن يكونَ هو المتفقِّدَ لأحوالهم قبلَ نفسهِ في جميعِ أمورهم، لأن صورتَهُ معهم صورةُ النفسِ في البدن.

وقالوا: إنْ ظنَّ الملكُ أنه يجمعُ مالًا من ظلم، فقد ظنَّ عجزًا، ولا جمعَ للمالِ إلا من عمارةِ الأرض، وعمارتُها بالعدلِ في الرعيَّة، وتَخفيفِ المؤنِ عنهم.

فمتى غفلَ الملكُ عن النظرِ في أمورِ رعيَّتهِ وجيوشهِ وأعوانهِ يومًا، شغلَ فكرَهُ ووسوسَ[2] خاطرَهُ وأسهرَ عينَهُ شهرًا. فإن غفلَ يومَين، حلَّ به ذلكَ شهرين، هذا إذا سَلِمَ من أمرٍ يُتعبه[3]، فيذهبُ ما هو فيه.

(١) لعله يعني متاحًا، بمعنى مهيئًا.

(٢) في مصدره: وشوَّش.

(٣) في مصدره: يبغته.

وما أحسنَ حالَ الملكِ مع رعيَّتِهِ وحالَ الرعيَّةِ إذا كان ملكهم لطيفَ العقل، صحيحَ الرأي، عادلَ النفس، واسعَ العلم. وما أسوأ حالَهم إذا عدمَ من هذه الأشياءِ شيئًا[١].

وقالوا: الشرورُ تُزالُ من المملكةِ إما بتمكينِ الفضائلِ من نفوسِ الناسِ حتى يصيروا كلُّهم عادلين، وإما أن يصيروا كلُّهم ضابطين.

والفرقُ بين الفضائل، بين الفاضلِ والضابط، أن الفاضلَ يفعلُ الخيراتِ وهو يهواها ويشتاقُها، ولا يتأذَّى بها، بل يستلذُّ بها. والضابطُ يفعلُ الخيراتِ وهو لا يهواها ويشتاقها، ولا يتأذَّى بها، ولا يلتذُّ بها، ويهوَى أفعالَ الشرِّ ويتشوَّقُها، وإنما يفعلُ الخيرَ للضرورةِ الداعيةِ إليه.

وقالوا: إذا استهانَ الملكُ بصغيرِ الأشياءِ صارَ كبيرًا، كالعلَّةِ في البدن، متى لم يدارِكْ علاجها[٢] ولَّدتْ سقَمًا عظيمًا للبدن[٣].

وقالوا: الملكُ بالحقيقةِ هو من كانت فيه أذواتُ[٤] المملكة، وكان عارفًا بتدبيرِ المدن، وقادرًا على استعمالِ الصناعةِ الملَكيةِ متى شاء، سواءٌ اشتُهِرَ فعلهُ أو لم يشتَهر، وجدَ قومًا يَقبلونَ منه أم لم يجد، أُطيعَ فيما أمرَ به أم لم يُطَع، ولِّى قومًا أو لم يوَلِّ[٥]. كما أن الطبيبَ هو الطبيبُ بالصناعةِ الطبية، عرَفَهُ الناسُ أو لم يَعرفوهُ بها، تمَّتْ له آلاتُ الطبِّ أم لا، وجدَ مرضَى يداويهم أم لا، استطبَّهُ قومٌ أم لا. وليسَ

(١) من قوله: «سبيل الملك كما يجب أن تكون...» موجود في «مختار الحكم ومحاسن الكلم» للمبشر بن فاتك ص٥، وأنه من كلام شيث عليه السلام، وأن اليونان أول من أخذوا عنه.

(٢) داركه: لاحقه.

(٣) المصدر السابق ص٦.

(٤) الصحيح: ذوات.

(٥) هكذا، ويبدو أن الصحيح كما في مثال الطبيب التالي، أن الصحيح هكذا: وَلِيَ قومًا أو لم يوَلَّ.

ينقصُ صناعتَهُ متى لم يتولَّه شيءٌ من ذلك. وكذلكَ الرئيسُ هو الرئيسُ بالصناعةِ التي معه، والمعرفةِ التي فيه، تسلَّطَ على قومٍ أو لم يتسلَّط، كرمَ أو لم يُكرم، مُعسِرًا كان أو مُوسِرًا.

وقالوا: إن اغترَّ الملكُ بالملقِ والمنطقِ اللطيفِ من عدوِّه، ولم يفتقدْ آثاره، ويتَبعْ أعمالَه، فلا يأمَنْ من وثوبِهِ عليه، فإن الوثوبَ على غفلةٍ سببٌ للتمكُّنِ من الوثوبِ عليه[1].

وقالوا: من تولَّى أمورَ الناس، فيجبُ عليه أن يكونَ ذاكرًا ثلاثةَ أشياء:

أولها: يدهُ واحدةٌ على ناسٍ كثير.

الثاني: أن الذين يدهُ مطلقةٌ عليهم أحرارٌ لا عبيد.

الثالث: أن سلطانَهُ لا يلبثُ إلا مدَّةً يسيرة[2]، فسبيلهُ أن يُظهِرَ نفسَهُ بحسنِ النيَّة، والقولِ بالحقّ، والعملِ بالخير، حتى يكونَ له نيَّة، ولا قولَ ولا فعلَ إلا لله تعالَى، وبحسبِ ما أمرَ به.

وقالوا: الملكُ الحازمُ من يقدِّمُ الحيلةَ والتدبيرَ قبلَ نزولِ الأمر، فإذا نزلَ ضاقتِ الحيَل، وطاشتِ العقول، ولا يتمكَّنُ من أمرٍ بعده.

وقالوا: سبيلُ الملكِ أن أولَ ما يبتدئُ به إظهارُ السننِ الجاريةِ والأمورِ اللازمةِ للرعيَّة، وإقامةُ الحدودِ في أهلها، بحسبِ ما يستحقُّهُ كلُّ واحدٍ منهم[3]، ويقهرُ نفسَهُ عمَّا تنازعَهُ من الشهواتِ القبيحة.

فإن احتاجَ مع أعوانِهِ إلى أعوان، فليجمعْ إليهم أعوانَ الدينِ الناصحينَ له،

(١) من الكتاب السابق.

(٢) إخبار العلماء بأخيار الحكماء للقفطي ص ١٢.

(٣) في الأصل: كل من حنى ومهر. وتصحيحه من مصدره.

الناصرينَ للحقّ، الملازمينَ لكتبِ السننِ والشرائع[1].

وقالوا: إثباتُ السلطانِ بالعمل، والعملُ بالمشورة، والمشورةُ بشدَّةِ الكتمان.

فائدة: فيما وردَ عن الفرس:

قالَ ملوكُ الفرس: صلاحُ الدينِ وإقامةُ السنَّةِ لا يتوصَّلُ إلى إثباته، ولا يقدرُ على العملِ فيه، إلا بإقامةِ أمرِ الملك، وتصييرِهِ إلى وليِّهِ ومستحقِّهِ وإقراره، وتقريرِهِ على حدِّهِ الذي ينبغي له أن يوقَفَ عليه، فإن الناسَ لو كانوا جميعًا على أمرٍ واحدٍ من الدينِ والسنن، ثم كان ملوكهم كثيرًا، ومن يَلي أمرَهم وتدبيرَهم أشتاتًا، لم يثبتْ[2] ملكهم وولايتهم أن يفترق، آراؤهم وأهواؤهم، ولم تنفكَّ نفسُ كلِّ امرىءٍ منهم أن تُنازعَهُ إلى ما في يدِ غيرِهِ وتتوقُ إليه، لاسيَّما إذا كان بعضُهم يُحسُّ من نفسهِ قوةً على الآخر، وكان مُفرطًا في الحرصِ والشَّرَه، وكان مُعتقدًا للفخرِ واللجاجة، والأَنَفةِ والحميَّة، فإن هذه كلَّها أدواءٌ غالبةٌ مخالفةٌ[3] لأكثرِ أهلِ السلطان، والقدرةُ عليه يجلبُ أكثرَ وأشدَّ فساد.

وقالَ بعضُ حكمائهم: أعظمُ الحظِّ حظُّ الدين، يظفرُ بالصوابِ بعد الخطأ، والعلمِ بعد الجهالة، والصدقِ بعد الكذب. لعمري ما الفائدةُ والربحُ إلا لهذا، وهذا كهذا، إذا صحَّتِ الأمورُ فأُنزلتْ منازلها، ولكنهُ أُزيلَ عن متولِّيه، وخُولفَ به عن صفتهِ لاختلافِ ظاهرِ الناسِ وباطنهم، وإيثارِ المؤثرِ منهم، ظنَّ الناسُ فيه على علمهِ بنفسه، فكان أن يظنُّوا به العلمَ وهو لا يعلم، أحبَّ إليه من أن يظنُّوا من أنه لا يعلمُ وهو يعلم، قاسَ الخطأ والحمق، استبدلَ الظاهرَ بالباطن، والتبسَ[4] التزيُّنُ عند من تزيَّنَ عند غيرِ الحق.

(١) مختار الحكم ص ٧١.
(٢) هكذا.. والصحيح: لم يلبث.
(٣) هكذا..وأظنها (مخالطة).
(٤) في الأصل: والتباس.

ولولا تضييعُ الناسِ العقلَ في هذا وجهالتُهم، لكانَ من ذلكَ انتفاعُ المتعلِّمِ ذي الحاجة، وراحةُ المعلِّمِ ذي النصيحة، فلما غلبتِ الجهالة، وبطلتْ سوقُ العلم، وسُمِّيَ الضرُّ نفعًا، والنقصُ فضلًا، صارَ المتكلِّمونَ لا غرضَ لهم، قالوا أو أن سمعوا، إلا الغلبةَ والفخر، هو الكذبُ وقرينته.

ولما اشتدَّ سلطانُ الكذبِ وحضر، فاتَ العقل، وغلبَ[1] الهوَى، وأُلِفَ الباطل. صارَ الصدقُ منقَّبًا، والصَّدوقُ مهجورًا. ولما صارَ هذا كهذا، جهلَ الناسُ حاجتهم، والجهلُ بالحاجةِ هلاك. ولما جُهِلَ الغرضُ الصحيحُ المقصود، وقعَ في قلوبِ الجهَّالِ بُغضُ العلماءِ واستثقالُهم، كما أبغضَ الصبيُّ من يُداويهِ حين جهلَ مرضَهُ وحاجتَهُ إلى الدواء.

ولما ظهرَ الاستثقالُ والبغضةُ للعقلاء، جمعوا[2] أنفسَهم عن الجهَّال، وقبضوا خيرَهم خوفَ الإضرار، ونفروا عن مقارنةِ الضلاّل، ثم سكنتِ العقولُ بعد النفرة، ورجعتْ فَتراتُ تلكَ البغضةِ التي لُقيَ[3] بها الجهّال، هي التي تزيدُ ذهابَ العقول، حرصًا على مداواتهم، وصبرًا على مصلحتهم.

فلما نزلَ الجهَّالُ في الاستثقالِ للعقلِ[4] والفرارِ منه، بمنزلةِ الصبيِّ الذي شفَّهُ مرضهُ[5] وأبَى دواءً وجهلَ على طبيبه، صاروا أفضلَ من العقلاء، من نزلَ بمنزلةِ الطبيبِ الرفيق، والوالدِ الشفيق، الذي لم يزدْهُ امتناعُ مريضهِ منه وجهلهُ عليه إلا رحمةً له ورفقًا به، فلم يرفضه، ولم يحقدْ عليه، بل عملَ في مصلحته، واجتهدَ في خلاصِ نفسهِ من سوءِ ما هو فيه.

(١) في الأصل: غلبت.
(٢) لعلها: أحجموا.
(٣) في الأصل: لقيا.
(٤) هكذا وردت العبارة ركيكة.
(٥) أي: رقَّقه وضمَّره.

وقالوا: ليكنْ عملُ الملكِ لله عزَّ وجلَّ، ويطلب من الله تعالَى الفضلَ والثوابَ بحسنِ الأعمال، فإن الله تعالَى قد فضَّلَهُ بالمنزلِ الذي أنزلَهُ في سياستهِ خَلقَه، وأحسنَ إليه إحسانًا لا يبلغُ منتهَى شُكره.

وقالَ بعضهم: أسعدُ الملوكِ من أدخلَ على رعيَّتِهِ في سلطانهِ الأمنَ والصلاحَ ورخاءَ العيش[١].

وقالوا: ذهابُ الدولِ يكونُ من إهمالِ الرعيَّةِ بغيرِ أشغالٍ معروفةٍ ولا أعمالِ معلومة[٢]. وإذا فشا الفراغُ ولَّدَ الفكرَ في الفضول، وإذا استمرَّ ذلكَ اختلفتْ بهم المذاهب، وتولَّدَ من ذلكَ تعاديهم وتطاعنهم[٣]، ثم يتولَّدُ من تعاديهم أن الملكَ لا يستطيعُ جمعهم على هوًى واحد، ثم يتولَّدُ من كثرتهم عداوةُ الملك، فإن من أمرِ العامَّةِ الاجتماعَ على استثقالِ الولاةِ والنفاسةِ عليهم[٤]، لأن في جمعهم الرغبةَ المحرومة. ويكونُ ضربُ ذلك دخولَ ذلِّ الملكِ في نفسهِ وخاصَّته، وكلُّ هؤلاءِ يجرونَ إلى مشايعةِ [٥] أعداءِ الملك. ثم يتولَّدُ من كثرتهم أن يجبنَ عن الإقدامِ عليهم، فإن إقدامَ الملكِ على جميعِ الرعيَّةِ تغريرٌ[٦] بمُلكهِ ونفسه. ثم يتولَّدُ من جُبنِ الملكِ عن تأديبهم تجرُّؤهم على ما يَكرَهُ منهم، وطمعهم فيما يجبُ أن يكفُّوا عنه، وضراوتهم عليه، وفي ذلك فسادُ الدول[٧].

وقالوا: يجبُ على الملكِ اتِّقاءُ إفشاءِ السرِّ عند الصغار، من أتباعهم وأهليهم

(١) لعله مأخوذ من قول أردشير: «أسعد الملوك من سعدت رَعيته بعدله ونالها الرَّفاهِيَة في أيَّامه وجَرت لهُ صوالح السنين في دهره». تهذيب الرياسة ص ١٢١.
(٢) في الأصل: «بغيرِ استعمالِ معروفهِ ولا إعمالِ معلومه». وتصحيحه من مصدره.
(٣) في المصدر: تضاغنهم.
(٤) نفسَ على فلان: حسده عليه ولم يره أهلًا له. المعجم الوسيط، مادة (نفس).
(٥) في المصدر: متابعة.
(٦) في الأصل: تعزيز.
(٧) ينظر: نثر الدر للآبي ٧/ ٤٥.

وخدَمهم، فإنه لا صغيرَ أن يحملَ ذلك[١]، ولا جَنانَ له على كتمِ السرِّ كاملاً، لا يضيعُ منه شيءٌ حتى يضيِّعَه، إما سُقْطًا، وإما غشًّا، والسُّقْطُ أكثر، حيثُ لم يدروا[٢] ذلك.

فائدة: في الكلامِ على الوزارة:

اعلمْ أنها تَتبَعُ الكلامَ في سيرِ الملوك، وهو إذا كان الوزيرُ خليفةَ الملك، ومدبِّرًا كتدبيره، وفاعلًا كفعله.

وإنما الفرقُ بينهما أن أحدَهما تابعٌ والآخرُ متبوع، وأحدهما مالكٌ والآخرُ مملوك.

والوزيرُ الصالحُ أفضلُ عُدَّةِ المملكة، لأنه يصونُ الملكَ عن البذلةِ وكنفِ الفرصة[٣]، ويتعبُ إن استراح، ويسهرُ إذا نام، ولا يحبُّ المسامحةَ فيه والتهوُّر.

ولا يصلحُ لهذا المقامِ كلُّ من سنح، ولا يصلحُ لهذه الرتبةِ إلا من كان معروفًا بالإخلاصِ للملك، والإيثارِ لما أزلفَهُ عنده. وأن يكونَ وافرَ الأمانة، بعيدَ التهمة، كاملَ العُدَّة[٤]، معمورَ الخاطر، زكيَّ القلب، رحبَ الصدر، مؤثرًا العدل، ذا خبرةٍ برسومِ الدول، وسِيَرِ الممالك، ومصالحِ الرعيَّة، متحذِّرًا من القدحِ عليه في شيءٍ من أموره، وخدمتهُ بحقيقةِ أمرِ الملكِ أكثرُ من خدمتهِ لرضاه، وعملهُ لغدهِ أكثرُ من عملهِ ليومه، ورضاهُ وغضبهُ معقودانِ بغضبِ الملكِ ورضاه، متيقِّظًا في وقتٍ من الأوقاتِ على فراغ، فتبقَى المملكةُ مضيَّعةً بمقدارِ ذلكَ الزمان.

وكان اليونانيونَ يعظِّمونَ أمرَ الوزارة، ويفضِّلونَ أمرَها على سائرِ الرئاساتِ بعد

(١) هكذا وردت العبارة، ويعني لا قدرة للصغير على تحمُّل السر.

(٢) في الأصل: يدرون

(٣) يعني بالبذلة ترك التصون والتزين. وكنفَ الشيءَ: صانه وحفظه. وقد تكون الكلمة الأخيرة بلفظ آخر.

(٤) العدَّة: الاستعداد.

رئاسةِ الملك، وينتخبونَ لها من يصلحُ ممَّن كملتْ له أدواتُها.

وكانوا لا يستوزرونَ للمملكةِ رجلًا قبلَ أن ينتهيَ سنُّهُ إلى ثلاثينَ سنة، لما يُخافُ عليه من قهرِ شهواتِهِ وغضبه.

ولا يتركونَ الوزيرَ في الوزارةِ بعد بلوغِ عمرِهِ إلى سبعينَ سنة؛ لتقصيرِ حركته، وضعفِ أركانِهِ عمّا يحتاجُ إليه، ونقصانِ صبرِهِ على موالاتِهِ فيما لا يثقُ به عن غيره، من مواصلةِ التصفُّحِ لنُسَخِ العمّال[1]، وأصولِ الاتفاقِ في الرجال، وتتبُّعِ بقايا الأموال، والوقوفِ على ما يكتبُ به كلُّ وال، وما يرفعهُ كلُّ عينٍ[2] من الأطراف، مع التوقيعاتِ بإطلاقِ الرسومِ الجارية، والحوادثِ الطارئة، حتى لا يكونَ يدُ غيرِهِ يدَهُ بعد الملكِ ضبطهُ في ذلك، ولا متفرِّقةً فيه، ولا طامعةً في بلوغه.

ثم إذا أتَى على الوزيرِ مثلُ هذه المدَّةِ وقد أنتجتِ الوزارة، وأهَّلَ لها غيرَهُ من ولدِهِ وأخيه، أو الرجلِ الذي يُشيرُ به ويرتضيه، أُقيمتْ له الجراياتُ الكامنة[3]، وأُكرمَ الكرامةَ التامَّة، ونُقِلَ إلى الهيكلِ الأعظم، ليُقيمَ فيه متصرِّفًا بحكمة، مشاورًا فيما يطرأ من أمورِ المملكة.

وقالوا: إذا كان راعي المملكةِ البشريَّةِ مركبًا من أركانٍ متضادَّة، وقُوًى متغايرة، وكان كلُّ واحدٍ منهم يجذبهُ إلى ذاته، ويَميلُ به إلى ما طُبِعَ عليه، لم يكملْ لاستيعابِ جميعِ ما وكِّلَ به، واحتاجَ إلى وزيرٍ يعاضده، ويحملُ عنه ما ثَقُلَ عليه، وينوبُ عنه في إمضائه، ويجدُّ عند هزله، ويحتاجُ فيما عددناهُ إلى كمالِ العقل، وزيادةِ المعرفة، وتمامِ الفضل، ليعدِّلَ بذلك ميلَ المملكة، ويقومَ مقامَ الملكِ فيها، حتى يجريَ أمرُها على أحسنِ الوجوهِ والأحوال، وأتمِّ نظام.

(١) في الأصل: لنسح، بالحاء. والمقصود بالعمال هنا المسؤولون وأصحاب المناصب، والنسخة: الرقعة المكتوب عليها.

(٢) العين: الجاسوس، ورئيس الجيش.

(٣) في الأصل: الجربات. والجرايات: الرواتب.

ويجبُ على الوزيرِ أن لا يؤخِّرَ[1] الأعمالَ عن أوقاتِها، فإن الوقتَ الذي [يدَعُ فيه عملًا، يدخلُ فيه عملٌ آخر][2]، وإذا تزاحمتِ الأعمالُ عليه لم يأمنْ دخولَ الخللِ[3] فيها.

وقالتِ الحكماء: الجندُ المقاتلةُ أهمُّ ما صَرفَ الوزيرُ اهتمامَهُ إليه، من توفيَتهم الأرزاقَ المفروضةَ لهم أوقاتَ الاستحقاق، واستيفاءِ شرائطِ الخدمةِ[4] عليهم، وتقديمِ خيارهم وعقلائهم عليهم، وذوي النباهةِ منهم، ليقووا على السيرِ في الثغور، ويشتغلوا بما دهمَ من الحروب، ولا يتسمَّحُ من الحروبِ لأحدٍ منهم أن ينقصَ شيءٌ من عُدَّته.

وليميِّزْ كلَّ واحدٍ منهم بحسبِ كفاءته[5]، ولا يركنْ في الاستخدامِ إلى ساعةِ الغنَى والكفاية، النهضة والأمانة[6].

وليعوِّدوا الاكتسابَ من الجهادِ عن المملكة، والغارةِ على الأعداء، فإنهم كالجوارحِ التي يضرُّ بها ويُفسدُها أن تَطعمَ ما لم تَصِدْهُ[7].

وليعلمْ أنهم لا يبذلونَ مُهَجَهم إلا لمن تملَّكَ قلوبَهم بالإحسان، ويثقونَ منه بالإشفاقِ والمحبَّةِ على من يخلفونَهُ بعدهم[8].

(١) في الأصل: أن يؤخر.
(٢) في الأصل: فإن الوقت الذي يدعها إليه عملًا آخر.
(٣) في الأصل: دخول دخل الخلل.
(٤) في الأصل: شرائطا للخدمة.
(٥) في الأصل: كفايته.
(٦) هكذا وردت الجملتان الأخيرتان، وقد يفهم أن المقصود أخذ الاحتياط والنظر في المستقبل بالنسبة للجيش، وليس الكفاية الحالية .
(٧) في الأصل «كالجوارحِ التي يضرُّ بها ما صادته، ويُفسدُها أن تَطعمَ ما لم تصدْهُ» وتصحيحه من بدائع السلك ص ٢٠١.
(٨) المصدر السابق ص ١٩٧.

وقالوا: لأن العمَّالَ على الكُوَرِ[١] يُدلونَ على سجيَّةِ الملك، وذلكَ بما يشاهدونَهُ من الوزير، ويُثبتونَ رأيه، فلتكنْ مقاديرهم عندهُ بحسبِ منازلهم، من العدلِ في الأعمال، والإنصافِ للرعايا، والعمارةِ للبلاد، ورتبهم في الأمانةِ والكفاية، وليَعرفوا أن رأيَهُ في أحكامِ ما جرَى على أيديهم، والأخذَ بقسطهِ من الصوابِ لديهم، أثر عندهم. وليكفهم بسعةِ الرزقِ عن التعدِّي لدناءةِ المرفق[٢].

وليصطنعْ منهم من صدقتْ لهجتهُ، وقويتْ أنفته، وصحَّتْ عزيمته، وزادَ تماسكهُ على مقدارِ ما يطرأُ عليه، وكانت رغبتهُ في حسنِ الذكرِ موفَّى على مقدارِ ما يستحقُّ له فيما يقلِّده[٣].

ثم يتجنَّبُ منهم من غلبَ عليه سوءُ المنشأ، والتحزُّقُ في الإنفاق[٤]، والكلَبُ على استفادةِ المالِ من الحرامِ والحلال، وساقَ أهلَ عملهِ بالإخافة، ورضيَ لنفسهِ بفعلِ أهلِ الشرّ، وكانت ذريعتهُ فيما يتقلَّدهُ المصانعةَ وأخذَ الرِّشا دونَ التغضِّي والكفاية، فإنه يُفسِدُ نظامَ العمالة، ويُشعِرُ أهلَ الأعمالِ كتمانَ النعمةِ وإظهارَ الفاقة.

وليطلبْ ممَّن استعملَهُ أن يكونَ الإعذارُ في عملهِ أوضحَ من الاعتذارِ في قوله، ولا يحملنَّهُ وجوبُ حقِّ أحدٍ من العمَّالِ عليه وانصبابهُ إليه[٥] على أن يقلِّدَهُ فوقَ منزلتهِ من الكفاية، فيعينُ[٦] المملكةَ ببرِّه، ويُسيءُ إلى خيارِ من يولِّي بعسفه.

وليجتنبْ من كان حظُّهُ من السلامةِ والصيانةِ أكثرَ من حظِّهِ الكفايةَ والصرامة، فإن

(١) جمع كورة، وهي البلدة، أو المجمَّع القروي.
(٢) هكذا بدت الكلمات بوضوح، وفيها تحريف.
(٣) ينظر في هذا: مختار الحكم لابن فاتك ص ٢٧.
(٤) تحزَّق: أمسك بما في يديه بخلًا. المعجم الوسيط، مادة (حزق).
(٥) من صبَّ: إذا رقَّ له.
(٦) الكلمة غير واضحة، فتقرأ (فيعن) مع حركات غير ملائمة أعلاها وأدناها. ولعل المقصود أنه يحسن من جانب ويسيء من آخر.

تضييعَهُ عليه أكثرُ من استدراكه.

وقالت الحكماء: ليسَ من الصوابِ أن يضمنَ عاملٌ من العمّالِ مآلَ[1] علمه، فإنهُ يخرجُ بذلكَ من الخدمةِ فيه إلى تمليكهِ إيَّاه، وأمانةِ رسومه، والعنفِ برعيَّتِهِ فيه، ولا يُجمَعُ له أعمالُ بلدٍ من البلدانِ حتى لا يكونَ فيه لغيرهِ نظر، فيسقطُ بذلكَ ببعضِ الأصحابِ على بعض.

ولا يقبلُ من عاملٍ مصالحةً على شيءٍ اختانه، فيُشاركهُ بذلكَ في الخيانة، ولكنَّ الواجبَ أن يَكشفَ أفعالَهُ ويستوفيَ منه.

وله حقوقُ الديوان، وحقوقُ الرعيَّة، وكلُّ شيءٍ له، فما قدرَ على تحصيلهِ منه أخذ، ويجعلُ ما بقيَ آخرَ حظِّهِ من العمل، فقد قيل: إن الخيانةَ تُفسدُ الراعي، كلُّ شيءٍ له موضعٌ يكسدُ فيه إلا الأمانة، فإنها تُنفَقُ عند جميعِ الناس، حتى اللصوصِ الذين هم أبعدُ قومٍ فيها، حتى يركبوا إلى أهلها في ودائعهم، وينفوا بهم[2] عن أنفسهم، ليستشعروا الوزيرَ الاستهانةَ بما فُضِّلَ به على الملك، والتعجُّبَ والاستحسانَ لما فُضِّلَ به الملكُ عليه، فظهورُ العجزِ في مروءتهِ للملكِ أسهلُ عليه من ظهورهِ في كفايتهِ ودينه.

وليحذرِ الإضرارَ بالناس، في نصيحتهِ وتوفيرهِ عليه، بظهورِ العجزِ في نفوسِها، ولكنْ ليُتْبِعْ قلوبَ الناسِ وشكرهم له بمسامحتهم بما قصرَ عن قدرتهم ممَّا وجبَ له عليهم، فإنه سيُرخِّصُ[3] له تملُّكَ الأحرار، ويُحسِّنُ الآثار.

وليَحْرُكْ[4] من أحسنَ إليه على شكرِ الملكِ دونه، ليقفَ على أن سعيَهُ له أكثرُ من

(١) في الأصل: مال، ولا تستقيم الجملة تمامًا بالكلمتين.

(٢) لعل الصحيح: بها.

(٣) في الأصل: سترخص. ونصه في الريحانة: «فإنَّك تسترخص له بذلك تملك الأحرار، وتحسين الآثار».

(٤) أي: ليسأل. ونصه في مصدره: « وحرك من أحسَنت إليه على شكره دُونك، ليقف على أَن

سعيهِ لنفسه.

وقيامُ الوزيرِ بالعدلِ والحقِّ يملِّكهُ سرائرَ من تقلَّد عليه، وقيامهُ بالحدودِ والقهرِ يقبضُهم[1] عنه، حتى لا يملكَ منهم إلا التصنُّع، وتكونُ سرائرُهم مشوقةً إلى من يملكها ويترأسُ عليها[2].

وقالوا: إن الوزيرَ ستعرضُ له شهواتُ الأشياءِ في غيرِ ساعاتِها، وإذا قدَّرَ ساعاتِ العمل، وساعاتِ الفراغِ والراحة، وساعاتِ المطعَمِ والمشرب، وساعاتِ اللهوِ والتفرُّج، فهو جائز، إذ لا يُعرَفُ منه استقدامُ الأمور، ولا تأخيرَ لها عنها عاقها، وإن اختلافَ ذلكَ يورثُ الضررَ في أشياءَ كثيرة.

وقالوا: لن يصلَ الملكُ إلى ما يريدُ من أحكامِ التدبيرِ وضبطِ الأمورِ إلا بحسنِ معونةِ الوزيرِ والأعوانِ التي تجري على أيديهمُ الأعمال، ولن تستكملَ المنفعةُ من الوزيرِ حتى تتكاملَ فيه خصال، وهنَّ:

العلمُ بالأعمالِ التي يليها.

وحسنُ السياسةِ لها، والبصرُ بوجوهها وما فيه من أحكامها.

والنفاذُ في معرفةِ لطائفها وغوامضها.

وإخلاصُ النصيحةِ حتى يؤثرَ الملكَ على نفسهِ وعلى الناسِ كلِّهم.

وشدَّةُ المحبَّةِ له.

وإذا كان ذلكَ لم يُداهنْ أحدًا في تضييعِ حقّ، ولم يلبسهُ الغشَّ له، ولم يستحقَّ بالخللِ مراءاةً في شيءٍ من أمرِ دولته، ولم يلتمسِ الحظوةَ عندهُ بمتابعتهِ على هواهُ في

سعيك لَهُ أَكثر من سعيك لنَفسك». ريحانة الكتاب ٢/ ٣٤٦.

(١) في الأصل: يقيضهم.

(٢) مختار الحكم ص ٣٩.

الأمرِ الذي يتخوَّفُ إضرارَهُ به.

والعفافُ عن الأموال.

واستشعارُ اليأسِ عن كلِّ ما دعا إلى تضييعِ عملٍ وانتقاصِ حقّ.

ويلطفُ الأهلَ والخاصَّةَ والأعوانَ والبطانةَ عن مثلِ ما يلطفُ به نفسه.

وقالوا: الوزارةُ أبعدُ الأمورِ من أن تحتملَ غيرَ أهلها، أو يسوغَ لكلِّ أحدٍ الطمعُ فيها، لأن الوزيرَ من الملكِ بمنزلةِ سمعهِ وبصره، ولسانهِ وقلبه.

ألا ترَى أن الملكَ مستورُ البدنِ عن الناس، مغلقُ البابِ دون العامَّة، مهما أمرَ من أمرٍ احتاجَ إلى أن يُنقذَهُ وزيرهُ على أحسنِ وجوههِ وأوثقها لتحجُّبهِ عن رعيَّته؟

ومهما رفعَ إليه من شيءٍ احتاجَ إلى أن يُعَرِّفَهُ صدقَهُ من كذبه، وحقَّهُ من باطله؟

ومهما وصلَ إلى بيوتِ مالهِ وخزائنهِ احتاجَ إلى أن يحفظَهُ حتى لا يُختان؟

ومهما كان في أقاصي البلادِ من خبرٍ أو حدَثَ فيها من حدَثٍ تطويهِ العمَّالُ وتكتمهُ الولاةُ احتاجَ إلى أن يُبلِغَهُ إيّاهُ ويَعرِضَ عليه الرأيَ فيه؟

ولن يكونَ ذلكَ إلا من رجلٍ صحيحِ الرأي، صائبِ التدبير.

فأيُّ أمرِ الملكِ أعظمُ من صلاحِ الوزراء؟ وأيُّ ملكٍ أسوأُ لنفسهِ نظرًا من امرئٍ جُعِلَ بهذه المنزلةِ ولا يستحقُّها؟

وليس من الصوابِ الشركةُ بين رجلينِ في الوزارة، فإن الشركةَ يُخاللها التضادُّ والتنافس، والتحاسدُ والتباغض، والتنازعُ والتشاغب[1]، وكلُّ ذلك داعٍ[2] لفسادِ العمّالِ وضياعِ الأمور.

(١) في الأصل: التساغب، ويعني الجوع. والمناسب ما أثبت.

(٢) في الأصل: داعيًا.

وأما الصنفُ الذي ينبغي فيه لأمثالِهِ فهو ما كان مُحتاجًا[1] فيه إلى الحفظِ والأمانة، واستُغنيَ فيه عن التدبيرِ والحكومة.

وأما العملُ الذي ينبغي إفرادُ وَالِيهِ به، فهو ما كان من الأعمالِ التي ينبغي تعجيلُ إمضائها، وإبرامُ الرأي فيها.

وقالَ الحكماء: إذا رفعَ السلطانُ وزيرَهُ إلى مرتبتِهِ من تكرمته، فلا يُتلفُها بالإكبارِ لها والتصاغرِ عنها، فإنه وإن حسُنَ في ظاهرِ أمره، قبُحَ في باطنه، لأنه يرَى أنه استشرفَ شيئًا من فعله، ولكن يقبلُ منه طَولَه[2]، ويشكرهُ شكرَ من يجدُ في نفسهِ الاطِّلاعَ بجميلِ المكافأةِ بالخدمةِ والنصيحة.

وقالوا: لا يقبلُ الوزيرُ تفويضَ سلطانهِ إليه، ويغتنمُ إمضاءَ ما لم يُنهِهِ إليه، فإن عواقبَ التفويضِ رديئة، والتفويضُ مطيَّةُ التكبُّر، واحذرْ طرقَ الاستنابة.

وإذا سلكَ الملكُ طريقَ الإضرارِ بالناس، فليحِدْ[3] به برفقٍ إلى طريقِ مصلحتهم، ولتكنْ صورتهُ عندهُ المحبَّةَ للإحسانِ إليهم، والكراهةَ للإضرارِ بهم.

وإذا دعاهُ إلى شرابهِ ولهوه، فليكنِ الإعظامُ له فيه أكثرَ من الالتذاذِ به، واستعملَ التحرُّزَ منه في وقتِ انبساطهِ معه[4].

وإذا شاورَهُ الملكُ فلا يكلِّمهُ كلامَ المرشدِ لمن استهداهُ ما أشكلَ عليه، وكثَّرَ فيه من الحاجةِ إلى عرضِ ما يُشيرُ به عليه أكثرَ من حظِّهِ فيما بدا منه إليه[5].

---

(١) في الأصل: محتاجٌ.

(٢) الطَّول: الفضل والإنعام.

(٣) في الأصل: فليجد.

(٤) ريحانة الكتاب ٢/ ٢٤٦ (الفقرة الأخيرة).

(٥) في الأصل: «في ما يده (؟) ما بدا منه». ومختصره في الريحانة أوضح، وهو: «وأرِهِ حاجتك لما أبداه».

وإذا ذكرَ له خطًا كان منه، فليُجِلْ فكرَهُ في الاعتذارِ له منه، ويجتنبْ أن يوافقَهُ على ذنبه[1].

قالوا: وسبيلُ الوزيرِ إذا كانت بينهُ وبين الملكِ مقاربةٌ وانبساطٌ في حالٍ من الأحوال، فليُعاشرْهُ بها في الخلوة، ولا ينسَى[2] الصوابَ في الجماعة.

وإذا غيَّبَ علمَهُ في شبهةٍ لاحتْ له في أمره، فلا يقبل مسامحتهُ إيّاه بالرضَى عنه من غيرِ تكشُّف، وليُرِهِ أنه لا يؤْثِرُ الحياةَ إلا ببراءةِ المسامحةِ من سوءِ المظنَّة، فإن ذلك زليدٌ[3] في محله، ومسَّةٌ عن خطره.

(١) في المصدر: ذمّه. ريحانة الكتاب ٢/ ٢٤٧.

(٢) لعلها كلمة أخرى؟.

(٣) في هامش المخطوط: أي: بهتان. وهكذا وردت الجملتان الأخيرتان؟

[القسم الخامس
سياسةِ الأمراء وقوّادِ الجيوشِ
في معاملةِ الجيوشِ وتدبيرِ الحروبِ وتنظيمها]

فصل: في سياسةِ الأمراءِ للجيوش.

اعلمْ أن سياسةَ الأمراءِ للجنودِ وتدبيرَ الحروب، هو[1] الذي يلزمُ الأمراءَ معرفتهُ ولا يسَعُهم جهله، من حفظِ عساكرهم والخبرةِ بهم، ورسومهم من قوانينهم في المسير، وعند النزول، وفي وقتِ لقاءِ العدوِّ والمكافحة، وما يجبُ أن يقدِّموا قبلَ ذلك، وكيفَ يكونُ تأديتُهم لجندهم، وما يجبُ أن يأخذوهم به، وتصرُّفهم؛ ليكونوا لأميرهم آلةً موافقةً في عَرضه، وعُدَّةً ينتفعُ بها حين حاجته، فإن الجندَ إن لم يكونوا مطيعينَ لأمرهم فسدَ عليه تدبيره، وكذلكَ إن أطاعوهُ غيرَ عارفينَ بمقاصدهِ في أوقاتها، ولا ممارسينَ للحروبِ قبلَ الحاجةِ إليها، انتشرَ عليه أمره[2]، وخرجَ بتشويشهم ومخالفتهم عن حدِّ النظام. وأنا أذكرُ من ذلكَ جُملًا ينتفعُ بها الراغبُ في الوقوفِ على هذا المعنى، فأقولُ وبالله تعالَى التوفيقُ للسداد:

إن الأميرَ المؤهَّلَ لهذه الرتبةِ مُحتاجٌ إلى شروطٍ كثيرة، وأسبابٍ لتلكَ الشروط:

فأولها: حُسنُ النيَّة، وسببُها الديانة.

ومنها: الصبرُ والتثبُّت، ولهما أسبابٌ كثيرة، أعظمها جودةُ الطبع، ثم الرغبة، ثم

---

(١) في الأصل: وهو.

(٢) أي تفرَّق.

الرهبة، ثم الأنفةُ من العار.

ومنها: الفخامةُ في نفوسِ الناس، وتلكَ تكونُ من الكينونةِ من بيتٍ لهم تقدَّمَ في رئاسةِ الجند، وسالفٍ في ولايةِ الأعمال.

ومنها: الحذقُ بالصناعةِ التي يأخذُ الجندُ بها، وهي الفروسيَّةُ واستعمالُ السلاح، ليَعرفَ موقعَ ذلكَ منهم ويميِّزهم بحسبه، وليستعملَهُ بيدهِ معهم أوقاتَ الحروب، فينشِّطهم للفعل، ويجرِّبهم على الحروب، ويكونُ مثالهُ مثالَ من يفتحُ لأولِ الماء، فيطوفُ بجريه، وينبعثُ بكلِّيته. وسببُ الحذقِ طولُ الممارسة، وكثرةُ المداومة، وتكرارُ التجربة.

ومنها: الشجاعةُ وقوَّةُ القلب، حتى إذا مرَّ به أمرٌ لم يكنْ دهِشًا وجِلًا، فيكونُ ذلكَ سببًا[1] لكسرِ عسكره، وطريقًا إلى الاستظهارِ عليه، فإن الجبانَ لا يكونُ له رأيٌ في الحرب، ولا يكونُ غرضهُ إلا الهزيمةَ والخلاصَ من الأمرِ الذي يَهولُه، ولا يُبقي له الرعبُ ذهنًا حاضرًا، ولا رأيًا سديدًا. هذا ما يخصُّهُ في نفسه.

وأما في حاله: فيحتاجُ إلى القوةِ بالمالِ والرجالِ والسلاح.

ويجبُ على أميرِ العسكرِ أن يكونَ ديِّنًا، تقيًّا، رحيمًا، عَسوفًا عن الذنب[2]، كثيرَ المراقبةِ فيما يأمرُ به وينهَى عنه، خائفًا من الله تعالَى فيما ينفذُ به أمره، لا أن يكونَ مخالفًا لأمرِ الله تعالَى ولما نهَى عنه، ليحصلَ به الثوابُ من الله تعالَى، ويستوجبَ منه النصرَ بذلك، وليُقتدَى أثرهُ وأخبارهُ به، وليَحسُنَ ذكرهُ عند الكافَّةِ من خاصٍّ وعامّ.

ويجبُ أن يأخذَ جنودَهُ بحسنِ السيرة، وكفِّ الأذى، ولزومِ العدل، والكفِّ عن أموالِ الرعيَّة، والمنعِ من...[3] الأعمال، ورعي الزروعِ أو دَوسِها وإتلافها على أربابها،

(١) في الأصل: سبب.

(٢) عسف عنه: عدلَ وحاد. وورد في الأصل: عسف على الذنب. ولا يصح.

(٣) هنا كلمة (تجنب)، ولا يجوز.

وأن يمنعهم من التظاهرِ بالفسوق، من شربِ الخمر، واتخاذِ النسوانِ والمردان، فإن في ذلكَ ضررًا كثيرًا في العاجل، مع ما فيه من العقابِ الآجل.

وإنما قلتُ يمنعهم من التظاهر، إذ لا يمكنهُ منعَهم منه بالجملة، لميلهم إليه، ورغبتهم فيه، والخوفِ من أنه إن قصدَ ملاذَّهم بالجملةِ لم يأمنْ بوائقهم، وإيصالَ الأذَى إليه من ضررهم.

وقالوا: يجبُ أيضًا أن لا يُعرَفَ الوالي بالعجزِ عن ضبطِ عسكره، ولا يعرفَ جنودهُ معاطشَ[1] البلادِ وأخرابَها أن يكونَ من ورائه، ويحرصُ أن يكونَ ذلكَ بينهُ وبين عدوِّه، إن كان عدوُّهُ قويًّا.

وأما الأسلحةُ فعلى ضربَين:

- ضربٌ يتوقَّى به من نكايةِ العدوّ.
- وضربٌ يُنكَى به العدوّ.

وما يُتَوقَّى به ضربان:

- إمّا ما يُحمَل، كالأترسة، فهي أجلُّ ما يُتوقَّى به؛ لخفَّةِ[2] محلَّها.
- وإمّا لِبس، كالدروعِ والجواشن[3]، وهي أخلصُ لليدين، وأثقلُ على البدن.

وما يُنكَى به العدوُّ ضربٌ[4] من الأسلحةِ أجمعُها للمنافع، وأنكاها للعدوّ، على القربِ والبُعد، في كلِّ موطن، وعلى كلِّ صفةٍ ووضع: الرمي بالنُّشَّاب[5]، فإنه يستعملهُ الجريءُ والجبان، ويدفعُ به عن الخنادقِ وعن والصفوفِ في العساكر، ويُقاتلُ به

(١) جمع معطشة، وهي الأرض التي لا ماء .
(٢) في الأصل: لحفه. وتأتي الجملة أيضًا بعد سطور.
(٣) الجواشن: الدروع تلبس على الظهر. المعجم المفصل في المعرب والدخيل ص ١٦٩ .
(٤) في الأصل: وضرب.
(٥) هي النَّبْل. .

المنهزمُ مولِّيًا ويبتدرُ به[١] المناوشُ طالبًا، ويتمكَّنُ به صاحبهُ من عدوِّهِ قائمًا وقاعدًا، وفارسًا وراجلًا، وعلى البعدِ الذي لا يلحقُ فيه شيءٌ من الأسلحة، مع خفَّةِ محلِّه.

والحصونُ والسفنُ على نوعين:

- منها محمولةٌ منقولة، وهي أعجلُ نفعًا، وأليقُ بالعساكر، الذي لا يلحقُ فيه شيءٌ من الأسلحة، مع منَعَتِها[٢]. وأجودُ لمن أرادَ التنقُّلَ من بلدٍ إلى بلد: الحَسَك[٣]، وقد يجري مجرَى الحسَكِ الخنادقُ في سرعةِ المنفعة، وعند الحاجةِ إلى النقلة.
- وغيرُ المنقولة، وهي الحصون. والحصونُ أوثقُ عملًا، وأكثرُ مطاولة، وأمكنُ لحفظِ الأهلِ والولدِ والأصحاب، لما يكونُ منها من الأقواتِ والمياه.

وأمّا الراحةُ والنومُ فلتقويةِ النفوس، واستعادةِ القوَّة[٤]، واستجلابِ النشاط، وذلكَ يُرادُ للناسِ والدوابِّ أيضًا.

وأمّا البلادُ التي فيها الخَراج، فلجنايةِ ما فيها[٥]، ليكونَ مادَّةً للرجال، وعَونًا على الحوادث، فيما لا بدَّ من استخلافهِ والاتفاقِ فيه، فيجبُ على الأميرِ المدبِّرِ للجيوشِ أن يولِّيَ كلَّ واحدٍ من هذه الأمورِ رجلًا به تَكفيةُ أمره، ويقومُ بما ينبغي أن يفعلَ فيه، فيجعلُ ثقةً من قوَّادِهِ[٦] على ارتيادِ كثيرِ الماء، وحفظهِ من الفسادِ فيه،

---

(١) في الأصل: المنهزم من موليًا وينتدر به. (٢) في الأصل: منعها.

(٣) في الأصل: (وهي الحسك). ويُعمل من الحديد والخشب على هيئة نبات الحسك، وهو أشبه بالمسامير القصيرةِ الغليظةِ الملتوية في عصرنا، وكان يُلقى حول العسكر لينشب في الأقدام والحوافر إذا داهمهم العدو.

(٤) في الأصل: القول.

(٥) يبدو أنه يقصد (الجَني).

(٦) في الأصل: قواه. ويأتي أن ما أثبت هو الصحيح.

وتسهيلِ مشارعهِ[1] وتكثيره، ومنعِ الأوساخِ عنه، ومنعِ الدوابِّ من الدخولِ فيه إن كان غيرَ جارٍ.

وأن يرتِّبَ الحياضَ في المواضعِ اللائقة، حتى لا يكونَ للعسكرِ احتمالُ همٍّ ذلك، بل يكونُ شغلهم المحاربة.

وأن يولِّيَ ثقةً منهم على سوقه، ليوجدوا[2] الطعامَ والعلف، ويجتهدُ في الإكثارِ منه، ليرخصَ سعره، ويجلبَ الحاملونَ إليه[3]، ويمنعُ الجندَ من ظلمِ أحدٍ جاءَ بقوتٍ أو علف، لئلا يُمنعَ ما يُجلَبُ مخافةَ الظلم.

وأن يُراعيَ حفظَ السلاحِ عندَ حملهِ ونقلهِ من مَوضعٍ إلى مَوضع.

وأن يولِّيَ حفظَ خنادقهِ وحفرها، وحملَ حسَكه، الحديدِ منها والخشب، رجلًا، ويضمَّ إليه الفَعَلةَ[4] وجميعَ الأعوان، والأدواتِ التي تعملُ بها الفعَلَة، والدوابَّ التي تُحمَلُ عليها ذلك. ويضمُّ لكلِّ واحدٍ منهم أعوانًا، على حسبِ الحاجةِ إلى ذلك.

وقالوا: يجبُ على الأميرِ أن يكونَ حريصًا على أن يكونَ في أصحابهِ وجندهِ ثلاثُ خصال:

الأولى: المحبَّةُ له

الثانية: الخوفُ منه.

الثالثة: محبَّةُ بعضهم لبعض.

(١) جمع مَشْرَعة، وهي موردُ الماء الذي يُستقَى منه بلا رشاء.

(٢) أي الجند. ويعني أن يجلبوا أو يجهزوا.

(٣) أي: يجلب الحاملون الطعام إلى السوق. ولا تخفى ركاكة العبارة. وهذا في كثير من المواضع.

(٤) هم الصنّاع والعمال.

وذلك يتمُّ بأعمالٍ لطيفة، وأدواتٍ كثيرة، وهو أن يكونَ لأصحابهِ كالمشفقِ على بنيه، المتفقِّدِ لجميعِ ما يعودُ عليهم نفعه، فيستزيدُ محبَّتَهم بالتكرمةِ لهم، والإحسانِ إليهم، وأن يقدِّمَ قبلَ انتباهِ مُسيئهم المعذرةَ إليه، ويتجاوزَ عن إساءةِ المسيءِ ما أمكن، وإن رأى أن ذلكَ لا يُجريهِ على المعاودةِ وإفسادِ النظام، فإنه لا يصلحُ للسائسِ إلا بعضُ التعامي عن زلقاتِ الزلل.

ويجبُ عليه أن لا ينقصَ أحدًا من ذوي البلاءِ ثوابه، ولا يساويَ به من لا بلاءَ له.

وينبغي له أن يعلمَ أنْ لا سُلطانَ [له] على قلوبِ أصحابه، فليستدعِ مودَّتهم بلينِ الجانب، وطيبِ الكلام، وإعطاءِ الحقّ، وبذلِ ما أمكنَ من الإحسانِ والتفضُّل.

وقالوا: ينبغي أن يفوِّضَ إلى أزمَّةِ[1] جندهِ وقوَّادهم أمورَ أصحابهم، وتأديتهم في صغائرِ الأمور، وأمّا غيرُ ذلك فلا يتولاّهُ غيره، وصاحبُ أحداثهِ بأمره.

والتيقُّظُ رأسُ كلِّ معجزة، فاعرفْ ذلكَ من نفسِك، واعرفْ مثلَها من عدوِّك، من غيرِ نادرةٍ تفرطُ منك، أو أناةٍ تحلُّ بك، واثبِ الفرصةَ إذا أمكنتك، فإن لها فلتات، قلَّما تعودُ إذا ضُيِّعت.

وقالوا: يجبُ على الأميرِ أن يشاور، ويتركَ الاستبدادَ بالرأي، مع استدارةِ[2] الرأي الجيِّدِ إلى رأيه، فإنه يكشفُ بالمشورةِ ما[3] في نيَّاتِ أصحابه، فيصيرُ علمُ ذلكَ عنده.

وليكنْ من يشاورهُ ذا رأي ومعرفةٍ ونصيحةٍ وثقة. ويجبُ أن يُحسنَ التمييزَ بين ما يشاورُ فيه عامَّةَ أهلِ العسكر، وبين ما يشاورُ فيه الخواصَّ منهم، وبين ما لا يشاورُ فيه إلا واحدًا أو اثنين.

---

(١) جمع زمام.. وزمام القوم قائدهم ومقدَّمهم.

(٢) في الأصل: ومع استداده.

(٣) في الأصل: المشورة بما.

وينبغي متى احتاجَ إلى المشورةِ فيما لا يجبُ إذاعتهُ لأحد، أن يذكرَهُ بالنظائرِ والأشباهِ[1] والمعاريض، ويُجريهِ حين الخوضِ في الأحاديثِ كأنه يريدُ غيره، فربَّما ظهرتِ الفائدةُ فيه من العالمِ ومن الجاهل، وهما لا يعرفانِ المرمَى.

ويجبُ عليه قبولُ النصيحةِ من حيثُ أتت، ولا يدفَعُ نصيحةَ بعيد، ولا يأمنُ تهمةَ قريب، وأن يسمعَ نصائحَهُ من غيرِ أن يرَى أحدًا منهم أنه أخذَ بقوله، أو أنهُ ردَّهُ عليه. وأن يحمدَ من قصدَهُ بالنصيحةِ وإن أخطأ في مذهبه، ولا يعنِّفهُ على الخطأ، فإن ذلكَ يمنعهُ عن نصيحةٍ فيما سواهُ ممّا لم يخطئ فيه، ويمنعُ غيرَهُ من نصيحة. وأن يسمعَ النصيحةَ من السعاية[2]، فقد يشتبهانِ ويتفقان، ولن يفرِّقَ بينهما.

وليجتهدْ في إخفاءِ أمرهم، حتى لا يعرفَ أحدٌ من أهلِ عسكره، فيتحدَّثَ به مع غيره، أو يشيرَ به بالأصابع.

وإن اختلفتْ[3] أخبارُ جواسيسهِ فلا يجعلْ ذلكَ ذنبًا على أحدٍ منهم، فتفسدَ عليهم أمورهم، فربما اختلفوا وكلُّهم قد صدق.

وإن ظفرَ بجواسيسِ عدوِّهِ فليُحسنْ إليهم ويلاطفهم ويبذلْ إليهم، ليأخذَ منهم أخبارَ عدوِّهِ ما لا عندَ غيرهم، ويتخذهم عندهُ جواسيس. وليحذرْ أن ينقلوا إلى عدوِّهِ أخباره، بل يجتهدُ أن يُبلِغوا عدوَّهُ ما يسيؤهُ ويخدعهُ منه.

قال أهلُ الحروب: يجبُ أن يكونَ الأميرُ حسنَ السيرة، حفيًّا، عفيفًا، صادقًا، حذرًا، شجاعًا، سخيًّا، صبورًا، عارفًا بالتشجُّع والسري، والإمعانِ والثبات، والتواقفِ والرجف[4]، والمطاردةِ والمبارزة، والعطفِ بعدَ الحملة، والرجعةِ بعدَ التولِّي، والاستظهارِ بعدَ الطلب، والردِّ بعدَ الهزيمة، والإلجاجِ على المنهزمةِ في

(١) في الأصل: بالتطاير والاشياه..
(٢) يعني السعاة، وهم المخبرون.
(٣) في الأصل: اختلف.
(٤) المؤلف يعدد فنون القتال. والرجف: التهيؤ للقتال.

وقته، والكفِّ عنهم في حينه، والانصرافِ عنهم بعدَ بلوغِ الحاجةِ منهم، والتبصُّرِ بموضعِ التقدُّمِ للقتالِ والتأخُّرِ عنه، والمواضعِ التي تصلحُ للِّقاءِ والمعركة.

وقالوا: إذا كان العدوُّ على خمسِ مراحل، فلا ينبغي أن يكونَ المسيرُ والنزولُ والمبيتُ إلا على تعبئةٍ وأُهبةٍ للحرب، وأن لا يدعَ شيئًا من التحصُّنِ بالخنادقِ والحسَك، مع الحرّاسِ الأقوياءِ[1] الأمَنَة.

وكان أهلُ الحزمِ والتجربةِ يرَونَ لصاحبِ العسكرِ إذا توجَّهَ إلى عدوِّه، أن يكونَ نزولهُ ومسيرهُ بالتعبئةِ في الأمن، كما يجبُ أن يفعلَهُ في الخوف، وأن لا يُخلَّ بذلك، ليصيرَ عادةً لرجالهِ وسائرِ أصحابه، وأن لا يعوِّدوا التراخيَ والانتشار[2].

ويجبُ على الأميرِ المدبِّرِ للجيوشِ أن يكونَ عارفًا بالتعبئة، وأجزاؤها خمسة:

- القلب، ويسمَّى الجُمهور.
- والميمنة والميسرة، وتسمَّيانِ المُـجْنِبتَين[3].
- والمقدمة والساق.

وطرفا كلِّ جزءٍ من هذه الأجزاءِ جناحاه.

عارفًا بالسرايا، والطلائع[4]، والنوافض[5]، والدنايا، والأرصاد، والمسائح[6]،

(١) في الأصل: الأقوية. وترد الكلمة في بعض كتب التراث، لكن أظنها عامية.
(٢) وقد تكون: الانتشاء؟.
(٣) في الأصل: ويسميان الخبتين.
(٤) في الأصل: الطبايع. والصحيح ما إثبت، كما يأتي ذكره بعد سطور.
(٥) هذه مصطلحات عسكرية، قد يكون في بعضها تصحيف أو تحريف لا أعرفه. والمقصود بالنوافض هنا (النَّفْضة) وهم الجواسيس الذين ينشرون ليعرفوا أخبار العدو.
(٦) جمع مسيحة، وهي القوس الجيدة. وأشير إلى أن (المساييح) جمع (مِسْياح)، وهو من يسيح في الأرض بالنميمة والشر. المعجم الوسيط، مادة ساح. وسابقها مادة مسح.

والدراجة[١]، والعساسة[٢]، والجواسيس، وتعبئةِ المصاف، والردّ، والكمين، والخيلِ الممدَّدة، والخيلِ المترقِّبة، والخيلِ المصونة، والخيلِ المنتخبة، وخيلِ الرابطة، وخيلِ الشرداء. وأن يعرفَ أجزاءَ كلِّ صنفٍ من هذه، ومواضعها التي توضَعُ بها، ووجوهها التي تنفذُ فيها، وأعمالَها التي تُندَبُ إليها، على حسبِ الحاجةِ إليها.

وينبغي للأميرِ إذا أرادَ الرحيلَ من منزلٍ إلى منزل، أن يقدِّمَ بعضَ طلائعه، فيلقاهُ بخبرِ نزولِ صاحبِ مقدمته، ويتقدَّمُ إلى النوافضِ بتجاوزِ المنزلِ إلى حينٍ يمكنُ العودُ بالخبرِ إليه.

وأن يجعلَ أمامَ عسكرِهِ قائدًا من أهلِ الصدامةِ في قوَّةٍ من الرجالِ أمامَ العسكر، سوَى الطلائع، مع الغفلة[٣]؛ لإصلاحِ الطريق، وإقامةِ الجسورِ والمعابر، وحفرِ الآبارِ وتنقيتها، وما أشبه ذلك.

وليكنْ في ساقةِ الساقةِ[٤] قائدٌ صارمٌ في قوَّةٍ من أصحابه، يجرُّ الجندَ إلى العسكرِ ويُلحقهم به، ولا يرخِّصُ لهم في التخلُّفِ عنه.

وينبغي أن لا يأذنَ برحيلٍ ولا بضربِ بوقٍ ولا طبل، حتى يقفَ صاحبُ التعبئةِ بأصحابِهِ في نواحي العسكرِ عليهمُ السلاح، ثم يأمرُ الناسَ بالتحمُّلِ وخيلهُ واقفة، فإذا استقلُّوا ساروا على التعبئة، بعد أن يعرفَ كلُّ قائدٍ وزِمَامِ[٥] موضعه. وأن يعرفَ كلُّ إنسانٍ ما يعملُ في مسيره، وكيفَ يكونُ تصرُّفهُ في جميعِ أموره.

ولا ينبغي للوالي أن يُنزِلَ عسكرَهُ على تقديرٍ وترتيبٍ من طرفِهِ ومواضعِ أهله.

(١) الدراجة هي الدبابة التي يدرج تحتها الرجال في الحصار، فالدبابة آلة يدخل فيها الجنود، ثم تدفع إلى الحصن، فينقبونه وهم في جوفها.

(٢) يعني العسس، جمع عاسّ، وهو الذي يطوف بالليل للحراسة ولكشف أهل الريبة.

(٣) يعني الستر.

(٤) ساقة الجيش: مؤخَّره.

(٥) زمام القوم: قائدهم ومقدَّمهم.

وليكنْ لكلِّ شيءٍ منه موضعٌ لا يجاوزهُ غيره، ليعرفَ كلُّ صنفٍ من الناسِ منازلهم في نزولهم ومستقرِّهم، حتى يكونَ المنزلُ الثاني لا يُشبهُ الأول، والثالثُ لا يُشبهُ الثاني، حتى يكونَ في رحيلهِ وإقامتهِ لا على حالةٍ واحدة.

ولا يغفلُ الأميرُ عن حفرِ الخنادقِ في موضعِ الحاجةِ إليها، وقبلَ ذلكَ يجبُ عليه أن يُقيمَ مصافَّ الرجالةِ بحذاءِ عسكره، متوجِّهينَ إلى عدوِّهِ كالقِناءِ[1] المتراصف، ويتخذَ فيهم بروجًا، في كلِّ برجٍ سبعةٌ أو ثمانيةٌ من الرجال، أو أكثر، ولا يدَعُ الحسَكَ[2] حولَ المصافّ، وإن خافَ المعاودةَ والبيات.

وينبغي للأميرِ أن يُثبتَ الطلائعَ بالنهارِ في الطرقِ والمواضعِ المخوفة، وأن يصيِّرَ النوافضَ[3] بدلاً منهم بالليل.

وليُقمْ مسائحَ معلقةً[4] في مواضعها، وليصرفوا معهم.

وأن يُقيمَ الديانا[5] بالنهارِ فرسانًا خارجًا عن عسكره، على المستشرفات والمضايقِ من الأرض، وينصرفونَ مع غروبِ الشمس.

وليقمِ[6] الحرَّاسَ بالليلِ حولَ عسكرهِ مع كلِّ برجٍ من المصافّ، وليرفعوا مع الحرّاسِ أصواتهم.

ولتكنِ الدراجةُ بالليلِ فرسانًا وراءَ الرجالةِ الحرّاسِ غيرَ بعيد، يتردَّدُ كلُّ جزءٍ بينهم على حدة، ويرفعونَ أصواتهم بالتكبيرِ والتهليل.

(١) في الأصل «بالقَنا». والقناء -بفتح القاف وكسرها-: العذق، وهو من النخل كالعنقود من العنب.

(٢) في الأصل «ولا يدع ترك الحسك» ولا يصح، فإن نفي النفي إثبات.

(٣) هم الجواسيس.

(٤) في الأصل: المتعلقة. وهكذا وردت الجملة الأخيرة.

(٥) سبق بلفظ (الدنايا)؟.

(٦) في الأصل: وليقيم.

وقالوا: ينبغي للأميرِ إذا حصلَ على ملاقاةِ عدوِّه، أن يختارَ موضعَ المصافِّ للقاءِ الزحفِ علوةً من العسكر، يدورونَ به وهم سكوت، وأن يُسنِدَ ظهورَ أصحابِهِ إلى المواضعِ التي يأمنُ إحداثَ العدوِّ بهم، ومخرجَ الكمينِ عليهم.

وليحرصْ أن يكونَ موقفُ القلبِ على جبل، أو مشرفٍ من أرضٍ صلبةٍ غيرِ ذاتِ غبار، فإن لم يمكنْ ذلك، فليكنْ موقفهُ من القلبِ على موضعٍ يشرفُ منه على الزحوفِ والحروب، ليُعاينَ ما ينبغي أن يدبِّرَ في أصحابِهِ وعَداهُ، من سدِّ خلَل، أو إسهالِ فرصة، وغيرِ ذلك.

وينبغي أن يتوخَّى[1] بكلِّ حيلةٍ أن تكونَ الريحُ معه، والشمسُ في ظهره، وإن لم يمكنْهُ ذلك، فليتنكَّبِ استقبالَها، وليجعلْ مجراها بين العسكرين.

والصفوفُ في الحروبِ ضروب، وذلكَ لضرورةِ الأرضِ التي[2] هم عليها.

وأجودُ الصفوفِ المستوي، وهو المستحَبُّ في الحروب، لأنه أوثقُ الصفوف، كهذه الهيئة: ميمنة – قلب – ميسرة.

والصفُّ الهلاليُّ أوثقُ للقلب، وأضعفُ للمُجْنِبتين[3]، وإذا كان كذلك، فليصيِّرْ مع كلِّ جناحٍ خارجٍ كردوسًا من الخيلِ المقويِّة[4]، وقائدًا له، وهذه صورته: ميمنة – قلب – ميسرة[5].

والصفُّ العطوفُ هو الخارجُ الصدر، مكروه، لأن الثقلَ يقعُ على القلب، وهو

(١) في الأصل: يتوخ.
(٢) في الأصل: الذي.
(٣) في الأصل: للجنبتين. هنا والتالية لها فقط.
(٤) يعني طائفة عظيمة منها.
(٥) جعل كتابة الكلمات الثلاث على شكل هلال، فـ (ميمنة) في أعلى اليمين، و(قلب) في الوسط، أي على السطر، و(ميسرة) في أعلى اليسار.

ضعفٌ للقلب، وقوةٌ للمُجْنِبَتَين. وكانوا إذا اضطرُّوا إلى ذلكَ صيَّروا أهلَ البأسِ والقوةِ ميمنةً وميسرةً له، وهذه صورته: ميمنة – قلب – ميسرة[1].

وأما الخارجُ الميمنة، كهذه الصورة: ميمنة – قلب – ميسرة[2].

وأما الخارجُ الميسرة، كهذه الصورة: ميمنة – قلب – ميسرة[3].

والخارجُ القلب، الداخلُ المـُجْنِبتين، أو الداخلُ القلب، الخارجُ المـُجْنِبتين، فإن التدبيرَ فيه على مثلِ ما سلفَ ذكرهُ في الصفِّ الهلالي، والصفِّ المعطوف، من تقويةِ ما حصلَ للثقلِ عليه بالرجالِ ذوي القوةِ والشجاعة، وجودةِ الآلة.

ويحتاجُ أميرُ العسكرِ أن يعرفَ أحوالَ العساكر، وذلك لا تعدوا أن تكونَ نازلة، وإما سائرة، وإما واقفة.

فالنازلةُ إما أن تكونَ متحرِّزة، وإما غيرَ متحرِّزة.

والمتحرِّزةُ إما أن تكونَ على حالِ رحلة، وإما أم تكونَ مُقيمة.

والسائرةُ إما أن تكونَ على حالِ تعبئة، وإما أن يكونَ ليسَ لذلكَ حاجة.

والتعبئةُ إما أن تكونَ تعبئةً للحرب، وإما أن تكونَ تعبئةً للزينة.

ويلزمهُ أن يعرفَ ترتيبَ كلِّ واحدٍ من هذه الأصناف، وإصلاحَها إن فسدت، وأمرَ جميعَ من في العسكرِ بحفظِ موضعه، وترتيبه، ورسمهِ الذي رُسِم، فإن ذلكَ أنجحُ له في وقتِ الحرب، وأحسنُ في وقتِ الهدوءِ والأمن.

وينبغي للأميرِ أن يعرفَ أربعةَ أشياء[4]:

(١) مثل السابق، لكن بهلال معكوس، يعني إلى أدنى.
(٢) (ميمنة) أعلى اليمين، والتاليتان أعلى السطر.
(٣) كلها على سطر واحد، فتكون على استقامة واحدة.
(٤) في الأصل: ان يعرف ان اتقن اربعة اشياء.

أحدها: مقدارَ ما يحتاجهُ إليه عسكرهُ من الأرض، للرجالِ والخيلِ والخيام.

ثانيها: مراتبَ القوَّادِ الذين معه من نواحي عسكره، ليحتفظَ[1] كلُّ موضعٍ بواحدٍ منهم.

ثالثها: موضعَ مضربهِ هو.

رابعها: طرقَ عسكرهِ ومسالكه، وموضعَ سوقه.

فأقول: إن أكثرَ حاجةِ الإنسانِ من مسافةِ الأرضِ عندَ اضطجاعه، وأوسطُها عندَ جلوسه، وأدناها عندَ قيامه. فأما عندَ ركوبهِ فإنهُ لا يشغلُ موضعًا من الأرض، لاستغنائهِ بظهرِ دابَّتهِ عن الأرض، فأقلُّ ما يحتاجُ الرجلُ إليه طولُ باعٍ في عرضِ ذراع، سوَى الفُرَجِ بين الرجالِ والخيلِ عند النزول، وسوَى ما يستفصلُ مضاربَهم من مواضعِ الأطنابِ[2] والأوتاد، وسوَى الفُسَحِ التي يرتَقونَ بها.

فأما مسافةُ الأجسامِ ونفسُ مقاديرها، فلكلِّ أربعةِ أنفسٍ مسافةُ أربعةِ أذرعٍ في أربعةِ أذرع، وذلكَ ستةَ عشرَ ذراعًا، يكونُ للمئةِ أربعمئةِ ذراع، وذلكَ عشرونَ في عشرينَ ذراعًا[3]، وللألفِ مسافةُ أربعةِ آلاف، وللعشرةِ آلافٍ أربعونَ ألفَ ذراع، وذلكَ مسافةُ مئتي ذراعٍ في مئتي ذراع.

وأما الخيل، فإن طولَ الدابَّةِ من رأسِها إلى عَجُزها أربعةُ أذرع، وعرضُها ذراع، فهي تحتاجُ من الأرضِ مثلَ أكثرِ ما يحتاجُ إليه الإنسانُ من المسافة، فيكونُ إذن حاجةُ عشرةِ آلافِ دابَّةٍ على تسخيرِ المواضعِ إلى أربعينَ ألفِ ذراع، وذلكَ كما قلنا مئتا ذراعٍ في مئتي ذراع، فيكونُ إذن حاجةُ عشرةِ آلافِ رجلٍ وعشرةِ آلافِ دابَّةٍ عند النزول، من مسافةِ الأرضِ على المزاحمة، أربعمئةِ ذراعٍ في مئتي ذراع. ويحتاجونَ إلى فُرَجٍ فيما

(١) في الأصل: ليتحفظ.
(٢) جمع طُنُب، وهو الحبل الذي تشد به الخيمة.
(٣) في الأصل: عشرون ذراع.

بينهم وفيما بين الخيل، سوَى الطرقِ التي بين العسكر.

وإذا أضعَفنا ما سلفَ كهذا التوسُّع، صارَ أربعمئةِ ذراع، سوَى الطرقِ والسوق، وغيرَ ذلكَ المقدارِ المتوسِّطِ في التوسيع، وما في دارِ العساكرِ على هذا المقدارِ زيدَ فيه بحسابه.

وربما لم توجدِ الأرضُ إلا مستطيلة، فيكونُ نزولُ العسكرِ على مثالِ المسيرِ مستطيلًا، فتتقدَّمُ المقدَّمة، ثم الميمنة، ثم القلب، ثم الميسرة، ثم الساق. هذا عند الضرورة.

والنظرُ في مساحةِ المقدارِ من الأرض، والتضييقُ عليهم في نزولهم، إنما وجبَ لأجلِ أن الأميرَ يحصِّنهم بالحسَكِ والخنادق، والرجالَ بالأترسةِ والرماح، يحفظُ نفسَهُ ويحفظهم، ليكونَ مستظهرًا بالحصانةِ أينما حلّ، ولا يتمُّ ذلك إلا بحسابِ الأرضِ وتضييقها ما أمكن، ليكفيَ الحسكُ في الإحاطة، ويلحقَ الصنّاعُ حفرَ الخنادقِ مستديرةً عليهم، ولتصلَ صفوفُ الرجالِ حولهم، فإذا تفرَّقوا وانتشروا لم يتمَّ ذلك للأمير، وكانوا على غَرَرٍ من مَبيتهم، أو يغارُ عليهم [العدوُّ] وهم غافلون، أو يستأصلهم.

فالأميرُ إذا كان عارفًا بهذا الترتيب، خبيرًا بهذا التدبير، رُجيَ له الظفرُ العظيم، وأَمِنَ الخطرَ الكبير، وكان مسيرهُ بعسكرهِ في بوابةِ[1] الفتحِ على يديه، والرجوعُ بالسلامةِ من عدوِّه.

وأما إن فاتَهُ ذلك، فما أعظمَ المؤونةَ على الأمير، وعلى القوَّادِ السبعةِ المرتَّبينَ في العسكر، وهم: صاحبُ الحرس، وصاحبُ العَسَس، وصاحبُ الشرطة، وصاحبُ الروابط[2]، وصاحبُ المصافّ، وصاحبُ الدرّاجة، وصاحبُ المسائح.

(١) في الأصل: جوابة.

(٢) يعني رباط أو مرابط الخيل.

وأن يكونَ عارفًا بالطلائعِ وترتيبها وشروطها وما يعملُ فيها، إذا كانتِ الطليعةُ عينًا للعسكرِ ناظرة، وأذنًا سامعة، ولسانًا مؤدِّيًا.

والطليعةُ مقصدُها معرفةُ الأخبارِ وإنذارُ أميرِ العسكرِ بها، ليكونَ على علم ممّا يُقدِمُ عليه إن كان سائرًا، وممّا يجاورهُ أو يدهمهُ إن كان نازلًا، وتكونُ الطليعةُ ليلًا ونهارًا.

والكمينُ وأصحابُ الثباتِ لا يكونونَ إلا مجتمعين، لتقوَى شوكتُهم، وتشتدَّ نكايتُهم. وأصحابُ الطليعةِ يكونونَ متفرِّقين، متقاطرينَ واحدًا بعد الآخر، ليصلَ الخبرُ من البعيدِ إلى الوالي، مستقلًا معهم.

ومقدارُ بُعدِ الطليعةِ عن العسكر -عسكرِ أميرها- بقدرِ ما إن يتراءَى للطليعةِ العدوُّ إن زحفَ على العسكر، ويُمكنهم المسارعةُ للزحف، وإلجامُ دوابِّهم، ولبسُ أسلحتهم، وأن يرتِّبوا في منازلهم ومراكزهم على تعبئةٍ منهم. ويكونُ معهم من المهلةِ ما لا يدهمهم عدوُّهم، ولم يبلغوا ما يحتاجونَ إليه.

فإذا كانتِ الأرضُ التي يسيرُ فيها الطليعةُ أرضًا نسبة[1]، أو جبالاً وعرة، أو أوديةً مختلفة، وجبَ أن يكونَ معها - رجالًا وركبانًا- معهم[2] النشَّاب.

وتعبئةُ الجيوشِ من ثلاثةِ أصناف:

- إمّا من فرسان.
- وإمّا من رجالة.
- وإمّا من فرسانٍ ورجالة.

(١) هكذا تُقرأ الكلمة، وتكون محرفة أو مصحفة. وقد تكون (نشيئة)، وهي الأرض التي جف عنها الماء، ويقصد أنها الموحلة، فإن (نشيئة البئر) ترابها المخرج منها، كما في تاج العروس ١/ ٤٦٧.

(٢) لا حاجة لهذه الكلمة.

وذلك على ثلاثةِ أجناسٍ من الترتيب:

- إمّا على تضعيف.
- وإمّا على ترصيف.
- وإمّا على تلفيف.

والتضعيفُ على نوعين:

- إمّا على اعتدالٍ واستواء.
- وإمّا على اعوجاجٍ كالتقويس.

وذلكَ على وجهين:

- إمّا أن يكونَ باطنُهما ممّا يلي العدوّ.
- أو يكونَ ظاهرُهما ممّا يلي العدوّ.

والترصيفُ هو[1] أن يكونَ الرجالُ لهم طولٌ وعرضٌ، لكلِّ واحدٍ ممّا ذكرناهُ شرحٌ طويلٌ لا يليقُ بهذا المختصر.

والالتفافُ على نوعين:

- على معلومِ الهيئة.
- أو على مجهولِ الهيئة.

والمعلومُ الهيئةِ على أربعة:

- إمّا على التدوير.
- وإمّا على التربيع.

(١) في الأصل: فهو.

- وإمّا على التثليث.
- وإمّا على المركَّبِ منهما.

وأمّا المجهولُ الهيئة، فلا حدَّ له يُذكر، وإنما على قدرِ ما اتفق.

وقال أهلُ الخبرةِ بالحرب: ينبغي للوالي أن يجتهدَ في الظفرِ بالحيلة[١]، فإن لم يصلْ إلى ذلكَ فليؤخِّرهُ إلى آخرِ النهار، إلا أن يرَى فرجةً ينتهزها[٢] ويخشَى فواتها، فحينئذٍ يقدِّمُ اللقاء.

وليعلمْ أنه إنما يملكُ أمرَهُ وأصحابَهُ مالم تَلِقَ[٣] الخيلُ بالخيل. وإذا اختلطَ الناسُ فلا يملكُ من أمرهم شيئًا.

وليكنْ أولُ من يلقَى أهلُ الحنكةِ وكثرةِ الممارسة، فإنهم يلقَونَ نجدةً وصبرًا[٤] ومعرفة، وهم أهيبُ وأبعدُ من السَّرَعِ[٥] والخفَّة.

ولا يخلِّي الأحداثَ والأغمارَ عند اللقاءِ إلا ومعهم أهلُ التجربةِ والدربة، فإن نشاطَ الأحداثِ قبلَ اللقاءِ شديدٌ[٦]، لَلصبرُ فيهم قليلٌ، ولا ثباتَ لهم.

وأنكَى ما كان للعدوِّ الرميُ بالنشّاب، فيجبُ أن يستكثرَ من النشّابِ[٧] ويعرفَ لهم قدرهم، فإنهم جمرةُ العسكرِ المحرقة، وشوكتهم الحادَّة.

---

(١) في الأصل: بالحلية.
(٢) في الأصل: ينهزها.
(٣) أي تلتصق. وورد في الأصل: تليق.
(٤) في الأصل: صبر.
(٥) في الأصل: الشِّرَع. والسرع بفتح ثم فتح: مصدر سَرِع.
(٦) في الأصل: شديدًا. وهكذا وردت العبارة.
(٧) يعني بالنشّاب هنا الرماة، والصحيح في الجمع (النُّشَّاب) جمع ناشب.

وقالوا: عملُ[1] القلبِ أن يمدَّ مُجْنِبَتَيه[2]، ولا يتحرَّكَ إلا في اتِّباعِ العدوِّ إذا ولَّى، أو لدفعهِ عنه إذا أقبل.

وعملُ الميسرةِ أن تمنعَ بمكانها، وتمنعَ من يدخلُ عليها، ولا يؤخذَ منها أرضَها، وليسَ عليها أن تحملَ ما وجدوا من ذلكَ أبدًا[3].

والمبارزةُ على أصحابِ الميمنة، لا رجعتهم من الوسط، ولا يُبارزُ من الميسرةِ إلا من كان أيسر، لتكونَ رجعتهُ إلى الوسط، إن احتاجَ القلبُ إلى الحركة، فليدبَّ الهوينَى بلا ركضٍ ولا عجلة، فإذا بلغوا حاجتهم وقفَ صاحبُ الجيشِ مع أصحابه، وانصرفَ أصحابُ المبارزةِ إلى مواقفهم.

رجعةُ[4] القلبِ بعد الحملة: إذا احتاجوا إلى الرجوعِ إلى أماكنهم [مشَوا] القهقرَى، انحرافًا وازورارًا، بالنظرِ والرؤوسِ والمناكب، ولتكنِ الصدورُ مواجهة.

ولا ينبغي للذي حملَ على العدوِّ أن يستغرقَ مجهودَ جري فرسه، ولا ينتهزَ الحملةَ على عدوِّهِ فيتجاوزَ ثلثَ المسافة، بما بينه وبين أصحابهِ وعدوِّه، وليكنْ بينهُ وبين عدوِّهِ الثلثان.

ولا يحملْ أحدٌ بغيرِ وجهِ المحملِ لطلبِ الصواب، أو للحميَّة، فيعرضُ [نفسَهُ] للتهلكةِ ويضرُّ بالعسكر.

وكان أهلُ العسكرِ يتجنَّبونَ حملةَ الخيلِ على العدوِّ على جبلٍ أوشَرَفٍ من الأرض.

ويجبُ على الأميرِ أن ينظرَ في عسكرٍ من الأسارَى ومن المستأمنةِ إليه، فيستوثقَ منهم ويتحرَّزَ من مضرَّتهم.

(١) في الأصل: اعمل.
(٢) في الأصل: مجتنبته.
(٣) كأنها في الأصل (ايدًا).
(٤) في الأصل: رجعت.

وإن حجزَ[1] الليلُ ولم يوجدْ من المبيتِ بالمكان، فليعطفْ طرفَ الميسرةِ إلى صدرِ القلب، ويعطفْ طرفَ الميمنةِ حتى يتصلَ بالميسرة، ويستديرَ العسكر، ويكونَ الاتصالُ في الوسطِ مختلطًا بهم.

وإذا كان في الغَلَسِ[2] عادوا إلى أماكنهم، وأخذوا أُهبتَهم قبلَ الهجومِ عليهم، حتى يستَبينوا حالَهم، وليحذروا الكمينَ منهم ويستعدُّوا له.

فإن استحكمتِ الهزيمةُ على العدوِّ فلتكنِ الميمنةُ والميسرةُ هما الطالبتانِ والملحقتان، وصاحبُ القلبِ شاهرًا للوائهِ وأعلامه، يسيرُ على تؤدة[3]. فإذا انتهَى إلى الموضعِ الذي يحبُّ أن يقفَ فيه، وقفَ وركزَ لواءَهُ وأعلامَه، ووقفَ رجالُ القلبِ معه.

وينبغي لطلابِ المنهزمينَ أن يكونوا أصحابَ الخيلِ الرامحةِ والناشية، ولا تغيبَ أبصارهم عن ألويةِ أصحابهم التي في القلب، ولتكنِ الرجالةُ على أثرهم ليشغلوا رجالةَ العدوِّ عن التعرُّضِ للخيلِ أو الرجوعِ عليهم، إن صحوا[4] بذلك. والله سبحانهُ وتعالَى أعلم.

وهذه جملةٌ مختصرةٌ مقنعةٌ في هذه العبارةِ والمعنى، ولكلِّ بابٍ منها تقاسيمُ تنتهي إلى أبوابٍ كثيرةٍ جدًّا، تحتاجُ فيها إلى كلامٍ طويلٍ لا يليقُ بهذا المختصر، ومن أرادَ أن يستقصيَ ذلكَ المعنَى فعليه بالكتابِ الكبيرِ في السياسةِ العظمَى[5] تأليفِ مبشر بن فاتك[6]، فإنه يُشتفَى منه.

---

(١) في الأصل: حجر. والجملة ركيكة.

(٢) الغلس: ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح.

(٣) في الأصل: تسير على ثورة (أو ثررة).

(٤) هكذا في الأصل، ولعلها (نُصحوا) أو غيرها؟.

(٥) عنوانه: مختار الحكم ومحاسن الكلم.

(٦) أمير عُرف كذلك بكنيته (أبي الوفاء)، وكان حكيمًا أديبًا، أصله من دمشق، وموطنه مصر. =

والحمدُ لله وحده، والصلاةُ والسلامُ على نبيٍّ لا نبيَّ بعده، محمدٍ وآله.

= ذكر أن اقتنى من الكتب ما لا يحصى عدده، وأن له تآليف في علوم الأوائل، ووفاته نحو سنة ٥٠٠ ه. ولا يُعرف له كتاب بالعنوان الذي أورده المؤلف، فقد ذكروا له خمسة مؤلفات ليس بينها العنوان المذكور، وإن ذكر أنه ألف كتبًا كثيرة، فقد أغرقت كتبه في تصرفات عائلية. ولم يصلنا من بين تلك الخمسة سوى « مختار الحكم ومحاسن الكلم» الذي حققه عبد الرحمن بدوي، وذكر أنه أول كتاب عربي في تاريخ الفلسفة، ونقل المؤلف منه في عدة مواضع وثّقت بعضها، وفيه يورد أخبار فلاسفة وعظماء اليونان وحدهم، وليس الهنود والفرس والعرب، ونقل مؤلف هذه الرسالة ربما كل ما يخص اليونان، وليس كل ما ذكروه في سياسة الملك، بل بعضه وأقله.

مصادر التحقيق

* **إخبار العلماء بأخيار الحكماء/** جمال الدين القفطي؛ تحقيق: إبراهيم شمس الدين.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ.
* **أدب المجالسة وحمد اللسان/** يوسف بن عبد البر القرطبي؛ تحقيق سمير حلبي.- طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤٠٩هـ.
* **أساس البلاغة/** جار الله محمود الزمخشري؛ تحقيق محمد باسل عيون السود.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ
* **الإعجاز والإيجاز/** عبد الملك بن محمد الثعالبي.- القاهرة: مكتبة القرآن.
* **بدائع السلك في طبائع الملك/** ابن الأزرق؛ تحقيق علي سامي النشار، بغداد: وزارة الإعلام، ١٣٩٧هـ.
* **البيان والتبيين/** الجاحظ.- بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ.
* **تاج العروس من جواهر القاموس/** مرتضى الزبيدي؛ تحقيق مجموعه من المحققين.- القاهرة: دار الهداية.
* **تاريخ الخلفاء/** السيوطي، تحقيق حمدي الدمرداش.- مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ٤٢٥هـ.
* **تاريخ مدينة دمشق/** ابن عساكر؛ تحقيق عمر بن غرامة العمروي.- بيروت دار الفكر، ١٤١٥هـ (مركز التراث للبرمجيات في الأردن).
* **التذكرة الحمدونية/** محمد بن الحسن بن حمدون.- بيروت: دار صادر، ١٤١٧هـ.
* **تقريب التهذيب/** ابن حجر العسقلاني؛ تحقيق محمد عوامة.-ط٤.- حلب: دار الرشيد، ١٤١٢هـ.
* **التمثيل والمحاضرة/** الثعالبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو.- ط٢.- تونس: الدار العربية للكتاب، ١٤٠١هـ.
* **تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين/** أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي؛ تحقيق يوسف علي بديوي.- بيروت؛ دمشق: دار ابن كثير، ١٤٢١هـ.
* **تهذيب الرياسة وترتيب السياسة/** محمد بن علي القلعي؛ تحقيق: إبراهيم يوسف مصطفى

عجو.- الزرقاء: دار المنار، ١٤٠٥هـ.
* **جمل من أنساب الأشراف/** البلاذري؛ تحقيق سهيل زكار، رياض الزركلي.ـ بيروت: دار الفكر، ٤١٧هـ.
* **الجوهر النفيس في سياسة الرئيس/** محمد بن منصور بن حبيش بن الحداد.- مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ.
* **الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة/** محمد بن أبي بكر البرّي؛ تحقيق محمد ألتونجي.ـ الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ.
* **حلية الأولياء/** أبو نعيم الأصبهاني.- بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
* **الخراج وصناعة الكتابة/** قدامة بن جعفر.- بغداد: دار الرشيد، ١٤٠١هـ.
* **ذم الدنيا/** ابن أبي الدنيا، تحقيق مجدي السيد إبراهيم.ـ الرياض: مكتبة الساعي، إيداع ١٤٠٨هـ.
* **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار/** الزمخشري.- بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٢هـ.
* **ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب/** لسان الدين بن الخطيب؛ تحقيق محمد عبد الله عنان.- القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ.
* **الزهد/** أحمد بن حنبل، تحقيق محمد جلال شرف.- بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠١هـ.
* **الزهد والرقائق/** عبد الله بن المبارك؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.-بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.
* **سراج الملوك/** أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي.- القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٨٩هـ.
* **سنن الترمذي/** تحقيق أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة.- القاهرة: دار الحديث، د.ت.
* **شرح نهج البلاغة/** ابن أبي الحديد؛ تحقيق محمد عبد الكريم النمري.- بيروت: دار الكتب العلمية، ٤١٨هـ.
* **صحيح الجامع الصغير وزيادته/** محمد ناصر الدين الألباني-. ط٣.- بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٠هـ.
* **الطبقات الكبرى/** محمد بن سعد.- بيروت: دار صادر، د.ت.
* **العبر في خبر من غبر/** الذهبي؛ تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.
* **العقد الفريد/** ابن عبدربه الأندلسي.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ.

* **علماء نجد خلال ثمانية قرون/** عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام.- ط٢.- الرياض: العاصمة، ١٤١٩هـ.
* **عيون الأخبار/** عبد الله بن مسلم بن قتيبة.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
* **عيون الأنباء في طبقات الأطباء/** ابن أبي أصيبعة؛ تحقيق نزار رضا.- بيروت: دار ومكتبة الحياة، ١٣٨٥هـ.
* **فتح الباري/** ابن حجر العسقلاني.- بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ(مركز التراث للبرمجيات في الأردن).
* **فنون العجائب/** محمد بن علي النقاش؛ تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان.- بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ.
* **كليلة ودمنة/** بيديا؛ ترجمة عبد الله بن المقفع .- ط١٧.- القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٣٥٥هـ.
* **المجالسة وجواهر العلم/** أحمد بن مروان الدينوري؛ تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان.- بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ.
* **مختار الحكم ومحاسن الكلم/** المبشر بن فاتك؛ تحقيق عبد الرحمن بدوي.- ط٢.- القاهرة، ١٤٠٠هـ.
* **المعجم المفصل في المعرب والدخيل/** سعدي ضناوي.ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
* **المعجم الوسيط/** مجمع اللغة العربية بمصر.- ط٣.- القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٦هـ.
* **المقتطف من أزاهر الطرف/** علي بن موسى بن سعيد المغربي.- القاهرة: شركة أمل، ١٤٢٥هـ.
* **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها/** أبو بكر الخرائطي؛ تحقيق أيمن عبد الجبار البحيري.- القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤١٩هـ.
* **المنهج المسلوك في سياسة الملوك/** عبد الرحمن بن نصر الشيزري؛ تحقيق علي عبد الله الموسى.- الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ.
* **نثر الدر/** أبو سعد الآبي؛ تحقيق خالد عبد الغني محفوظ.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
بسم الله الرحمن الرحيم	١٣
القسم الأول: خُلقُ الإنسان	١٥
القسم الثاني: سياسةُ الإنسانِ لمن يخصُّه	٢١
القسم الثالث: سياسةُ المُلكِ وتدبيرُ الممالكِ ومعاملةُ الرعيَّة	٢٩
القسم الرابع: فيما قالتهُ الحكماءُ في تدبيرِ سياسةِ الملوكِ ووصاياهم	٣١
القسم الخامس: سياسةِ الأمراء وقوّادِ الجيوشِ في معاملةِ الجيوشِ وتدبيرِ الحروبِ وتنظيمها	٧٥
مصادر التحقيق	٩٥
فهرس الموضوعات	٩٩